إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 545 - عدد نيسان/أبريل 2026
www.uabonline.org

المصارف الأردنية والفلسطينية تُظهر مستويات مرتفعة من المتانة والإستقرار المالي

محافظ البنك المركزي الأردني د. عادل الشركس: رؤية التحديث الإقتصادي 2023-2033، تُشكل خارطة طريق عابرة للحكومات

محافظ سلطة النقد الفلسطينية يحيي شنار: لدفاع عربي عن المصارف الفلسطينية والإقتصاد المثقل بالإجراءات

QNB

نُشكل الحاضر والمستقبل.

Shaping today and tomorrow.

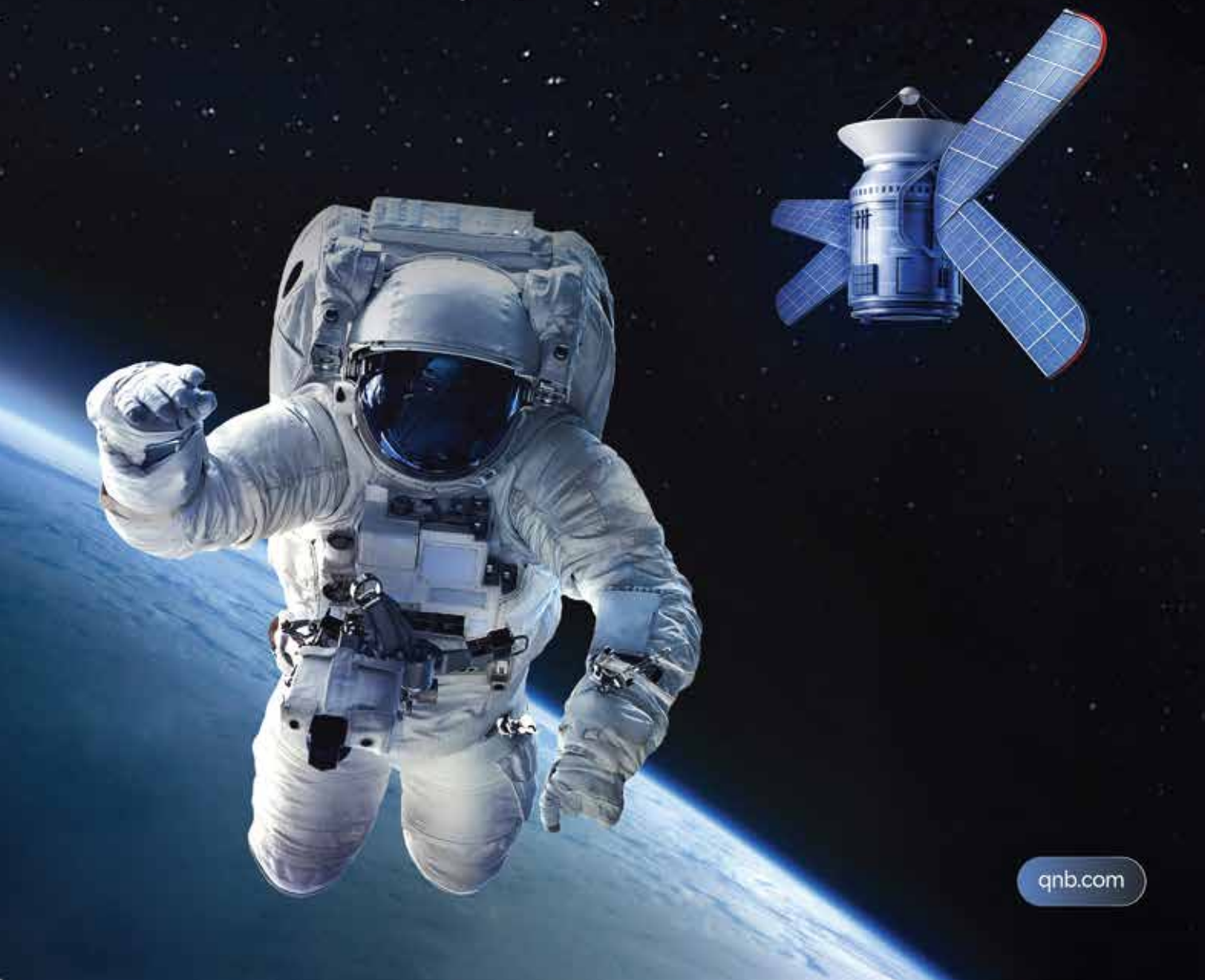

qnb.com

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة
إتحاد المصارف العربية والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
(المملكة العربية السعودية)

زياد خلف عبد
نائب رئيس مجلس الإدارة
(العراق)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

وليد بن خميس الحشار
(سلطنة عمان)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبد الله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

عبد الرزاق محمد الهوش
(ليبيا)

د. ياسر الشريفي
(البحرين)

مصطفى الخلفاوي
(الإمارات العربية المتحدة)

ناجي غندري
(تونس)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

أحمد حميد الديب
(جيبوتي)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

فادي جليلاتي
(سوريا)

يوسف بن هندة
(المصارف المشتركة)

صندوق النقد العربي
(بصفة مراقب)

المحتويات

كلمة العدد

المصارف الأردنية منصّة إستراتيجية لإستشراف المخاطر .. والمصارف الفلسطينية تخوض الشراكة لدعم الإستقرار وتحفيز التنمية 7

موضوع الغلاف – مصارف الأردن

– محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل الشركس: الإقتصاد الوطني يملك هوامش أمان تمكّنه من التعامل مع الصدمات بكفاءة وبأثر أقل 8
– الدكتور المحروق: جمعية البنوك في الأردن أصبحت منصّة إستراتيجية لإستشراف المخاطر ودعم جاهزية القطاع المصرفي 15
– الدكتور الكلوب: تجربة إندماج الشركات ناجحة وتدعم تكوين كيانات تأمينية أكثر كفاءة 20
– الصادق: الهوية البصرية المؤسسية المحدّثة للبنك العربي تعكس رؤيه مستقبلية طموحة 24
– الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، عمّار الصفدي: دورنا يشكل رافعة أساسية للنمو الإقتصادي 27
– كابيتال بنك.. نموذج مصرفي إقليمي يجمع بين الإبتكار الرقمي والنمو الإستراتيجي 32
– 2025 محطّة مفصلية مهمة في مسيرة البنك الإسلامي الأردني 36
– البطيخي: الخدمات المصرفية التي يقدمها الأردني الكويتي شهدت تحوّلاً نوعياً 40
– مدير عام البنك العربي الإسلامي الدولي إياد العسلي: حقّقنا نتائج مميّزة في العام 2025 44
– البنك التجاري الأردني و«قطر الخيرية» يطلقان أول بطاقة مسبقة الدفع لخدمة برامج الرعاية الإجتماعية 47
– مدير عام بنك الأردن صالح حماد: التوسُّع الإقليمي ركيزة أساسية لمجموعة بنك الأردن 49
– البنك الأهلي الأردني يفوز بجائزة أفضل مموّل للشركات الصغرى والمتوسطة لعام 2025 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 54
– ضمان الودائع حماية للأفراد والشركات وتعزّز الثقة بالجهاز المصرفي 56
– مدير عام الشركة الأردنية لضمان القروض عدنان ناجي: ضمان القروض لها دور تنموي ومحوري في دعم الإقتصاد الوطني الأردني 59
– (جوباك) مها البهو: وعي المواطن والمستخدم المالي مهم جداً لمقاومة الهجمات السيبرانية 62
– مدير عام شركة ميتلايف، عامر عبدالمالك: تعديلات قانون الضمان رفعت الوعي بأهمية التأمين التقاعدي الاختياري 67
– مدير عام شركة الأهلي للتأجير التمويلي نبال فريحات: التأجير التمويلي يعد أداة تنموية بامتياز 68

موضوع الغلاف – مصارف فلسطين

– الشنار يطالب بدفاع عربي عن المصارف الفلسطينية والاقتصاد المثقل بإجراءات قوات الإحتلال 77
– مدير عام جمعية البنوك في فلسطين بشار ياسين: نحرص على تعزيز علاقاتنا مع المؤسسات 81
– مدير عام بنك فلسطين محمود الشوا: رفع رأس المال إلى 350 مليون دولار في العام 2025 85
– مدير عام البنك الإسلامي الفلسطيني د. عماد السعدي: القطاع المصرفي يلعب دوراً أساسيا 85

رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد الإتربي

الأمين العام
د. وسام فتوح

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 2416–11 / بيروت – لبنان / هاتف: 377800 1 961+

فاكس: 961–1–364955 / 961–1–364952 / **بريد إلكتروني:** magazine@uabonline.org

موضوع الغلاف

موضوع الغلاف

أخبار مصرفية

الدراسات والأبحاث

إتحاد المصارف العربية يُحذّر من مخاطر هلوسة الذكاء الإصطناعي في الحروب 70

تقارير

خارطة طريق لإتحاد المصارف العربية حيال حكومات المستقبل في دعم تحوُّل الحكومات 98

مقابلات

– الدكتور وليد عبد النور المدير المفوض: يعمل على تشجيع التحوُّل الرقمي 102
– المدير المفوض أيمن أبو دهيم: أطلقنا أنظمة بنكية متكاملة عبر الإنترنت 104

مقالات

– صادق المشاط: إدارة المخاطر والتحوُّل الرقمي في المصارف العراقية – رؤية إستراتيجية 109

نشاط الإتحاد

– فعّاليات الحلقة الأولى من البرنامج التنفيذي المتقدّم في إدارة المخاطر المصرفية وتطبيقات بازل 94
– ورشة عمل مصرفية متخصّصة في العاصمة السورية: «المصرفية 4.0 – ما بعد الرقمنة» 96
– ورشة عمل مصرفية متخصّصة «التحوُّل المؤسسي البيانات والذكاء الاصطناعي التنفيذي» 97

أخبار مصرفية

– مصرف البحرين المركزي يعلن عن برنامج لتأجيل القروض وتوفير دعم سيولة 111
– بنوك مركزية عربية تعلن عن إجراءات عاجلة لمواجهة تداعيات الحرب في إيران 112
– محافظ «المركزي السعودي» أيمن السياري: نموذجنا الوطني حصّن الإقتصاد ضد الصدمات 113
– بفائدة 20.5% .. عوائد شهادات بنك مصر 2026 115
– بفائدة 22% في السنة الأولى.. تفاصيل الشهادة البلاتينية من البنك الأهلي المصري 2026 116
– إعداد نشرة إكتتاب بنك القاهرة في خطوة تمهيدية لطرحه في البورصة 117
– بنك الكويت الدولي KIB يُحذِّر من مخاطر الإحتيال الإلكتروني 120
– مجموعة QNB تُحقق 4.33 مليار ريال أرباحاً في الربع الأول من العام 2026 121
– الهيئة العامة للبنك العربي تقرّ توزيع 40% أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2025 122
– مصرف الجمهورية – ليبيا: خدمة إجراء التحويلات المالية بين الحسابات بالعملة الأجنبية 123
– الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري محمد أبو السعود قيادة مصرفية راسخة 125
– تصدُّر بنك قطر الوطني للقائمة بمحفظة ودائع سجلت 261.40 مليار دولار 126
– عبدالكريم محمد الزكري قائماً بأعمال الرئيس التنفيذي في «خليجي بنك» الإسلامي 128
– إتحاد بنوك مصر يُعيّن أحمد فؤاد رئيساً للجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة 128
– مصر والمغرب تبحثان عن الفرص الإستثمارية في أفريقيا 129
– الإسكوا: النزاع قد يُفاقم إنعدام الأمن الغذائي 130

أخبار مصرفية

نشاط الاتحاد

مقابلات

NBE
SME
SHARE YOUR BUSINESS DREAMS WITH
THE ONE WHO WILL HELP YOU GROW
AL AHLY BUSINESS
15011
THE FASTEST AND EASIEST FINANCING
SOLUTION WITH EXPERTISE IN ALL FIELDS
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
TERMS & CONDITIONS APPLY
BEWARE DON'T SHARE YOUR BANKING OR PERSONAL DETAILS WITH ANYONE
Tax Number 200-000-642

المصارف الأردنية منصّة إستراتيجية لإستشراف المخاطر والمصارف الفلسطينية تخوض الشراكة لدعم الإستقرار وتحفيز التنمية

د. وسام فتوح
الأمين العام لاتحاد المصارف العربية

لا شك في أن القطاع المصرفي الأردني يُدرك أهمية العوامل البيئية والإجتماعية والحوكمة، إذ إن هذه العوامل إلى جانب إعتبارات المخاطر المناخية، قد أصبحت ركيزة أساسية في صناعة الخدمات المصرفية الأردنية، وتؤثر على قرارات الإستثمار وإدارة المخاطر والإمتثال التنظيمي.

وقد أطلق إتحاد المصارف العربية مؤخراً خدمة تبنّي وتطبيق المعايير البيئية والإجتماعية والمؤسسية، سواء للمصارف أو للمؤسسات الأخرى، بغضّ النظر عن طبيعة عملها أو حجمها، حيث إن الخدمة تقوم أولاً بتقييم مدى تطبيق المؤسسات لتلك المعايير والفجوات الموجودة، ووضع خطة إستراتيجية للمؤسسة للإرتقاء بمستوى التطبيق.

وفي هذا السياق، يلعب إتحاد المصارف العربية دوراً محورياً في دعم جهود الأردن لتعزيز الشمول المالي، من خلال مجموعة من المبادرات والإستراتيجيات، كتنظيم برامج تدريب وورش عمل موجّهة تحديداً لتطوير قدرات العاملين في القطاع المصرفي الأردني، مع التركيز على تصميم منتجات وخدمات مالية مبتكرة تلبي إحتياجات الفئات غير المخدومة، مثل الشباب، النساء، وسكان المناطق الريفية.

وعليه، فإن المصارف الأردنية تمتلك فرصاً كبيرة في مجال التمويل الإسلامي على المستوى الدولي، ولا سيما في ظل تنامي الطلب العالمي والمحلي على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما يُمكن للمصارف الأردنية الإستفادة من هذا النمو عبر تطوير منتجات وخدمات مبتكرة تلبّي إحتياجات الأسواق المحلية والإقليمية وحتى الدولية، مثل الصكوك الإسلامية التي تُعد أداة تمويل جاذبة للمشاريع الكبرى في البنية التحتية والطاقة.

في المقابل، يُعتبر القطاع المصرفي الفلسطيني المكوّن الرئيسي للنظام المالي في فلسطين، وهو عصب الإقتصاد الوطني والمحرّك الأساسي للدورة الإقتصادية، حيث إن المصارف هي شريان التمويل الرئيسي، أي إنها مصدر التمويل للقطاعات الإقتصادية الأخرى، وتالياً هي مَن تُساهم في تعزيز الإستثمار المحلي من خلال إنشاء المشاريع الجديدة وتطوير القائمة منها، وهو ما ينعكس إيجاباً على الوضع الإقتصادي وتحريك عجلة التنمية في مختلف المجالات.

كما يُعتبر الشمول المالي أحد الأهداف الإستراتيجية للمصارف الفلسطينية، وفي صلب ذلك يأتي دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة كونها عنصراً أساسياً في دفع عجلة التنمية من خلال تسهيل وصولها للخدمات المالية، وتقديم تسهيلات إئتمانية ومنتجات مصرفية مبتكرة تلبّي إحتياجاتها المتغيّرة بإستمرار.

وفي سياق تعزيز مستويات الشمول المالي، تعمل المصارف على إستهداف الفئات المهمّشة والمناطق النائية عبر توفير الخدمات الإلكترونية مثل الصرّافات الآلية، بالإضافة إلى التوعية والتثقيف والإرشاد، سواء بشكل فردي من كل مصرف على حدة، أو بشكل جماعي من خلال جمعية البنوك وسلطة النقد.

وتُعتبر عملية إعادة الإعمار والإنماء في دولة فلسطين، من أبرز التحدّيات التي تواجه المصارف الفلسطينية، لذا المطلوب منها الإستمرار في دورها الريادي حيال توفير التمويل للمشاريع ولا سيما الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الإستثمارات في القطاعات الإستراتيجية. في المحصّلة، تتميّز المصارف الأردنية والفلسطينية بقوّتها وإمتثالها للمعايير الدولية، ودعمها للشمول المالي ولا سيما تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء، والتحوّل الرقمي، وتكمن قوتها من خلال تبنّيها معايير الحوكمة وإدارة المخاطر، إضافة إلى دعم التكنولوجيا المالية، ومساهماتها في مجال المسؤولية المجتمعية المستدامة عبر توفير مساهمات وشراكات لدعم القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية.

محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل الشركس:
الإقتصاد الوطني يملك هوامش أمان تمكّنه من التعامل مع الصدمات بكفاءة وبأثر أقل

قال محافظ البنك المركزي الاردني، الدكتور عادل الشركس: إن تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة وما حمله من إنعكاسات على أسعار الطاقة وسلاسل الإمداد والأسواق المالية الدولية، شكل إختباراً جديداً للإقتصاد الوطني في العام الحالي 2026.

وأضاف د. الشركس في مقابلة مع مجلة اتحاد المصارف العربية «تقييمنا في ظل المعطيات الراهنة، والذي يتماشى مع تقييم صندوق النقد الدولي، يشير إلى أن أثر تصاعد الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة سيبقى، محدوداً ومؤقتاً دون أن يغير المسار الأساسي للإقتصاد الوطني». وقال د. الشركس: «إن هذه التوقعات مدعومة بما يتمتع به الإقتصاد الوطني من هوامش أمان وقائية وعوامل مرونة ومنعة، تمكنه من إمتصاص أثر الصدمات والتعامل معها بكفاءة وبأقل أثر ممكن».

وأكد د. الشركس في المقابلة أن رؤية التحديث الإقتصادي 2023-2033، والتي تم إطلاقها برعاية ملكية سامية في العام 2022، تُشكل خارطة طريق عابرة للحكومات، تهدف إلى إطلاق كامل الإمكانات الاقتصادية وتحقيق نمو شامل ومستدام، وتسعى إلى مضاعفة فرص العمل المتاحة، ورفع مستوى المعيشة بما يضمن تحسين نوعية حياة المواطنين.

وأشار د. الشركس إلى أن الأردن قطع شوطاً مهماً في تنفيذ أجندة الرؤية عبر البرنامج التنفيذي الأول 2023-2025، وكانت مُخرجات هذا البرنامج واضحة في تعزيز زخم النمو الإقتصادي الذي نشهده اليوم، إلى جانب تشجيع الإستثمار وتعميق الشراكة مع القطاع الخاص، ما ساهم في تعزيز مرونة الإقتصاد وقدرته على مواجهة التحدّيات.

وفي ما يلي نص المقابلة:

*** كيف تقيّمون أداء الاقتصاد الوطني، وما هي المبادرات التي ينفذها البنك المركزي في إطار خطة التحديث الإقتصادي؟**

– كما يعلم الجميع، شهد العالم والمنطقة في العام 2025 تطوّرات متسارعة على أصعدة عدة، لعلّ أبرزها ما يتعلق بالسياسات التجارية، إلى جانب استمرار وتعمّق الأوضاع الجيوسياسية، والتي تمثلت بالحرب في غزة وما رافقها من إنعكاسات، آنذاك، على صعيد إغلاق مضيق باب المندب وتأثر سلاسل الإمداد، بالإضافة إلى تداعيات حرب الـ 12 يوماً بين إيران وإسرائيل في حزيران/يونيو 2025. وفي خضم هذه التطورات، برهن الإقتصاد الوطني على تمتعه بدرجة عالية من المرونة والقدرة على امتصاص الصدمات، إذ تمكن من تحقيق مسار تصاعدي في معدّلات النمو الاقتصادي، على أساس ربعي، حيث ارتفع معدل النمو من 2.6 % في الربع الأخير من العام 2024 إلى 2.7 % في الربع الأول من العام 2025، ثم إلى 2.8 % في الربعين الثاني والثالث، وليصل إلى 3 % في الربع الأخير من العام 2025. وبذلك، بلغ معدّل النمو الاقتصادي ما نسبته 2.8 % لعام 2025 كاملاً، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.6 % في العام 2024، متجاوزاً بذلك التوقعات، بما في ذلك توقعات صندوق النقد الدولي البالغة 2.7 % للعام ذاته، الأمر الذي يعكس متانة الأسس الاقتصادية وقدرة الاقتصاد على تحقيق نمو تدريجي ومستدام رغم الضغوط الخارجية.

وقد جاء النمو الاقتصادي في العام 2025 مدفوعاً بحزمة إجراءات تحفيزية من قبل الحكومة ساهمت في تمكين القطاعات الاقتصادية من النمو، بالإضافة إلى تحقيق جملة من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية، التي تؤكد سلامة وقوة الأسس المالية والنقدية، وفي مقدّمها مؤشّرات القطاع الخارجي. فقد تمكن الأردن من استقطاب إستثمارات أجنبية مباشرة تجاوزت قيمتها 2 مليار دولار، محققةً نمواً نسبته 25.1 % في العام 2025، مما يعكس مستوى الثقة بالاقتصاد الوطني وجاذبية بيئته الاستثمارية. كما حقّقت الصادرات الوطنية نمواً قوياً بنسبة 9.9 % ، لتبلغ قيمتها 13.6 مليار دولار، مدفوعةً بارتفاع الصادرات غير التقليدية بنسبة 9.1 % ، والتي تُشكل 87.8 % من الصادرات الوطنية، إضافة إلى نمو الصادرات التقليدية (البوتاس والفوسفات) بنسبة 15.9 % . وفي السياق ذاته، إرتفعت حوالات العاملين في الخارج بنسبة 4.5 % لتصل إلى 4.5 مليار دولار خلال العام 2025. ورغم التأثر المحدود لقطاع السياحة بالأوضاع الجيوسياسية في المنطقة، واصل الدخل السياحي مسار تعافيه، مسجلاً نمواً بنسبة 7.6 % خلال العام 2025 ليصل إلى نحو 7.8 مليار دولار.

أما في ما يتعلق بالأداء الاقتصادي في العام 2026، فلا شك في أن تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة، بما يحمله من إنعكاسات على أسعار الطاقة وسلاسل الإمداد والأسواق المالية الدولية، يُشكل اختباراً جديداً للاقتصاد الوطني، ولكن تقييمنا في ظل المعطيات الراهنة، والذي يتماشى مع تقييم صندوق النقد الدولي، يشير إلى أن أثر تصاعد الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة سيبقى محدوداً ومؤقتاً دون أن يغيّر المسار الأساسي للاقتصاد الوطني، وذلك في ضوء ما يتمتع به الاقتصاد الوطني من هوامش أمان وقائية وعوامل مرونة ومنعة، والتي تمكنه من امتصاص أثر الصدمات والتعامل معها بكفاءة وبأقل أثر ممكن.

أما في خصوص الشق الثاني من السؤال حول المبادرات التي ينفذها البنك المركزي في إطار رؤية التحديث الاقتصادي، فلا بد من الاشارة بدايةً إلى رؤية التحديث الاقتصادي 2023–2033، والتي تم إطلاقها برعاية ملكية سامية في العام 2022، تُشكل خارطة طريق عابرة للحكومات، تهدف إلى إطلاق كامل الإمكانات الاقتصادية وتحقيق نمو شامل ومستدام، وتسعى إلى مضاعفة فرص العمل المتاحة، ورفع مستوى المعيشة بما يضمن تحسين نوعية حياة المواطنين. وفي السنوات الثلاث الماضية قطع الأردن شوطاً مهماً في تنفيذ أجندة الرؤية عبر البرنامج التنفيذي الأول 2023–2025، وكانت مُخرجات هذا البرنامج واضحة في تعزيز زخم النمو الاقتصادي الذي نشهده اليوم، إلى جانب تشجيع الاستثمار وتعميق الشراكة مع القطاع الخاص، ما ساهم في تعزيز مرونة الاقتصاد وقدرته على مواجهة التحدّيات.

وقد شارك البنك المركزي في البرنامج الأول 2023–2025 بالعديد من المبادرات، لا سيما على صعيد تعزيز الاشتمال المالي في المملكة، وتنظيم وتطوير قطاع التأمين، وتعزيز وصول المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للتمويل، وتوفير بيئة ملائمة للنهوض بالتقنيات المالية وابتكاراتها، وتعزيز التحول الرقمي في القطاع المالي، هذا إلى جانب تطوير قدرة القطاع الصيرفي على تقديم خدمات رقمية مميزة، وتطوير التشريعات الناظمة للقطاع المالي. وتم ضمن هذا الإطار إقرار وتعديل العديد من التشريعات لتنسجم مع اهداف استراتيجية الاشتمال المالي 2023–2028،

إضافة إلى إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي 2023–2028، ورؤية الأردن للتكنولوجيا المالية والابتكار، واستراتيجية الاتصال والعلامة التجارية لمنظومة التكنولوجيا المالية والابتكار، وأكاديمية الفنتك الأردنية بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية، والاستراتيجية الوطنية للمدفوعات الإلكترونية 2023–2025.

كما يواصل البنك المركزي حالياً دوره الريادي في تحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي من خلال المشاركة في البرنامج التنفيذي الثاني للرؤية للأعوام 2026–2029، الذي تم اطلاقه بداية العام الحالي، من خلال التركيز على تعزيز التحوُّل الرقمي، والأمن السيبراني، والتمويل الأخضر، والذكاء الاصطناعي، والابتكار المالي، وتنمية المهارات المستقبلية، تمثل هذه المجالات نقلة نوعية في القطاع المالي الأردني، وبشكل يساهم في دفع وتيرة النمو الاقتصادي المستدام.

**** السياسة النقدية تتصدّر قائمة الانجازات على المستوى الاقتصادي، وهذه شهادة الجهات الدولية، خصوصاً صندوق النقد الدولي، وشهادة وكالات التصنيف الدولية، ما العوامل التي تساعد في أن تبقى السياسة النقدية في نجاح مستمر؟***

– لا شك في أن البنك المركزي الأردني نجح على مدى العقود الثلاثة الماضية في إرساء أسس قوية للاستقرار النقدي والمالي في المملكة، بفضل إدارته الحصيفة للسياسة النقدية، على الرغم من كل التحدّيات غير المواتية التي شهدتها المنطقة والعالم خلال هذه الفترة، بما في ذلك الاضطرابات الجيوسياسية والأزمات الاقتصادية المختلفة. وهذا ما أجمعت عليه كل تقييمات المؤسسات المالية الدولية ووكالات التصنيف الائتماني، والتي كان آخرها تقرير وكالة ستاندرد آند بورز، الصادر في شهر آذار/مارس من العام الحالي، والذي أبرز بوضوح فعّالية السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي وقدرتها على المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في المملكة.

في الحقيقة، هذا النجاح في إدارة السياسة النقدية لم يأتِ من فراغ، بل هو ثمرة تضافر عوامل عديدة، يأتي في مقدّمها الاستقلالية والمهنية العالية التي يتمتع بها البنك المركزي الأردني، والتي تمكّنه من اتخاذ قراراته النقدية بشكل موضوعي وحكيم، بعيداً عن أي ضغوط خارجية، بما يضمن الالتزام بتحقيق هدفه الرئيس المنصوص عليه في القانون، والمتمثل في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في المملكة. كما لعبت المصداقية والثقة العالية التي يتمتع بها البنك المركزي الأردني على المستويين المحلي والدولي، والتي تشكّلت وترسّخت عبر التاريخ، دوراً أساسياً في تماسك قوة السياسة النقدية وضمان نجاحها المُستمر، وتعزيز الثقة في الاقتصاد الكلي بشكل عام. فوضوح بوصلة البنك المركزي في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في المملكة، والتزامه بسياسة سعر الصرف الثابت للدينار الأردني مقابل الدولار الأميركي، مكّنته من اكتساب هذه الثقة وتعزيز استقرار العملة الوطنية على المدى الطويل، مدعوماً بمستوى مرتفع من الاحتياطيات الأجنبية، والتي تجاوزت 28 مليار دولار في مطلع العام الحالي، وهو ما يُغطي مستوردات المملكة من السلع والخدمات لأكثر من ثلاثة أضعاف المدة المُتعارف عليها دولياً، والتي تُقدّر بنحو ثلاثة أشهر. ويُعدُّ الاتجاه النزولي لمعدل الدولرة إلى 17.6 % في نهاية العام 2025، مقارنة بمعدّلات فاقت 20 % قبل العام 2020، مؤشّراً مهماً على تنامي هذه الثقة وعلى فعّالية السياسة النقدية بشكل عام. كما بقي معدل التضخُّم عند مستويات مقبولة لم تتجاوز 3 % بالمتوسط في العقود الثلاثة الماضية، ما حافظ على القوة الشرائية للدينار وعزز تنافسية الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ولا شك في أن المصداقية والثقة العالية التي يتمتع بها البنك المركزي الأردني لا تنفصل عن عامل آخر جوهري في نجاح السياسة النقدية، وهو الشفافية. فالتواصل الواضح والدوري للبنك مع الجمهور والأسواق حول قراراته وأدواته النقدية، ونشر البيانات والتقارير الدورية، وشرح أهدافه ومسوّغات قراراته، يُعزّز فهم التوجُّهات الاقتصادية ويحد من حالة عدم اليقين، ما يرسّخ ثقة المستثمرين والمواطنين ويجعل السياسة النقدية أكثر فاعلية في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي.

كما ساهم في هذا النجاح أيضاً مرونة السياسة النقدية، وقدرة البنك المركزي على تطوير أدواته بما يتلاءم مع طبيعة الظروف الاقتصادية، الأمر الذي مكّنه من احتواء آثار العديد من الأزمات والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي. وفي هذا الإطار، إستخدم البنك المركزي عدداً من الأدوات غير التقليدية خلال الفترات الماضية لدعم النشاط الاقتصادي وتعزيز قدرة القطاعات الإنتاجية على مواجهة التحدّيات، من بينها إطلاق برامج التمويل الميسر لدعم مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية، الذي لا يزال معمولاً

به حتى الآن، وتوفير خطوط ائتمان موجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب اتخاذ إجراءات داعمة أثناء جائحة كورونا، مثل السماح للبنوك بتأجيل أقساط القروض للأفراد والشركات، بما ساهم في تخفيف الأعباء المالية على المقترضين والحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي اثناء تلك المرحلة الاستثنائية.

ولا شك في أن هناك العديد من العوامل الأخرى التي لا يُمكن إغفالها عند الحديث عن العوامل الداعمة لنجاح السياسة النقدية، من أبرزها مرونة الاقتصاد الأردني وقدرته على التكيف مع مختلف المتغيّرات والصدمات، إلى جانب التزام الحكومة في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، فضلًا عن التنسيق والتكامل بين السياسات المالية والنقدية، وغيرها العديد من العوامل التي قد لا يتسع المجال لذكرها بالتفصيل.

**** ذكر التقرير التصنيف الائتماني لوكالة ستاندرد أند بورز أن رصيد الاحتياطيات من العملات الأجنبية وصل 28.6 مليار دولار في مطلع العام 2026، في ظل الارتفاعات التي شهدتها أسعار الطاقة مع التوتر الأخير في المنطقة بسبب الحرب الغربية – الإيرانية:***

أ – هل تتوقعون المحافظة على هذا المستوى من الاحتياطيات، في ظل ارتفاع تكلفة المستوردات الطاقة؟

– تُعد الاحتياطيات الأجنبية ركيزة أساسية في تعزيز الاستقرار النقدي في الأردن، حيث شكّلت على الدوام دعامة حقيقية لسياسة سعر الصرف الثابت للدينار الأردني مقابل الدولار الأميركي، والتي تمثل الركيزة الاسمية للسياسة النقدية منذ العام 1995. وقد أسهمت هذه الاحتياطيات في ترسيخ الثقة بالاقتصاد الوطني، وتعزيز مصداقية السياسة النقدية، إلى جانب دورها المحوري كخط دفاع أول في مواجهة الصدمات والتقلبات الخارجية، سواء على صعيد تدفقات رؤوس الأموال أو تقلبات الأسواق العالمية. وفي هذا السياق، حرص البنك المركزي على المحافظة على مستويات مريحة من الاحتياطيات الأجنبية، تتجاوز بكفاية مؤشرات الأمان الدولية، بما يضمن القدرة على تلبية الاحتياجات التمويلية للمملكة، ويُعزّز منعة الاقتصاد الوطني في مواجهة مختلف التحديات. ولا يُخفى على أحد أن الاقتصاد الأردني قد واجه، على مدى العقود الماضية، سلسلة من التحدّيات والصدمات الخارجية المتعاقبة، سواء ذات طابع اقتصادي أو جيوسياسي، إلاّ أنه استطاع في كل مرة أن يتجاوزها بثبات، مستنداً إلى قاعدة صلبة من الاحتياطيات الأجنبية المريحة، والتي جرى المحافظة عليها بل وتعزيزها حتى في خضم تلك الأزمات، ليتجاوز رصيدها في بداية العام الحالي 28 مليار دولار، وهو ما يُغطّي مستوردات المملكة من السلع والخدمات لأكثر من ثلاثة أضعاف المدة المُتعارف عليها دولياً، والتي تُقدر بنحو ثلاثة أشهر، كما أشرت سابقاً.

ومن المتوقع أن تبقى الاحتياطيات الأجنبية ضمن نطاق مريح نسبياً في الفترة المقبلة، رغم التحدّيات المرتبطة بارتفاع أسعار الطاقة في ظل التوترات الجيوسياسية الأخيرة في المنطقة. ويُعزى ذلك إلى جملة من العوامل الداعمة، في مقدمتها الثقة الراسخة بالسياسة النقدية ومصداقية البنك المركزي الأردني، إلى جانب قوة الدينار واستقرار سعر صرفه، فضلًا عن تنوع واستدامة مصادر تدفقات العملات الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني، بما في ذلك حوالات العاملين في الخارج، والدخل السياحي، والاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب المنح والمساعدات الخارجية، الأمر الذي يعزّز من قدرة المملكة على المحافظة على مستويات قوية ومريحة من الاحتياطيات الأجنبية.

ب – هل مسؤولية بناء احتياطيات أجنبية تقع على عاتق البنك المركزي أم جميع النشاطات الاقتصادية؟

– أود في البداية التأكيد على أن الهدف الرئيس للبنك المركزي يتمثل في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في المملكة، من خلال ترسيخ استقرار سعر الصرف الثابت للدينار الأردني مقابل الدولار الأميركي، باعتباره الركيزة الاسمية للسياسة النقدية، والمدعوم بمستويات مريحة من الاحتياطيات الأجنبية. ولا شك في أن مصداقية البنك المركزي وكفاءة سياساته تُسهمان في تعزيز الثقة بالدينار الأردني، كما أن إدارته الحصيفة والفعالة للاحتياطيات الأجنبية تُعد عاملاً محورياً في المحافظة على مستوياتها وتعزيزها.

لكن بكل تأكيد أن بناء الاحتياطيات الأجنبية لا يقتصر على دور البنك المركزي، بل يعتمد على مجموعة واسعة من العوامل المرتبطة بأداء الاقتصاد الكلي، وفي مقدّمها قدرة الاقتصاد الوطني على توليد العملات الأجنبية من خلال الصادرات السلعية والخدمية، وقطاع السياحة، وتحويلات العاملين في الخارج، إلى جانب الاستثمارات الأجنبية والتدفقات المالية الخارجية، والتي تشكّل مجتمعةً المصادر الأساسية لدعم وتعزيز الاحتياطيات. وعليه، فإن المحافظة على مستويات مريحة ومستدامة من الاحتياطيات الأجنبية يتطلّب تكاملاً وثيقاً بين السياسات النقدية والمالية والاقتصادية، إلى جانب مواصلة تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل من العملات الأجنبية.

* إتسم أداء البنوك في الأردن، في العام 2025 بـ«التميُّز» كيف ترون الدور الذي تلعبة البنوك بشكل خاص والقطاع المصرفي بشكل عام، في خدمة الاقتصاد الوطني؟

– لا شك في أن القطاع المصرفي في الأردن اليوم يُعد ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني، من خلال دوره المحوري في تعبئة المدّخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج، وتوفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية، بما يُسهم في تحفيز النمو وتوفير فرص العمل. كما تضطلع البنوك بدور مهم في تعزيز الاستقرار المالي وكفاءة الوساطة المالية، إلى جانب مساهمتها في تمويل احتياجات الحكومة وتنفيذ برامجها التنموية، الأمر الذي يعزز توظيف الموارد المحلية ويحد من الاعتماد على التمويل الخارجي. وإذا ما نظرنا إلى حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك في نهاية عام 2025، نجد أنها بلغت نحو 36.1 مليار دينار، أي ما يشكل حوالي 83 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس الدور الحيوي للقطاع المصرفي في الاقتصاد، ويؤكد أن سلامة هذا القطاع تعني سلامة الاقتصاد ككل. ولطالما أثبت القطاع المصرفي الأردني قدرته على الصمود وتحقيق أداء إيجابي في ظل الظروف العالمية المحيطة، بما يعكس مرونة مؤسساته وكفاءة إداراته المهنية، مدعومة بمؤشّرات مالية قوية، تجلت في نمو الموجودات بنسبة 6.1 % لتصل إلى 74.1 مليار دينار، وارتفاع الودائع بنحو 7.1 % لتبلغ 50.0 مليار دينار، إضافة إلى زيادة التسهيلات الائتمانية بنسبة 3.7 %. ويزداد دور القطاع المصرفي في الاقتصاد مع التطور التقني، إذ يواصل الريادة في تبني الحلول الرقمية والتكنولوجيا المالية، وأنظمة الدفع الحديثة. فقد تجاوزت قيمة العمليات المنفذة عبر أنظمة الدفع الوطنية (JoMoPay- ، eFWATEERCOM، CliQ) 42 دولار، أي ما يفوق 100 % من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس حجم التحوُّل الرقمي الكبير الذي يشهده القطاع. كما نفخر بأن نحو 84 % من الخدمات البنكية تُنفذ عن بُعد دون الحاجة لمراجعة الفروع، ما يبرهن على قدرة البنوك على تحويل التقنية إلى فرص للابتكار والريادة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. ويُسهم هذا التوجه الاستراتيجي في تعزيز دور القطاع المصرفي كمحرك رئيس للنمو الاقتصادي وداعم أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

**** مؤشرات المتانة المالية للبنوك تظهر بوضوح قوة وثبات النمو والتطور في الأداء، ماهي أبرز مؤشرات التي ترى أنها تعكس قوة القطاع المصرفي؟ وما التطورات التي شهدتها في العام 2025 ومطلع العام 2026؟***

لا شك في أن القطاع المصرفي الأردني يتمتع بسمعة رفيعة على مستوى المنطقة، ويظهر ذلك جلياً من خلال النسبة المرتفعة لإستثمارات الأجانب في رؤوس أموال البنوك، والتي تُعد من بين الأعلى في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتعكس المؤشّرات المالية المتقدمة للبنوك العاملة في المملكة سلامة ومتانة القطاع المصرفي، ما يُعزّز قدرته على امتصاص الصدمات وتحمل المخاطر بكفاءة. ويأتي ذلك نتيجة مستويات مرتفعة من رأس المال، تُعد من الأعلى في المنطقة، إضافة إلى مستويات مريحة من السيولة، وهو ما يدعم التوقعات بأداء مستقبلي واعد ومستدام. وبالأرقام، بلغت نسبة كفاية رأس المال نحو 17.8 % في نهاية العام 2025، متجاوزة الحد الأدنى المحدّد من قبل البنك المركزي البالغ 12 % ، كذلك أعلى من الحد الأدنى وفق متطلّبات لجنة بازل III البالغ 10.5 % . كما حافظت البنوك على مستويات مرتفعة من السيولة القانونية، حيث بلغت حوالي 148.4 %، ما يعكس القدرة على مواجهة أي احتياجات مفاجئة للسيولة. وعلى صعيد جودة الأصول، فقد سجلت نسبة الديون غير العاملة 5.5 % في نهاية عام 2025، وهي نسبة منخفضة نسبياً ضمن مستويات يمكن إدارتها، بينما بلغت نسبة تغطية المخصّصات لهذه الديون نحو 75.7 % ، ما يعكس قدرة البنوك على حماية حقوق المساهمين وتعزيز الاستقرار المالي. وتُعدُّ مؤشرات الربحية مثل العائد على حقوق المساهمين (ROE) والعائد على الأصول (ROA) من أهم المقاييس التي تعكس متانة الأداء المالي، حيث بلغ العائد 8.6 % و1.0 % على التوالي في نهاية العام 2025، ما يدل على كفاءة إدارة رأس المال وقدرة البنوك على توليد عوائد مجزية ومستدامة للمساهمين. وفي السياق ذاته، تؤكد نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Tests) مدى صلابة القطاع المصرفي الأردني، وقدرته العالية على مواجهة الصدمات، مدعوماً بمستويات قوية من رأس المال والسيولة، إلى جانب ربحية مستمرة تعزّز من متانة واستدامة الجهاز المصرفي.

**** إتسع نطاق الرقابة والإشراف لدى البنك المركزي بدءاً من أعمال الصرافة مروراً بشركات التمويل الاصغر وأخيراً أعمال شركات التأمين، ما الذي تغيّر بعد دخول جميع هذه النشاطات لتكون تحت مظلة البنك المركزي؟***

– إن وضع هذه القطاعات المالية لتكون تحت مظلّة رقابية واحدة يحقّق نظرة رقابية شاملة وموحّدة تضمن تناسق السياسات والأدوات الرقابية وانسجامها، كما تعزّز البيئة التنافسية بما يحقق رؤية البنك المركزي في الاستمرار بالمحافظة على الاستقرار النقدي والمساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بما يُساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة. وقد عمل البنك المركزي على استثمار الخبرة التي يتمتع بها من تجربته العميقة في تحقيق رقابة حصيفة على أكبر القطاعات المالية وهو الجهاز المصرفي، إلى جانب أن له باعاً طويلة في الرقابة على المؤسسات المالية الأخرى، بما يملكه من الأدوات التحليلية والفرق الرقابية المتخصصة. وفي ما يتعلق بانتقال الرقابة على أعمال التأمين للبنك المركزي في النصف الأول من العام 2021، تم إصدار قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (12) لسنة 2021، والذي جاء بهدف إيجاد إطار تشريعي منسجم مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية وذلك بما يكفل النهوض بقطاع التأمين ورفع سويته. وخلال هذه الفترة التي خضعت فيها شركات التأمين لرقابة البنك المركزي، حققت الأقساط المكتتبة نمواً يقدر بحوالي 43 % خلال الفترة من العام 2020 وحتى نهاية العام 2025، كما نمت موجودات قطاع التأمين بحوالي 11 % عن الفترة نفسها.

وفي جانب قطاع التمويل الأصغر، فيعد أحد المنافذ الرئيسة لتوفير التمويل للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبما يعزّز الشمول المالي ويساعد في إيجاد فرص، ومن هنا برزت الحاجة لوجود إطار تشريعي متكامل لجميع الجهات التي تمارس نشاط التمويل وشموله بمظلة رقابية تهدف إلى تحقيق الاستقرار والشفافية بين المتعاملين في هذا النشاط والتقليل ما أمكن من المراجحة التنظيمية والتي يكون مبعثها عدم خضوع الجهات التي تمارس نفس النشاط لنفس المستوى من المتطلبات الرقابية مما يخل بالتنافسية، الأمر الذي سينعكس وبلا شك على حماية النظام المالي وعدالة التعاملات وحماية العملاء وتعزيز القدرة التنافسية، حيث يلعب

هذا القطاع دوراً أساسياً في الاقتصاد والمتمثل بتوفير السيولة والاحتياجات التمويلية لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية بما يُعزز النمو الاقتصادي.

واستكمالاً لجهود البنك المركزي في توسيع مظلته الرقابية، والتي كانت قد بدأت في العام 2015 بإخضاع شركات التمويل الأصغر لرقابته وإشرافه، فقد تم إخضاع كافة شركات التمويل بهدف ادماجها في القطاع المالي لضمان التزامها بالمعايير الدولية سعيا لتعزيز منظومة حماية العملاء وتوفير إطار مؤسسي لهذه الشركات وبما يدعم النمو الاقتصادي والاستقرار المالي وسعياً لتحقيق أهدافه الاستراتيجية، وذلك بإصدار نظام شركات التمويل رقم (107) لسنة 2021، حيث شكّل هذا النظام مرجعية قانونية لترخيص شركات التمويل كافة والرقابة عليها من قبل البنك المركزي. وقد ساهم هذا النظام في تعزيز قواعد الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، ورفع مستويات الشفافية والانضباط في السوق، كما أدّى إلى تنظيم ممارسات الإقراض والحد من المخاطر التشغيلية والائتمانية، وتعزيز ثقة المستثمرين والعملاء في القطاع، بما يدعم دوره في توسيع الوصول إلى التمويل وتعزيز الشمول المالي بالإضافة إلى النمو المتوازن للقطاع.

**** في مجال التأمين، شهدنا في الأعوام القليلة الماضية عمليات استحواذ بين البنوك المحلية وأخرى محلية وعربية وأجنبية، نتج عنها كيانات مصرفية كبيرة، هل هناك اهتمام لدى البنك المركزي الأردني لتشجيع شركات التأمين على الاندماج لتشكيل كيانات تأمين كبرى؟***

– في الحقيقة هناك توجّه استراتيجي لدى البنك المركزي لتشجيع شركات التأمين على الاندماج لتصبح أكثر قدرة على مواجهة الأزمات المالية والتحدّيات والمخاطر المختلفة، حيث ثَبُت، ومن خلال التجارب السابقة، أن هذا التطبيق يسهم بشكل فعّال في خلق كيانات مالية تتمتع بقاعدة رأسمالية قوية، وبما يعزّز قدرتها على مواجهة المخاطر لتمكينها من تقديم خدمات متنوعة ومستدامة بما يكفل الحماية للمواطن والاقتصاد، وتمّت محاكاة هذا المشروع من خلال تجربة حقيقية ناجحة لاندماج إحدى كبرى شركات التأمين مع شركة أخرى أواخر العام 2021، كما أن هناك عمليات اندماج قائمة لبعض شركات التأمين، حيث يتم منح (بموجب قرارات مجلس الوزراء) شركات التأمين التي تندمج إعفاءات ضريبية ورسوم تحفيزية، أبرزها الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات، بالإضافة إلى الإعفاء من رسوم نقل الملكية، ورسوم رفع رأس المال، والرسوم السنوية المفروضة بموجب قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (12) لسنة 2021.

الدكتور ماهر المحروق:
جمعية البنوك في الأردن أصبحت منصّة إستراتيجية لإستشراف المخاطر ودعم جاهزية القطاع المصرفي

مدير عام جمعية البنوك في الأردن، الدكتور ماهر المحروق

قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن، الدكتور ماهر المحروق، إن الجمعية عملت، في ظل التحدّيات المتسارعة التي تشهدها المنطقة، على تطوير دورها من مجرّد جهة تنسيقية إلى منصّة إستراتيجية فاعلة لإدارة الحوار وإستشراف المخاطر ودعم جاهزية القطاع المصرفي. وأكد د. المحروق أن القمة المصرفية السنوية شكّلت إحدى أبرز الأدوات التي إعتمدتها الجمعية لتعزيز هذا الدور، حيث أصبحت القمة منصة سنوية راسخة للحوار الإستراتيجي تجمع قيادات القطاع المصرفي وصنّاع السياسات وخبراء دوليين لمناقشة مستقبل الصناعة المصرفية. وأوضح المحروق أن الجمعية حوّلت القمّة لتكون أكثر إرتباطاً بأولويات الاقتصاد الوطني وتحوُّلات الصناعة المالية عالمياً؛ حيث ركّزت نقاشات 2026 على التحوُّل الرقمي والتكنولوجيا المالية والذكاء الإصطناعي، إلى جانب الأمن السيبراني وإدارة المخاطر واستمرارية الأعمال، بما يحقّق التوازن بين الإبتكار والمحافظة على الإستقرار المالي، مؤكداً حرص الجمعية على إستقطاب خبرات دولية وإقليمية لعرض السيناريوهات المحتملة للإقتصادين العالمي والإقليمي، بما يعزّز قدرة البنوك على إتخاذ قرارات مبنيّة على تحليل أعمق للمتغيّرات.

وفي ما يلي نص المقابلة:

■ **جمعية البنوك وحسب رؤيتها، تعمل على تقديم الخدمات للبنوك الأعضاء بكل كفاءة وتمكينها من تعظيم مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، ما هي أبرز الخدمات التي تقدمها الجمعية للبنوك الاعضاء؟**

– في ضوء رؤية جمعية البنوك في الأردن، لا يقتصر دورها على كونها جهة تمثيلية، بل تتطوّر لتكون منصّة مؤسسية متكاملة تقدم حزمة واسعة من الخدمات النوعية التي تستهدف دعم البنوك الأعضاء وتعزيز كفاءتها التشغيلية وقدرتها على مواكبة التحوُّلات الاقتصادية والتكنولوجية.

ويمكن تصنيف أبرز هذه الخدمات ضمن المحاور الرئيسية التالية:

أولاً: التمثيل المؤسسي والدفاع عن مصالح القطاع: تقوم الجمعية بنقل وجهات نظر البنوك الأعضاء بشكل منظم إلى الجهات الحكومية والبنك المركزي الأردني، والمشاركة في مناقشة التشريعات والسياسات

ذات العلاقة، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات الاستقرار المالي واحتياجات النمو والتنافسية. وقد شهد العام 2025 متابعة ومناقشة عدد كبير من القضايا المصرفية، حيث قامت الجمعية برفع ملاحظات البنوك للجهات المعنية، وتم الأخذ بعدد كبير منها، ما يعكس قوة الدور التمثيلي للجمعية.

ثانياً: إدارة الحوار القطاعي والتنسيق بين البنوك: تُعد الجمعية منصّة رئيسية للحوار بين البنوك والجهات ذات العلاقة، وقد تجسّد ذلك بوضوح من خلال النشاط المكثف خلال العام 2025، حيث عقدت الجمعية نحو 55 فعّالية وإجتماعاً ولقاءً متخصّصاً، بمشاركة نحو 2000 مشارك من البنوك والجهات ذات العلاقة. ومن أبرز هذه الأنشطة القمة المصرفية الأردنية 2025، جلسات حول الجرائم الإلكترونية والأمن السيبراني، لقاءات مع البنك الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، جلسات متخصّصة حول الذكاء الإصطناعي وتحليل المخاطر، وورش حول التمويل الأخضر والإستدامة، ومنتديات حول الإمتثال ومكافحة غسل الأموال. وهذا يعكس دور الجمعية كمنصّة تنسيق إستراتيجية للقطاع المصرفي.

ثالثاً: تفعيل اللجان الإستشارية المتخصّصة: تلعب اللجان الإستشارية دوراً محورياً في تعميق العمل الفني داخل القطاع، حيث عقدت الجمعية 22 إجتماعاً للجان خلال العام 2025، بمشاركة نحو 150 عضواً من الخبراء المصرفيين. ومن هذه اللجان لجنة الإمتثال، واللجنة القانونية، ولجنة التمويل الأخضر، ولجنة الموارد البشرية والتدريب، ولجنة الخدمات المصرفية للأفراد، ولجنة المسؤولية الإجتماعية والإستدامة، ولجنة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد ساهمت هذه اللجان في دراسة القضايا الفنية المتخصّصة، وتطوير التوصيات القطاعية، ومتابعة تنفيذ مخرجات الإجتماعات.

رابعاً: بناء القدرات والتدريب: تُولي الجمعية إهتماماً كبيراً بتطوير الكوادر البشرية في القطاع المصرفي، حيث نفّذت خلال العام 2025 حوالي 44 برنامجاً تدريبياً متخصّصاً، شارك فيها نحو 524 موظفاً من البنوك الأعضاء، بالإضافة إلى تنظيم ورش عمل متخصّصة. وقد شملت البرامج مواضيع متنوّعة ومتقدّمة منها إدارة المخاطر وتحليلها بإستخدام الذكاء الإصطناعي، والأمن السيبراني، والتمويل الأخضر والمستدام، والإمتثال ومكافحة الجرائم المالية. كما عملت الجمعية بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية على إعداد دليل الكفايات الوظيفية للعاملين في القطاع.

خامساً: الدراسات والتقارير: تضطلع جمعية البنوك بدور معرفي محوري في دعم القطاع المصرفي وصنّاع القرار، حيث قامت خلال العام 2025 بإصدار مجموعة كبيرة من الدراسات والتقارير المتخصّصة وأوراق العمل وأوراق السياسات والتي تناولت التطورات المصرفية والاقتصادية والتحدّيات القطاعية. ومن أبرز الإصدارات الدورية سلسلة المشهد المالي والاقتصادي ABJ Panorama، والنشرة المصرفية الشهرية، إلى جانب إعداد التقرير السنوي للجمعية، ودراسة الأداء المقارن للبنوك، وتقرير أبرز التطوُّرات المصرفية والذي يتضمّن تحليلاً شاملاً للتطورات الاقتصادية والنقدية وأداء القطاع المصرفي. كما أطلقت الجمعية مؤشّر التأثير المصرفي (ABJ Influence Index) كأحد الأدوات الحديثة لقياس حضور وتأثير البنوك، وأطلقت النسخة الإلكترونية من مجلة البنوك الشهرية كمنصة معرفية رقمية تعزز نشر الوعي المصرفي وتواكب التطور في القطاع.

سادساً: بناء الشراكات الإستراتيجية: شهد العام 2025 توسُّعاً كبيراً في الشراكات، حيث وقّعت الجمعية 8 مذكرات تفاهم مع جهات محلية ودولية، منها المركز الدولي للنمو (IGC)، وشركة كريف الأردن، ومعهد الدراسات المصرفية، إضافة إلى عدد من الجامعات الأردنية. وهذه الشراكات تعكس تحوُّل الجمعية إلى منصّة ربط بين القطاع المصرفي والجهات الدولية والأكاديمية.

سابعاً: دعم التحوُّل الرقمي والإبتكار: تعمل الجمعية على دعم الإبتكار المالي من خلال تنظيم فعّاليات حول التكنولوجيا المالية (FinTech)، والتوعية بمخاطر الأمن السيبراني، ومناقشة حلول رقمية متطوّرة حديثة حول المصادقة والتوقيع الإلكتروني والقنوات الرقمية.

ثامناً: دعم الإستدامة: تُسهم الجمعية في تعزيز الدور التنموي للبنوك من خلال دعم التمويل الأخضر والإستدامة وخصوصاً في مجالات دمج معايير ESG في العمل المصرفي، ودعم الإبتكار في المنتجات المالية المستدامة، حيث شكلت الجمعية لجنة التمويل الأخضر كلجنة دائمة ضمن لجان الجمعية، كما تنظم منتدى سنوياً للتمويل الأخضر GREEFIN Forum.

تاسعاً: تعزيز الشمول المالي: تولي الجمعية إهتماماً متزايداً بتعزيز الشمول المالي لمختلف فئات المجتمع بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة، والشباب والمرأة. ففي مجال تعزيز تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، شكّلت الجمعية لجنة متخصّصة دائمة للتمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تتولى بحث ومناقشة المواضيع ذات العلاقة بهذا القطاع الحيوي. كما تلعب الجمعية دوراً كبيراً في مجال نشر الثقافة المالية من خلال إطلاق منصة ترويج الوعي المالي FINAPP.JO والتي تُعد مرجعاً رئيساً لنشر الوعي المالي المجتمعي ويتم تحديثها وتطويرها بشكل مستمر. وقد أطلقت الجمعية منصّة كلنا في المجلس AllonBoard.JO والتي تستهدف

زيادة التنوع الجندري في مجالس الإدارة وزيادة وصول المرأة للمواقع القيادية.

عاشراً: تعزيز العلاقات الدولية وتبادل الخبرات: تُعزّز جمعية البنوك حضورها الإقليمي والدولي عبر بناء شراكات مع الاتحادات المصرفية والمنظمات الدولية، والمشاركة في المنتديات المتخصصة، بما يتيح نقل أفضل الممارسات العالمية إلى القطاع المصرفي الأردني. كما تسهم هذه العلاقات في تمكين البنوك من مواكبة التطوّرات في مجالات التنظيم وإدارة المخاطر والتحوُّل الرقمي والإستدامة، وتعزيز فرص التعاون وتبادل الخبرات، بما يدعم ترسيخ مكانة القطاع المصرفي الأردني في المنظومة المالية العالمية.

وبناءً على ما سبق، يُمكن القول إن جمعية البنوك في الأردن تقدم نموذجاً متكاملاً للخدمات المؤسسية التي تجمع بين التمثيل الفعّال، والتنسيق القطاعي، وبناء القدرات، وإنتاج المعرفة، وبناء الشراكات، ودعم التحوُّل الرقمي والإستدامة والشمول المالي، وهو ما مكّنها من التحوُّل من جهة تنسيقية تقليدية إلى مؤسسة قيادية تدعم تطور القطاع المصرفي وتعزّز دوره في الاقتصاد الوطني.

■ **نظمت جمعية البنوك العديد من النشاطات والمؤتمرات التي تؤكد الدور الفاعل للبنوك في التنمية الاقتصادية، وأهمّها القمة المصرفية في العامين 2025 و2026، ما الجديد لدى الجمعية خصوصاً في ظل التحدّيات التي فرضتها تطوّرات الأحداث في المنطقة؟**

– في ظل التحدّيات المتسارعة التي تشهدها المنطقة، سواء على صعيد التقلُّبات الجيوسياسية أو التحوُّلات الاقتصادية والتكنولوجية، عملت جمعية البنوك في الأردن على تطوير دورها من مجرد جهة تنسيقية إلى منصّة إستراتيجية فاعلة لإدارة الحوار وإستشراف المخاطر ودعم جاهزية القطاع المصرفي.

وفي هذا الإطار، شكّلت القمة المصرفية السنوية إحدى أبرز الأدوات التي إعتمدتها الجمعية لتعزيز هذا الدور، حيث أصبحت القمّة منصّة سنوية راسخة للحوار الإستراتيجي تجمع قيادات القطاع المصرفي وصنّاع السياسات وخبراء دوليين لمناقشة مستقبل الصناعة المصرفية.

والجديد لدى الجمعية يتمثل في توسيع نطاق القمة لتكون أكثر إرتباطاً بأولويات الاقتصاد الوطني وتحوّلات الصناعة المالية عالمياً؛ حيث ركّزت نقاشات 2026 على التحوُّل الرقمي والتكنولوجيا المالية والذكاء الإصطناعي، إلى جانب الأمن السيبراني وإدارة المخاطر واستمرارية الأعمال، بما يحقّق التوازن بين الإبتكار والمحافظة على الإستقرار المالي. كما حرصت الجمعية على إستقطاب خبرات دولية وإقليمية لعرض السيناريوهات المحتملة للإقتصادين العالمي والإقليمي، بما يعزّز قدرة البنوك على إتخاذ قرارات مبنية على تحليل أعمق للمتغيّرات.

إلاّ أن الجديد لدى الجمعية لا يقتصر على القمّة في حد ذاتها، حيث لا تُعد القمة حدثاً سنوياً معزولاً، بل أصبحت جزءاً من منظومة متكاملة من الفعّاليات، والتي تشمل جلسات حوارية مع جهات دولية، ومنتديات متخصّصة، ولقاءات حول حماية المستهلك المالي، وجلسات حول البيانات والتشريعات المصرفية، ما يعكس إنتقال الجمعية إلى نموذج الحوار المستمر بدل الفعّاليات الموسمية.

وفي ظل التحدّيات الإقليمية، ركّزت الجمعية على إدخال قضايا نوعية جديدة ضمن أجندتها، مثل الذكاء الإصطناعي في تحليل المخاطر وإتخاذ القرار، والأمن السيبراني، والجرائم المالية والإحتيال الإلكتروني، وإدارة المخاطر في بيئة عدم اليقين. كذلك تقوم الجمعية بتنظيم منتدى التمويل الأخضر السنوي GREEFIN والذي يركّز في كل عام على مواضيع مستجدة وحديثة تعكس آخر التطوّرات في هذا المجال المتسارع. وهذا يعكس إدماج الإستدامة كأولوية إستراتيجية وليس موضوعاً جانبياً.

وكقراءة إستراتيجية في التطوّرات المحلية والإقليمية والعالمية، تستمر الجمعية بإصدار أوراق سياسات وأوراق إستراتيجية تستهدف متابعة المستجدات المختلفة والتطوّرات المتسارعة لوضعها على أجندة صنّاع القرار في البنوك، وكان آخرها ورقة تحليلية حول أثر رفع الحماية الجزائية عن الشيكات في الأردن، ودراسة إستشرافية عن الاقتصاد الأردني تحت صدمة الطاقة وسيناريوهات التصعيد الإقليمي الأخير وتداعياتها.

■ **جمعية البنوك، إهتمت كثيراً في التمويل الأخضر؛ ما هو حجم التمويل الذي يقع ضمن مفهوم التمويل الأخضر؟ وهل جميع البنوك تتفاعل بجدّية مع التمويل الأخضر؟**

– في السنوات الأخيرة، شهد القطاع المصرفي الأردني تطوُّراً ملحوظاً في مجال التمويل الأخضر، مدفوعاً بإطلاق البنك المركزي الأردني لإستراتيجية التمويل الأخضر (2023–2028)، والتي وضعت إطاراً واضحاً لتوجيه التمويل نحو المشاريع ذات الأثر البيئي والاجتماعي الإيجابي.

وفي هذا السياق، لعبت جمعية البنوك في الأردن دوراً داعماً ومكمّلاً لهذا التوجُّه، من خلال العمل على رفع جاهزية القطاع وتعزيز الوعي والتطبيق العملي للتمويل الأخضر، حيث أطلقت الجمعية لجنة التمويل الأخضر، كإحدى اللجان المتخصّصة التي تُعنى بدعم التحوُّل نحو الاقتصاد الأخضر داخل القطاع المصرفي. كما قامت الجمعية خلال العام 2025 بدور مهم في مجال التمويل الأخضر

من خلال تنظيم منتدى التمويل الأخضر GREEFIN للمرة الثالثة لعام 2025، حيث عقد في العامين 2023 و 2024، وعقد ورش عمل حول معايير الإستدامة العالمية، والتمويل الإنتقالي (Just Transition Finance)، والأبنية الخضراء وشهادات الكفاءة، إضافة إلى بناء القدرات الفنية داخل البنوك من خلال تنفيذ برامج تدريبية متخصّصة في مخاطر المناخ وتطوير المنتجات المالية الخضراء، وتأهيل الكوادر المصرفية للتعامل مع متطلّبات ESG، وحرص الجمعية على بناء شراكات دولية لدعم التمويل الأخضر.

وفي ما يتعلق بحجم التمويل الأخضر، فإن هذا النوع من التمويل يتخذ نهجاً متسارعاً في القطاع المصرفي الأردني، حيث تشير التقديرات الواردة ضمن إستراتيجية التمويل الأخضر إلى أن التمويل الأخضر يُتوقع أن يصل إلى حوالي 30% من المحافظ الإئتمانية للبنوك في حلول العام 2028، وهو ما يعكس حجم التحوُّل المتوقّع في هيكل التمويل المصرفي في الأردن.

وفي ما يخص مدى جدّية البنوك، يُمكن القول إن هناك إلتزاماً واضحاً ومتزايداً من قبل القطاع المصرفي في التفاعل مع التمويل الأخضر، حيث بدأت البنوك بإدراج التمويل الأخضر ضمن إستراتيجياتها، وتطوير منتجات تمويلية خضراء، وتخصيص خطوط إئتمان للمشاريع المستدامة، ودمج مخاطر المناخ ضمن سياسات الإئتمان. كما ساهم إطلاق التصنيف الوطني للأنشطة الخضراء وتعليمات الإفصاح عن مخاطر المناخ في تعزيز هذا التوجه ودفع البنوك نحو التبني الجاد. ويُتوقع أن يشهد هذا المجال زخماً أكبر خلال المرحلة المقبلة، ليصبح أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

تتولى جمعية البنوك توضيح القرارات التي يتم إتخاذها من قبل القطاع المصرفي، لا سيما المتصلة بتعديل أسعار الفائدة أو المطالب بتأجيل أقساط القروض.

1 – كيف تتعامل جمعية البنوك مع مطالب المواطنين بتأجيل القروض، لا سيما في اوقات الأعياد أو موسم العودة إلى المدارس؟

2 – كثيراً ما تتصدّى أصوات عندما يتم رفع أسعار الفائدة على أدوات الدينار ويتم إتهام البنوك بالمسارعة إلى رفع الفائدة على القروض، ما دوركم في توضيح مبرّرات رفع الفوائد وتوضيح تعليمات التعامل بعدالة وشفافية مع العملاء؟

– تتعامل جمعية البنوك مع مطالب تأجيل أقساط القروض من منطلق مهني ومسؤول، يأخذ في الاعتبار مصلحة العملاء وإستقرار القطاع المصرفي في آنٍ واحد. وفي هذا الإطار، من المهم التأكيد بأن تأجيل الأقساط ليس إجراءً إعتيادياً يُمكن تطبيقه بشكل مستمر أو موسمي، بل هو قرار إستثنائي يتم اللجوء إليه في ظروف غير إعتيادية وذات طابع شامل، كما حدث خلال جائحة كورونا، حيث جاءت هذه الإجراءات ضمن حزم وطنية متكاملة لدعم الاقتصاد والتخفيف من آثار الأزمة.

أما في الظروف الطبيعية، فإن تأجيل الأقساط لا يُعد خياراً مناسباً للتطبيق العام، لما يترتب عليه من آثار مالية مباشرة على المقترضين أنفسهم، حيث يؤدي إلى زيادة تكلفة القرض الإجمالية نتيجة تراكم الفوائد أو تمديد فترة السداد، وهو ما قد يشكل عبئاً إضافياً على العميل بدلاً من تخفيفه. وبالتالي، فإن طرح هذا الخيار بشكل متكرّر قد لا يكون في مصلحة المقترض على المدى المتوسط والطويل.

وفي هذا السياق، تؤكد الجمعية أن البنوك تتعامل مع عملائها وفق نهج مرن وعلى أساس كل حالة على حدة، حيث يُمكن النظر في إعادة جدولة الإلتزامات أو تقديم حلول مناسبة للحالات التي تواجه صعوبات فعلية، وذلك ضمن الأطر التنظيمية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وحسب السياسات المتبعة لدى البنوك.

أما في ما يتعلق بأسعار الفائدة، تؤكد الجمعية أن تعديلها يتم وفق آليات واضحة ترتبط بتغيُّرات أسعار الفائدة المرجعية التي يحددها البنك المركزي، وبما ينسجم مع شروط العقود المبرمة مع العملاء. وبالتالي، فإن عكس إرتفاع أسعار الفائدة على القروض يأتي إنعكاساً مباشراً لإرتفاع أسعار الفائدة العالمية والمحلية، ويتم في موعد دورية تعديل الفائدة، كما أن الإنخفاض يتم بالآلية ذاتها عند إنخفاض أسعار الفائدة المرجعية، وفي موعد دورية تعديل الفائدة.

ويتم تعديل أسعار الفائدة إرتفاعاً أو إنخفاضاً وفق تعليمات حماية المستهلك الصادرة عن البنك المركزي الأردني، والتي تضمن الإفصاح الكامل عن الشروط والرسوم، ودورية تعديل الفائدة المتغيّرة، وإبلاغ العملاء بأي تغييرات بشكل واضح ومسبق، إلى جانب توفير قنوات فعّالة لتقديم الشكاوى ومعالجتها ضمن مدد زمنية محددة، بما يعزّز الثقة ويحمي حقوق المتعاملين.

وفي هذا السياق، لم يقتصر دور الجمعية على الجانب التوضيحي العام، بل قامت بعدد من الإجراءات العملية لتعزيز الوعي المالي لدى المواطنين، حيث عملت على إطلاق وتنفيذ حملات توعوية متخصصة عبر منصّاتها المختلفة، وفي مقدّمها منصّة FINAPP، لتبسيط مفاهيم أسعار الفائدة وآليات إحتسابها، وشرح أثر التغيُّرات في السياسة النقدية على كلفة التمويل. كما نظّمت الجمعية ورش عمل وجلسات حوارية بمشاركة مختصّين من القطاع المصرفي، هدفت إلى تعزيز فهم المتعاملين بحقوقهم وإلتزاماتهم، وتوضيح الخيارات المتاحة أمامهم في إدارة إلتزاماتهم المالية. وبالتوازي، حرصت الجمعية على إصدار فيديوهات توضيحية ومقابلات وإصدار بيانات وتوضيحات دورية للرأي العام لشرح تطورات أسعار الفائدة وإنعكاساتها، بما يُسهم في تعزيز الشفافية وبناء الثقة، وتمكين الأفراد من إتخاذ قرارات مالية أكثر وعياً وإستنارة، بالإضافة إلى العديد من ورش العمل والتوعية بالتعاون مع العديد من المؤسسات الجامعية والأكاديمية.

كما لا بد من التأكيد على كفاءة السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي الأردني، والتي أثبتت قدرتها على الحفاظ على الإستقرار النقدي والمالي، وضبط معدّلات التضخُّم، وتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني رغم التحدّيات الإقليمية والدولية.

■ هل تتلقى جمعية البنوك الشكاوى من المواطنين أو المقترضين بشكل عام؟ وما هي الإجراءات المتخذة من الجمعية حيال هذه الشكاوى؟

في ما يتعلق بالشكاوى، تجدر الإشارة إلى أن الجهة المختصّة بإستقبال ومعالجة شكاوى العملاء هي البنوك نفسها والبنك المركزي الأردني، وذلك وفق تعليمات حماية المستهلك المالي، والتي تُلزم البنوك بتوفير قنوات واضحة وفعّالة لإستقبال الشكاوى، ودراستها، والرد عليها ضمن أطر زمنية محددة، بما يضمن حماية حقوق العملاء وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي.

وبناءً عليه، فإن جمعية البنوك لا تتلقى الشكاوى من المواطنين أو المقترضين بشكل مباشر، لكونها ليست جهة رقابية أو تنفيذية، وإنما جهة تمثيلية وتنسيقية للقطاع المصرفي.

إلاّ أن دور الجمعية في هذا المجال يظل دوراً محورياً وغير مباشر، حيث تعمل الجمعية كحلقة وصل بين البنوك والبنك المركزي، من خلال نقل التحدّيات أو القضايا المتكرّرة ذات الطابع العام، والمساهمة في مناقشة الملاحظات المرتبطة بتجربة العملاء، ودعم تطوير السياسات والإجراءات بما يعزز حماية المستهلك المالي.

وفي حال وجود ملاحظات أو إشكاليات عامة تتكرر على مستوى القطاع، تقوم الجمعية بتجميع هذه الملاحظات من البنوك ومناقشتها ضمن اللجان الإستشارية المتخصّصة ورفعها للجهات المعنية ضمن رؤية موحدة. وقد شهد العام 2025 العديد من اللقاءات والجلسات التي ناقشت قضايا مرتبطة بحماية العملاء والخدمات المصرفية.

كما تلعب الجمعية دوراً مهماً في توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، وشرح آليات تقديم الشكاوى والإجراءات المتبعة، وتعزيز الثقافة المالية من خلال الفعّاليات والورش التوعوية، ومنصّة FINAPP، واللقاءات مع الجهات ذات العلاقة بما فيها البنك المركزي.

■ جمعية البنوك تولي المسؤولية المجتمعية إهتماماً كبيراً، ما هي البرامج التي تنفذها الجمعية في هذا المجال؟

– أصبحت المسؤولية المجتمعية إحدى الركائز الأساسية لدور القطاع المصرفي في الأردن، حيث لم يعد دور البنوك يقتصر على تقديم الخدمات المالية، بل يمتد ليشمل الإسهام الفاعل في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتشير بيانات الجمعية إلى أن إنفاق البنوك على المسؤولية المجتمعية بلغ نحو 150 مليون دينار خلال السنوات الخمس الأخيرة، بمتوسط سنوي يقارب 30 مليون دينار، أي ما نسبته 5% إلى 6% من صافي أرباح البنوك، ما يعكس إلتزاماً حقيقياً ومستداماً من القطاع تجاه المجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن جهود المسؤولية المجتمعية في القطاع المصرفي تأخذ مسارين متكاملين؛ الأول يتمثل في المبادرات الفردية التي ينفذها كل بنك وفق أولوياته وإستراتيجيته الخاصة، والثاني يتمثل في المبادرات الجماعية التي تُنفذ بشكل مشترك من خلال جمعية البنوك، بما يعزّز توحيد الجهود وتحقيق أثر تنموي أوسع وأكثر إستدامة، خاصة في القضايا الوطنية ذات الأولوية.

وفي هذا الإطار، تضطلع جمعية البنوك في الأردن بدور محوري في تنظيم وتوجيه وتعزيز جهود المسؤولية المجتمعية على مستوى القطاع. وتعمل الجمعية ضمن هذا المجال من خلال محاور عدة أبرزها إطلاق لجنة متخصصة للمسؤولية الإجتماعية والإستدامة والتي تُعنى ببحث وتطوير السياسات المشتركة لمبادرات المسؤولية المجتمعية في البنوك، إضافة إلى إطلاق وتنسيق المبادرات الجماعية للقطاع المصرفي، حيث تحرص الجمعية على توحيد جهود البنوك ضمن مبادرات وطنية ذات أثر واسع، ومن أبرزها مبادرة البنوك الكبرى التي خصّصت 90 مليون دينار لدعم قطاعي الصحة والتعليم.

كذلك تقوم الجمعية ببناء الشراكات مع المؤسسات الحكومية والمجتمعية، حيث تلعب دور حلقة الوصل بين القطاع المصرفي والجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، مثل التعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية لتنفيذ برامج دعم الفئات الأكثر إحتياجاً، والتي شملت تطوير وتجهيز مراكز الرعاية الاجتماعية، ودعم مشاريع إنتاجية للأسر، وتعزيز خدمات الرعاية للأطفال.

وتؤكد الجمعية أن برامج المسؤولية المجتمعية في القطاع المصرفي تستند إلى منهج مؤسسي قائم على الحوكمة الرشيدة، يضمن الشفافية والمساءلة وقياس الأثر، حيث تعتمد البنوك سياسات واضحة ولجاناً متخصّصة لمتابعة التنفيذ والتقييم، مع الإفصاح عن نتائج المبادرات في تقاريرها السنوية. ويُعزّز هذا النهج ثقة المجتمع، ويضمن توجيه الموارد نحو أولويات تنموية حقيقية، بما يرسّخ دور القطاع المصرفي كشريك رئيس في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

الدكتور مؤيد الكلوب: تجربة إندماج الشركات ناجحة وتدعم تكوين كيانات تأمينية أكثر كفاءة

قال الرئيس التنفيذي للاتحاد الأردني لشركات التأمين الدكتور مؤيد الكلوب: «إن تكوين كيانات تأمينية أكبر وأكثر قوة يُسهم في تطوير قطاع التأمين ويُعزّز قدرته على مواكبة التطوّرات الاقتصادية والتكنولوجية».

وأضاف الكلوب في مقابلة مع مجلة «اتحاد المصارف العربية»: «إن إندماج شركات التأمين يساعد على تقديم خدمات تأمينية أكثر كفاءة وجودة للمؤمن لهم»، منوّهاً بأن تجربة الاندماج في السوق الأردنية «تجربة ناجحة إلى الآن».

وأشاد الكلوب في عمليات الإندماج التي تمت، متوقعاً أن «تشهد السوق عمليات إندماج أو إستحواذ بين شركات التأمين في المرحلة المقبلة»، كاشفاً عن مباحثات أولية للإندماج بين بعض الشركات، وقد صدر كتب نوايا وجاري تقييم عروض الإستحواذ من قبل مجالس إدارات هذه الشركات.

وفي ما يلي نص المقابلة:

■ **كيف تقيّمون واقع شركات التأمين في الأردن، لا سيما وأن العديد من الشركات تعرّضت لمصاعب وخسائر في السنوات السابقة؟**

– كما في مطلع العام 2026 يعمل في سوق التأمين الأردني (19) شركة تأمين، وجميعها وفق نظام الاتحاد الأردني لشركات التأمين رقم 26 لسنة 2024 أعضاء حكماً في الاتحاد، أما من ناحية واقع شركات التأمين في الأردن وبعد مرور ما يقارب الـ (4) سنوات على تولّي البنك المركزي الأردني مهام ومسؤوليات الرقابة على قطاع التامين اعتباراً من 2021/6/15 بعد صدور قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (12) لسنة 2021، عمل البنك المركزي على حوكمة قطاع التأمين وإصدار العديد من الأنظمة والتعليمات الناظمة لعمل القطاع، وبما يضمن كفاية رأس المال والتأكد من هامش الملاءة المالية لشركات التأمين، بحيث إن جميع شركات التأمين التي تقوم حالياً بإصدار وثائق التأمين مراقبة بشكل حثيث من البنك المركزي وبما يضمن قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها المالية تجاه حملة الوثائق والمستفيدين من التأمين.

خلاصة الموضوع، أرى أن قطاع التأمين وشركات التأمين العاملة فيه قادرة على دفع التعويضات وأصبحت الشكاوى عن تأخر

الرئيس التنفيذي للاتحاد الأردني لشركات التأمين الدكتور مؤيد الكلوب

الشركات عن الدفع أقلّ مقارنة مع السنوات السابقة، لا سيما وأن البنك المركزي الأردني في تعليمات أُسس وإجراءات تسوية وتسديد المطالبات الناجمة عن حوادث المركبات رقم (27) لسنة 2024 حدّد مدداً للشركات لدفع التعويضات وبخلافه تتعرّض الشركات للمخالفات، حيث يتوجب دفع المطالبات التي تقل عن ثلاثة آلاف دينار خلال خمسة أيام عمل وخلال عشرة أيام عمل للمطالبات التي تزيد عن ثلاثة آلاف دينار وذلك بعد إكتمال المطالبة وإستلام المستندات المؤيدة لها كافة.

ووفق المؤشرات الأوّلية لعام 2025 نظراً إلى عدم صدور البيانات المالية السنوية عن أعمال العام 2025 حتى تاريخه، إلاّ أنها تشير إلى تحسُّن ملموس في أرباح القطاع وبداية تجاوز مرحلة الخسائر التي كانت تسجّل من كثير من الشركات، ومن المتوقع بعد إنجاز الاتحاد بالتعاون مع البنك المركزي والجهات التشريعية الأخرى مجموعة من الضوابط المتعلّقة بموضوع التعويضات للحدّ من عمليات الإحتيال وشراء «الكروكات» (مصطلح يشير إلى قيام شخص (غالباً سماسرة) بشراء حق المطالبة بالتعويض من

شركة التأمين من الشخص المتضرّر في حادث مروري فوراً، مقابل مبلغ مالي نقدي فوري، يُعدّ هذا التصرّف تحايلاً لغايات إستغلال التضخُّم في قيم التعويضات، ويُعتبر غير قانوني ويسبّب نزيفاً مالياً لشركات التأمين)، والمبالغة بنسب العجز في تقارير اللجان الطبية وضبط تقارير الخبرة، وبناء قواعد المعلومات اللازمة وتوظيف الأتمتة والذكاء الإصطناعي بشكل أكبر سنلاحظ تحسن في نتائج القطاع.

■ بعد تحوُّل شركات التأمين لرقابة البنك المركزي، كيف ترى ذلك؟ هل هي فرصة أمام شركات التأمين؟

– يُعدّ تحوُّل شركات التأمين إلى رقابة البنك المركزي خطوة مهمة في تطوير قطاع التأمين، ويُمكن النظر إليه على أنه فرصة حقيقية لشركات التأمين لتعزيز الإستقرار المالي؛ فالإشراف من قبل البنك المركزي يُساهم في رفع مستوى الرقابة المالية والتنظيمية، مما يُعزّز إستقرار شركات التأمين ويحدّ من المخاطر المالية وزيادة الثقة في قطاع التأمين. بوجود جهة رقابية قوية مثل البنك المركزي تزيد من ثقة العملاء والمستثمرين بقطاع التأمين ويؤدي إلى زيادة الإقبال على المنتجات التأمينية، حيث يعمل البنك المركزي على تطوير التشريعات والبيئة الفنية والتكنولوجية وأمن المعلومات وتحديث الأنظمة والتعليمات بما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، وهذا يساعد على تطوير السوق ورفع كفاءة الشركات وتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والملاءة المالية، مما يدفع شركات التأمين إلى تحسين أدائها المؤسسي وفتح المجال للإبتكار والتكنولوجيا المالية، حيث يعد وجود القطاع تحت مظلة البنك المركزي الداعم لعملية التحوُّل الرقمي والتقنيات المالية FinTech و Insurtech، مما يتيح فرصاً لتطوير منتجات وخدمات تأمينية جديدة.

ويُمكن اعتبار إنتقال الرقابة إلى البنك المركزي فرصة لتطوير سوق التأمين ورفع كفاءته وتعزيز ثقة المتعاملين، مع ثقتنا بقدرة الشركات على التكيُّف مع متطلّبات الرقابة والإلتزام بالمعايير الجديدة.

■ يتوقع المراقبون لسوق التأمين في الأردن أن تشهد بعض الشركات إندماجاً أو إستحواذاً على عملياتها؛
أ – هل هناك نية لدى الشركات للإندماج؟
ب – ما أهمية الإندماج، بشكل عام؟ وما أهمية تكوين كيانات تأمينية كبرى لخدمة هذا القطاع؟

– لا شك في أن تكوين كيانات تأمينية أكبر وأكثر قوة يسهم في تطوير قطاع التأمين، ويُعزّز قدرته على مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، كما يساعد على تقديم خدمات تأمينية أكثر كفاءة وجودة للمؤمن لهم، حيث تُعد تجربة الإندماج في السوق الأردنية تجربة ناجحة إلى الآن، حيث شهدت السوق عملية استحواذ عام 2016 وعملية أخرى عام 2021 وأخيراً إستحوذت شركة القدس للتأمين على شركة التأمين العربية – الأردن، وهي في المراحل الأخيرة للإستحواذ الكامل. وتشير التوقعات في سوق التأمين في الأردن، حسب ما أعلنت عنه بعض شركات التأمين إلى إمكانية حدوث بعض حالات الإندماج أو الإستحواذ بين شركات التأمين خلال المرحلة المقبلة، حيث هناك مباحثات أولية في هذا الخصوص بين بعض الشركات، وصدر كتب نوايا وجاري تقييم عروض الإستحواذ من قبل مجالس إدارات هذه الشركات، ونعتقد أنه في ظل المتطلّبات الرقابية والتنظيمية المتزايدة وإرتفاع متطلّبات رأس المال والملاءة المالية فإن الإندماج أو الإستحواذ يُعد خياراً جيداً، رغم أن قرار الإندماج يظل قراراً إستراتيجياً خاصاً بكل شركة وفق ظروفها وخططها المستقبلية، إلاّ أن العديد من الشركات تدرس هذا الخيار كأحد الحلول لتعزيز قدرتها التنافسية والإستجابة لمتطلّبات السوق، ويُعد الاتحاد الداعم الأول والمحفّز لمثل هذه القرارات لقناعتنا الراسخة بآثاره الايجابية على تعزيز قدرة وتنافسية الشركات وتعزيز الثقة بقطاع التأمين وزيادة قدرته على دفع التعويضات والتزامات شركات التأمين وفق الوثائق الصادرة عنها بمدد أقل من المدد المعتادة بسبب ملاءتها المالية العالية بعد الإندماج.

أما بالنسبة الى أهمية الإندماج وتكوين كيانات تأمينية كبرى، حيث يكتسب الإندماج في قطاع التأمين أهمية كبيرة لأسباب عدة، من أبرزها تعزيز الملاءة المالية وزيادة رأس المال، مما يُمكن الشركات من مواجهة المخاطر والتقلُّبات في السوق، ورفع القدرة التنافسية من خلال تكوين شركات أكبر وأكثر قدرة على تقديم خدمات متنوّعة ومتطوّرة، وتحقيق الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل التكاليف ودمج الموارد والخبرات، ورفع القدرة على الاستثمار في التكنولوجيا والتطوير مثل التحوُّل الرقمي والإبتكار في المنتجات التأمينية، كذلك زيادة قدرتها الإحتفاظية بالأخطار داخل المملكة وقدرتها التفاوضية مع شركات إعادة التأمين لتحصيل شروط إتفاقيات وأسعار أفضل من تلك التي تحصل عليها الشركات ذات حصص العمل الأقل أو ذات رأس المال والقدرة الإحتفاظية الأقل من هذه الشركات.

■ مثلما حصل في القطاع المصرفي، تم إنشاء شركات تأمين تطبّق أحكام الشريعة الإسلامية، هل تشجعون التوسُّع في هذا المجال؟ وكيف يُحافظ الاتحاد على قواعد المنافسة بين الشركات العاملة؟

– في السوق الأردنية، تمارس ثلاث شركات تأمين نشاط التأمين التكافلي، حيث تقدم هذه الشركات منتجات تأمينية متوافقة مع أحكام

الشريعة الإسلامية، وتُسهم في تلبية إحتياجات شريحة متنامية من العملاء في السوق المحلية.

وفي ما يتعلق بتشجيع التوسع في هذا المجال، فإن ذلك يُعدّ خياراً متاحاً للشركات العاملة في القطاع كافة، ويُنظر إلى التوسُّع في التأمين التكافلي باعتباره توجُّهاً إيجابياً، نظراً إلى قدرته على تلبية شريحة واسعة من السوق التي تفضل المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلى جانب دوره في تعزيز الشمول التأميني، كما أن تنويع المنتجات التأمينية يُسهم في إثراء السوق بخيارات متعدّدة تلبي إحتياجات مختلفة، ومع ذلك يجب أن يتم هذا التوسع بشكل منظم ومدروس، مع الإلتزام الكامل بالضوابط الشرعية والرقابية، بما يضمن مصداقية هذا النوع من التأمين وإستدامة النمو.

■ وكيف يحافظ الاتحاد على قواعد المنافسة بين الشركات العاملة؟

في ما يتعلق بالمنافسة بين شركات التأمين، لا يتدخل الاتحاد بشكل مباشر في تنظيمها، إذ لا توجد له علاقة بإدارة المنافسة أو التأثير عليها، حيث تخضع المنافسة بشكل أساسي إلى قواعد السوق وآليات العرض والطلب، إضافة إلى الإلتزام بتعليمات أصول ممارسة المهنة والضوابط اللازمة لتعامل شركة التأمين مع عملائها بطريقة عادلة وشفافة رقم (5) لسنة 2025، الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم (76/2025) تاريخ 2025/4/10 والتي تنظم هذا الموضوع.

وفي هذا الإطار، تلتزم الشركات بالعمل ضمن بيئة تنافسية قائمة على الشفافية والنزاهة، مع التركيز على تطوير جودة الخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء، بما يضمن تحقيق توازن صحي في السوق ويحافظ على استقراره.

■ هل تم حلُّ الخلاف الذي نشأ بين اتحاد شركات التأمين والجمعية الأردنية للتأمينات الصحية من جهة، ونقابة الأطباء حول لائحة الأجور الطبية من جهة أخرى؟

– لا يُمكن اعتبار أن الذي حصل كان خلافاً، إنما هو أن الجهات الطبية والنقابات كانت تدعو إلى رفع أجورها دون التشاور مع شركاء الخدمة وبما يؤثر على المواطن متلقي الخدمة، حيث تمت معالجة هذا الموضوع من خلال تشكيل لجنة برئاسة وزارة الصحة وعضوية ممثلين عن نقابة الأطباء والجهات التأمينية ومنها الجمعية الأردنية للتأمينات الصحية والاتحاد الأردني لشركات التأمين، حيث عقدت اللجنة إجتماعات في النصف الأول من العام 2025 لبحث لائحة الأجور الجديدة لعام 2024 الصادرة في الجريدة الرسمية، كذلك مطالب النقابة المتعلقة بآليات تطبيق نظام الصندوق التعاوني للأطباء والتعليمات المرتبطة به، حيث أثمرت هذه الإجتماعات عن الوصول إلى إتفاق لتطبيق لائحة الأجور الطبية لعام 2024 اعتباراً من 2025/6/15. وعلى مدار ثلاثة سنوات خاصة المتعلّقة بالزيادات الواردة في اللائحة الجديدة والتزمت شركات التأمين من طرفها بما تم الإتفاق عليه وتعديل أجور الاطباء تبعاً لما ورد في هذه اللائحة.

وقد تمخّضت هذه الإجتماعات عن التوصُّل إلى مذكرة تفاهم لتنظيم العلاقة بين الأطراف، تضمّنت جميع التفاهمات التي جرى الإتفاق عليها، وتم توقيعها بتاريخ 2025/6/12، كما قام الاتحاد بإطلاع معالي وزير الصحة على نتائج هذه الإجتماعات، مؤكداً تمسُّك قطاع التأمين بالتعديلات التي تم التوافق عليها على نظام الصندوق التعاوني لنقابة الأطباء لعام 2018، بحيث تُطبّق هذه التعديلات بشكل متكامل مع مذكرة التفاهم، وإشترط الاتحاد أيضاً أن تطبّق لائحة الأجور الطبية على جميع الجهات المستفيدة من الخدمات الطبية سواء أكانت جهات حكومية مثل وزارة الصحة أم جهات خاصة مثل صناديق التأمين الصحي أو شركات إدارة تأمين طبي، وبما يضمن العدالة والشفافية والمنافسة العادلة في السوق المبنية على تكاليف مقدمة من طرف ثالث بالأسعار عينها للجهات كافة لكي تتمكن شركات التأمين من الاستمرار في خدمة عملائها والمؤمن لهم وإمكانية إستقطاب شرائح جديدة لشمولهم بالتأمين الطبي الذي توفّره شركات التأمين في القطاع الخاص.

■ هل هناك آلية لتلقي الشكاوى لدى الاتحاد؟ وكيف يتم النظر في هذه الشكاوى؟ وما القرارات التي يتم البت فيها في حال نشب خلاف بين المؤمن له وشركة التأمين؟

– تولّى البنك المركزي الأردني الرقابة والإشراف على قطاع التأمين منذ 2021/6/15 بموجب قانون تنظيم أعمال التأمين رقم 12 لسنة 2021، وبذلك أصبح الجهة المخوّلة بمتابعة الامور المتعلقة بتنظيم القطاع ومنح التراخيص اللازمة لمزاولة أعمال التأمين أو المهن المرتبطة بالتأمين، كذلك الأمور المتعلّقة بجودة الخدمة المقدمة وآلية دفع التعويضات والمدد الزمنية الواجب تسديد التعويض خلالها وفق مبلغ التعويض، بالإضافة إلى تلقّي شكاوى عملاء شركات التأمين ومتابعتها مع الشركات لحلها وتسوية النزاعات مع المؤمن لهم بشكل ودّي أولاً، كذلك تضمن قانون تنظيم أعمال التأمين عقوبات قد تصل إلى حدّ إيقاف إجازة الشركة وغرامات مالية

على أيّ من المخالفات التي قد يرتكبها أيّ من مقدّمي الخدمات التأمينية ومنها شركات التأمين، حيث إستحدث البنك المركزي قسماً خاصاً لإستقبال شكاوى المواطنين على شركات التأمين عبر موقعه الإلكتروني، ضمن كادر دائرة الرقابة على أعمال التأمين يتسلّم هذه الشكاوى ويتابعها ضمن آلية عمل مهنية ومتابعة من الإدارة العليا في البنك المركزي، ويُوفر سجلاً بهذه الشكاوى حسب أنواع التأمين والشركات المقدمة بحقها هذه الشكاوى ونتائج متابعة هذه الشكاوى، حيث كان البنك سابقاً يقوم بنشرها باعتبارها مؤشّراً على أداء الشركات وجودة الخدمات المقدمة منها، مما يساعد العملاء على إتخاذ القرار المناسب حيال الشركة التي يرغب بالتعاقد معها وشراء وثائق تأمين منها.

إذاً، فإن الجهة الرسمية المخوّلة قانونياً بالنظر في الشكاوى المقدمة على شركات التأمين هي البنك المركزي الأردني عبر نموذج الشكاوى المخصص له، دائرة حماية المستهلك، حيث إن نظام الاتحاد الأردني لشركات التأمين رقم 26 لسنة 2024 الصادر في الجريدة الرسمية لا يتضمّن مهاماً أو واجبات متعلّقة بالشكاوى المقدمة من العملاء.

■ كيف يتم ترخيص مسوّي الخسائر التأمينية؟ وما هي الإشتراطات المطلوبة لممارسة هذا النشاط؟

– الجهة الرسمية المخوّلة قانونياً بترخيص مسوّي الخسائر والمعاين هي البنك المركزي الأردني، وذلك وفق تعليمات رقم (8) لسنة 2004 تعليمات ترخيص مسوّي الخسائر والمعاين وأسس تنظيم أعمالهما وتعديلاتها، والتي تتضمّن الشروط والمؤهلات العلمية والمهنية والخبرات المطلوبة للحصول على الترخيص اللازم، حيث يحظّر ممارسة أعمال تسوية الخسائر دون الحصول على ترخيص رسمي من البنك المركزي، كما لا يجوز لشركات التأمين التعامل مع أي مسوّي خسائر غير مرخص، وتتضمّن أعمال تسوية الخسائر مهام الكشف عن الأضرار والتحقيق في أسباب الضرر والظروف المحيطة به، وتحديد ما إذا كان الضرر مغطّى بوثيقة التأمين كذلك تقدير مبلغ التعويض المستحق.

أما في ما يتعلق بشروط طالب الترخيص فقد نصّت التعليمات عليها، وأهمّها أن تتوافر بعض الشروط في طالب الترخيص مثل أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية أو على شهادة دبلوم أو شهادة تأمين من معهد متخصّص في التأمين معتمد من البنك المركزي، وأن يحقق الشروط المنصوص عليها في المادة (31) من القانون بحيث يكون متفرّغاً للعمل كمسوّي خسائر أو كمعاين في مكتب خاص به، وأن يكون قد إلتحق خلال السنوات الثلاث السابقة على تاريخ تقديم الطلب بدورات متخصّصة في اعمال تسوية الخسائر و/ أو المعاينة حسب مقتضى الحال لا تقل مدتها عن خمس عشرة ساعة أو دورة متخصّصة في أعمال التأمين لا تقل مدتها عن خمسة عشر يوماً، وأن لا يكون قد سبق إلغاء أو وقف ترخيصه أو تسجيله الخاص بممارسة أعمال مسوّي الخسائر أو المعاين أو وكيل التأمين أو وسيط التأمين أو وسيط إعادة التأمين أو الإكتواري أو إستشاري التأمين أو أي من مقدمي الخدمات التأمينية المساندة، كعقوبة تأديبية، أو لم تتوافر فيه شروط إعادة الترخيص أو التسجيل من الجهة التي قامت بوقف ترخيصه أو إلغائه وأن يجتاز التقييم الذي يعده أو يعتمده البنك المركزي لهذه الغاية، كما يشترط في طالب الترخيص كمسوّي خسائر بالإضافة الى الشروط المنصوص عليها، أن يكون لديه خبرة عملية في تسوية الخسائر وأن يكون قد مارس أعمال تسوية الخسائر لغايات التأمين لدى شخص اعتباري مرخص للعمل في أعمال تسوية الخسائر لغايات التأمين لمدة لا تقل عن خمس سنوات، أو أن يكون مارس أعمال تسوية الخسائر لدى شركة تأمين محلية أو شركة تأمين أجنبية مسجّلة ومرخّصة خارج المملكة لمدة لا تقل عن ست سنوات بالفروع المطلوب الترخيص فيها، وأن تكون لديه معرفة شاملة في مجال أعمال تسوية الخسائر بصورة غير مباشرة من موقع المسؤولية كمدير عام شركة تأمين أو نائب مدير عام شركة تأمين أو مدير فني لأحد فروع التأمين لمدة لا تقل عن تسع سنوات.

أما من وجهة نظرنا كاتحاد وكقطاع تأمين، فقد طالبنا وزارة العدل والمجلس القضائي باعتماد مسوّي الخسائر المرخصين من البنك المركزي الأردني فقط عند طلب المحكمة لأية خبرات خلال إجراءات التقاضي باعتبار أنهم مرخّصون ومعتمدون من جهة رسمية متخصّصة بالتأمين وفق شروط معينة، منها وجود خبرة تأمينية، وعدم اعتماد بقية الخبراء المرخصين من جهات حكومية أخرى مثل وزارة العدل في قضايا التأمين، كون كثير منهم يفتقد للخبرة التأمينية التي هي أساس تقارير الخبرة. وبصفتنا في الاتحاد ممثلين في مجلس الخبرة لوزارة العدل فقد دفعنا بهذا الإتجاه بهدف تعزيز مصداقية ومهنية تقارير الخبرة لتعكس الضرر الفعلي وبما يحقّق العدالة لطرفي المعادلة.

رندة الصادق – الهوية البصرية المؤسسية المحدّثة للبنك العربي تعكس رؤيه مستقبلية طموحة تركّز على النمو والابتكار والتوسع

المدير العام التنفيذي للبنك العربي رندة الصادق

قالت المدير العام التنفيذي للبنك العربي رندة الصادق إن تحديث الهوية المؤسسية للبنك العربي جاء في إطار استراتيجية متكاملة تهدف إلى مواكبة التطورات المتسارعة في القطاع المصرفي وتعزيز مكانة البنك الرائدة إقليمياً ودولياً.

وأضافت أن الهوية الجديدة تعكس رؤية مستقبلية طموحة تركّز على النمو والابتكار والتوسع، مع استهداف شرائح جديدة من العملاء، خاصة فئة الشباب، وتعزيز القدرة التنافسية في بيئة مالية متغيّرة.

وقالت إن الحاجة إلى تطوير العناصر البصرية للهوية المؤسسية مع مرور الوقت، تأتي لضمان ملاءمتها وربط تطلعاتها المستقبلية بجذورها التاريخية، "فتحديث الهوية البصرية المؤسسية هو تذكير بأن المؤسسة ما زالت نشطة وديناميكية وتضع المستقبل في صلب أولوياتها".

وفي ما يلي نص المقابلة:

1 – البنك العربي يتربع في الصدارة على المستوى المحلي والعربي؛ ماذا يعني ذلك بالنسبة للبنك العربي، الذي يتمتع بإرث مؤسسي عريق منذ سنة التأسيس في عام 1930؟ وما هي الالتزامات التي يرتبها هذا التاريخ على البنك العربي؟

يتبوأ البنك العربي مكانة ريادية على صعيد الساحة المصرفية محلياً وإقليمياً ترتكز على الثقة والاستقرار والقدرة المستمرة على التّكيف والنمو، ومدعومة بخبرات متراكمة وخدمات مصرفية متطورة تواكب المتغيّرات الاقتصادية والتقنيات التكنولوجية الحديثة. وتفرض هذه المكانة على البنك مسؤولية الاستمرار في تعزيز الثقة من خلال تقديم قيمة حقيقية ومستدامة للعملاء والمساهمين والشركاء والمجتمعات.

وفي ظل التطور المطرد للصناعة المصرفية، يحرص البنك العربي على تقديم خدمات وحلول مصرفية مبتكرة وشاملة تركز على احتياجات العملاء، وتجمع بين الموثوقية والابتكار لضمان تجربة مصرفية متكاملة وآمنة. كما يعمل البنك على دعم نمو

عملائه عبر شبكة فروعه الإقليمية والدولية، وتقديم خدمات مصرفية عابرة للحدود مع الحفاظ على أعلى معايير الحوكمة وإدارة المخاطر. كما يساهم البنك في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتوسيع شبكة الشمول المالي. لذلك فإنّ الصدارة ليست مجرد إنجاز بل هي مسؤولية مستمرة لضمان الاستدامة وتحقيق قيمة طويلة الأمد للعملاء والمجتمعات عبر الدول التي يعمل فيها البنك.

2 – تم تغيير الهوية المؤسسية للبنك العربي، والتي أخذت تفاعلاً كبيراً في الأوساط المحلية والعربية؛ ما هو الهدف من هذا التغيير؟ وهل يعكس التطوير أكثر منه مجرد تغيير؟ ما هي التطورات في الخدمات التي رافقت هذا التغيير؟

جاء تحديث الهوية المؤسسية للبنك العربي في إطار استراتيجية متكاملة تهدف إلى مواكبة التطورات المتسارعة في القطاع المصرفي وتعزيز مكانة البنك الرائدة إقليمياً ودولياً. ويجسّد هذا التحديث رؤية مستقبلية طموحة تركّز على النمو والابتكار والتوسع، مع استهداف شرائح جديدة من العملاء، خاصة فئة الشباب، وتعزيز القدرة التنافسية في بيئة مالية متغيّرة.

وكأي علامة تجارية بارزة وذات تاريخ غني وتراث راسخ، تصبح الحاجة إلى تطوير العناصر البصرية للهوية المؤسسية أمراً مهماً مع مرور الوقت، لضمان ملاءمتها وربط تطلعاتها المستقبلية بجذورها التاريخية، فتحديث الهوية البصرية المؤسسية هو تذكير بأن المؤسسة ما زالت نشطة وديناميكية وتضع المستقبل في صلب أولوياتها.

ولا يقتصر هذا التغيير على الجانب البصري، بل يمثّل إبرازاً لفلسفة العمل المصرفي الجامعة بين الإرث العريق والانفتاح على المستقبل مع توجه البنك نحو نموذج أكثر حداثة وديناميكية. كما يعكس تطويراً في طريقة التفاعل مع العملاء وتقديم الخدمات وبناء الروابط القائمة على القيمة والاستدامة. وقد رافق هذا التحديث مجموعة من التطورات العملية منها: تسريع وتيرة التحوّل الرقمي وتوسيع نطاق الخدمات الالكترونية، وتطوير تطبيقات وحلول مصرفية متكاملة تلبي احتياجات مختلف القطاعات، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتعزيز الانتشار الإقليمي والدولي، وتعزيز ثقافة الابتكار، وتوسيع الشراكات، واعتماد نماذج عمل أكثر مرونة وانفتاحاً.

3 – تشهد الخدمات المصرفية تطوراً متلاحقاً، ما هو الجديد بالنسبة للبنك العربي في مجال التطبيقات البنكية؟

شهدت الخدمات المصرفية الرقمية في البنك العربي تطوراً متسارعاً خلال العقد الماضي، حيث أصبحت جزءاً أساسياً من متطلبات العملاء من مختلف الشرائح. واستجابة لذلك ركّز البنك على توفير تجربة استخدام رقمية تفاعلية حديثة وأكثر مواءمة تتميّز بالسلاسة والسهولة، وذلك من خلال تطوير مستمر وممنهج لبنية منصاته الرقمية الموجهة لمختلف قطاعات العملاء، مع المحافظة على المرونة وكفاءة العمليات التشغيلية وتطبيق أعلى المعايير الأمنية. وتضم التطبيقات المصرفية المتطورة التي يقدمها البنك تطبيقات خاصة بالأفراد والشركات بما في ذلك تطبيق خاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة والذي يقدم حلولاً رقمية متكاملة لهذا القطاع الاستراتيجي تشمل المدفوعات الرقمية وبرنامج ولاء متخصص وحلول تمكين التجارة الالكترونية. هذا الى جانب تطبيق ريفلكت الذي يوفر تجربة مصرفية حديثة بدأنا بتقديمها في الأردن ثم في فلسطين. كما يتيح التطبيق الخاص بإدارة الثروات لعملاء البنك إدارة المحافظ الاستثمارية والتداول بمرونة. ويعمل البنك بشكل متواصل على تعزيز التطبيقات بمزايا مبتكرة مثل تقنيات التفاعل الصوتي باللغتين العربية والإنجليزية التي تم إطلاقها مؤخراً مع تطبيق ريفلكت.

كما عمل البنك العربي على توسيع نطاق خدمات واجهات برمجة التطبيقات (APIs) بما يعزز من الخدمات المقدمة من خلال منظومة الشركاء. كما تواصل منصة Omnify، المصمّمة خصيصاً لتقديم الخدمات المالية المصرفية البنكية كخدمة (Banking-as-a-Service) تمكين شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات من دمج واجهات البنك (APIs) ضمن تطبيقاتهم المختلفة بما يشمل الحسابات الرقمية، وبطاقات الخصم، وخدمات المدفوعات، وحلول التمويل متناهي الصغر.

وتعتمد استراتيجية البنك في التحوّل الرقمي على تحقيق التوازن بين المرونة وتطبيق أعلى معايير الحماية، لضمان تجربة مصرفية متميّزة. وفي هذا السياق، أصبح الذكاء الاصطناعي عنصراً محورياً ضمن هذه الاستراتيجية، حيث تعمل فرق متخصصة بشكل وثيق مع مختلف الوحدات لتطبيق حلول الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول ضمن رحلة العميل الرقمية.

كما ويواصل البنك مساهماته في دعم تطور استراتيجيات التحوّل الرقمي الوطنية وذلك من خلال تسخير إمكاناته وخبراته لدعم منظومة الدفع الرقمي الحكومي بما يسهم في توفير خدمات رقمية آمنة وسهلة للمواطنين.

4 – يواكب التطور التقني ارتفاع المخاطر والتهديدات، ما هي الإجراءات التي يطورها البنك لحماية المتعاملين مالياً؟

يولي البنك العربي أولوية قصوى لتعزيز منظومة الأمن والحماية المالية لعملائه خاصة في ظل التحوّل الرقمي المتسارع وما يرافقه من ازدياد في مستويات المخاطر السيبرانية. وبهذا الصدد، يعتمد البنك منظومة حماية متعددة الطبقات تشمل حلول تقنية متقدمة، مثل المصادقة القوية، والمراقبة اللحظية للعمليات، وضوابط قائمة على الذكاء الاصطناعي للكشف عن التزييف والتحقق من الهوية، بالإضافة إلى تقنيات القياسات الحيوية وتحليل السلوك وذلك بالتعاون مع شركات عالمية رائدة في مجال مكافحة الاحتيال والمخاطر السيبرانية.

كما يعمل البنك على توسيع استخدام الذكاء الاصطناعي ضمن إطار حوكمة واضح وضوابط صارمة، مع الحفاظ على العنصر البشري لضمان الاستخدام المسؤول لهذه التقنيات بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات العالمية.

وفي جانب البنية التحتية، يطبق البنك أعلى معايير الأمن والمرونة التشغيلية والتشفير والامتثال بالمتطلبات الرقابية، مع إدراج المخاطر الناشئة في خططه، مثل التشفير ما بعد الكمّ، لتعزيز النهج الاستباقي في مواجهة التهديدات المستقبلية. كما يولي البنك اهتمامًا كبيرًا بتوعية العملاء من خلال برامج شاملة لمكافحة الاحتيال ومخاطر الهندسة الاجتماعية والتصيّد وانتحال الهوية.

5 – البنك العربي من البنوك الرائدة التي جعلت الاستدامة هدفاً لها، في هذا المجال ماذا تقول سعادة المدير العام، وما هي أبرز الرسائل التي يريد البنك العربي توجيهها بخصوص الاستدامة؟

يتبنى البنك العربي نهجًا مؤسسيًا متكاملًا للاستدامة، باعتبارها ركناً أساسياً للعمل المصرفي المسؤول. ويعكس هذا النهج التزام البنك بإحداث أثر إيجابي ومستدام على الاقتصاد والمجتمع والبيئة من خلال تمويل المبادرات والمشاريع الداعمة لهذه الجوانب.

وكان البنك من أوائل المؤسسات في المنطقة التي أصدرت تقارير الاستدامة وفق المعايير الدولية منذ عام 2010، ويواصل تنفيذ استراتيجية شاملة تغطي المحاور البيئية والاجتماعية والحوكمة، مع دمج مفاهيم الاستدامة بشكل منهجي في عملياته التشغيلية وتطوير منتجات وخدمات التمويل المستدام.

وفي عام 2023، أصدر البنك أسناد القرض الدائمة ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال التنظيمي كإصدار مستدام بقيمة 250 مليون دولار. كما قام بإصدار أول تقرير تخصيص وأثر التمويل المستدام في الأردن لتعزيز الشفافية. كما وسّع البنك إطار عمل التمويل المستدام ليشمل المجالات الخضراء والزرقاء والاجتماعية، مع التركيز على دعم الشركات ذات الانبعاثات الكربونية المرتفعة في انتقالها نحو ممارسات أكثر استدامة. كما انضم البنك العربي إلى مبادرة "الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون" بهدف توحيد منهجيات قياس وإفصاح الانبعاثات الكربونية المرتبطة بالتمويلات.

وينظر البنك الى الاستدامة كمسؤولية طويلة الأمد تعزّز التوازن والتكامل بين النمو الاقتصادي وإدارة الأثر البيئي والاجتماعي والحوكمة، وتدعم التزامه بخدمة العملاء وأصحاب المصلحة والأجيال القادمة.

6 – كعادته، يعد البنك العربي من أهم المؤسسات الوطنية، وليس فقط المصرفية، في مجال المسؤولية المجتمعية، ما هي استراتيجية البنك حيال المسؤولية المجتمعية وما هي مرتكزات هذه الاستراتيجية؟

حرص البنك العربي منذ تأسيسه على تعزيز ريادته في مجال المسؤولية المجتمعية من خلال دعم التنمية في المجتمعات التي يعمل بها لمواجهة التحديات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة المتنامية التي تواجهها. وترتكز استراتيجية البنك للمسؤولية المجتمعية على ثلاثة محاور رئيسة تشمل: بناء شراكات فاعلة مع المؤسسات غير الربحية وتطوير قدراتها بما يضمن استدامة الأثر، وإشراك الموظفين في العمل التطوعي من خلال برامج ومبادرات مجتمعية تعزز ثقافة العطاء، الى جانب تمكين العملاء من المساهمة عبر قنوات البنك المختلفة بما يعزز مفهوم المشاركة المجتمعية.

وفي عام 2010 أطلق البنك برنامج "معاً" ليكون منصة مؤسسية متكاملة تركز على أولويات المجتمع مثل الصحة والتعليم ومكافحة الفقر ودعم الأيتام وتمكين المرأة وحماية البيئة، بالتعاون مع مؤسسات متخصصة في هذه المجالات. كما يدعم البنك نشر الوعي والشمول المالي وريادة الأعمال.

كذلك تلعب مؤسسة عبد الحميد شومان، ذراع البنك العربي للمسؤولية الثقافية والاجتماعية والتي أسسها البنك عام 1978، دوراً رياديا في دعم الإبداع الثقافي والمعرفي في الأردن والوطن العربي، حيث يخصص البنك جزءاً من أرباحه سنوياً لتمكين المؤسسة من أداء رسالتها.

وعلى مدار السنوات أسهمت استراتيجية البنك العربي للمسؤولية المجتمعية في توسيع نطاق المشاركة وتعزيز أثر البنك المجتمعي، إذ بلغ حجم الاستثمار المجتمعي للبنك في عام 2025 حوالي 23 مليون دولار واستفاد منه نحو 1.9 مليون شخص، ونفذ فريق المتطوعين 93 نشاطاً تطوعياً. وتبرز هذه الجهود التكامل بين دور البنك ومسؤوليته المجتمعية وتؤكد حرصه على إحداث أثر إيجابي ومستدام في المجتمع.

الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان – الأردن عمّار الصفدي:
دورنا في بنك الإسكان يشكل رافعة أساسية للنمو الإقتصادي والإجتماعي الشامل

قال الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان – الأردن، عمّار الصفدي «إن دورنا المجتمعي في البنك يمثل إلتزاماً إستراتيجياً يتجاوز تقديم الخدمات المالية التقليدية، ويشكل رافعة ومحرّكاً أساسياً للنمو الإقتصادي والإجتماعي الشامل».

وأضاف الصفدي في مقابلة مع مجلة «إتحاد المصارف العربية»: «إن قوتنا المالية في بنك الإسكان تتجلّى في قدرتنا على تمكين الأفراد والمجتمع بشكل ملموس؛ حيث نضع الإنسان في قلب العملية التنموية من خلال الإستثمار المكثّف في رأس المال البشري وعبر تعزيز الثقافة المالية».

وقال الصفدي: «ننظر إلى توظيف الكفاءات وتطوير الموارد البشرية كأداة إقتصادية فعّالة لخفض معدّلات البطالة، ونسخّر خبراتنا المؤسسية لتمويل المبادرات التعليمية وتأهيل الشباب، ما يُحوّل المسؤولية الإجتماعية إلى إستثمار إستراتيجي فاعل، لما يُسهم به من توليد القيمة المضافة للإقتصاد الوطني والوصول إلى جيل من الكفاءات القادرة على قيادة المستقبل واتخاذ قرارات مالية سليمة»، مؤكداً مواصلة البنك كشريك إستراتيجي يربط الإستثمار بالفرص والتمويل بالريادة، لترسيخ بنك الإسكان، كمؤسسة رائدة قادرة على إيجاد أثر إيجابي مستدام يخدم المجتمع والإقتصاد الوطني على حد سواء.

الرئيس التنفيذي عمّار الصفدي
بنك الإسكان – الأردن

وفي ما يلي نص المقابلة:

• يُعد بنك الإسكان من أكبر وأعرق البنوك العاملة في الأردن، كما أن له شبكة فروع خارجية تعكس حجم وقوة البنك، ما هي رؤيتكم للحفاظ على هذا التواجد في الأسواق المحيطة، وتحديداً في السوق السوري من خلال المصرف الدولي للتجارة والتمويل؟

– يعكس تواجدنا الإستراتيجي في سوريا عبر المصرف الدولي للتجارة والتمويل إلتزامنا للحفاظ على حضورنا الإقليمي وتعزيز دورنا وبصمتنا كشريك مصرفي فاعل في دعم النشاط الاقتصادي في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نتبنّى في الإطار عينه نهجاً متوازناً يجمع بين إستكشاف فرص النمو الإقليمي والحفاظ على كفاءة رأس المال والإستقرار المالي للمساهمين والعملاء؛ حيث تخضع أيّ خطط للتوسُّع لدراسات جدوى دقيقة تأخذ في الإعتبار متطلّبات السوق وقدرتها الإستيعابية. ويكتمل هذا النهج في المرحلة الحالية مع تركز جانب مهم من إستثماراتنا على الإبتكار الرقمي وتطوير الخدمات المصرفية الشاملة ورفع كفاءة العمليات، بما يعزّز قدرتنا على تقديم خدمات مصرفية أكثر كفاءة ومرونة لعملائنا.

يأتي كل ذلك في إطار إستراتيجيتنا للأعمال الإقليمية، ومنها أعمالنا في سوريا، والتي تنسجم مع التوجُّهات الإقتصادية، بما

يدعم دورنا ودور القطاع المصرفي الأردني في الإسهام بتنشيط الإقتصاد السوري من خلال تقديم التمويلات والخبرات المصرفية والمؤسسية.

وفي هذا السياق، فإن دعمنا يركّز على تمكين ريادة الأعمال، وتعزيز القدرات التنافسية للشركات السورية، بما يُسهم في تحفيز النشاط الإقتصادي وخلق فرص النمو المستدام، والمساهمة في تطوير بيئة أعمال مرنة ومتطورة. وبالتوازي، نحرص على تقديم حلول مالية متكاملة تلبي إحتياجات الشركات والأفراد، مع إيلاء إهتمام خاص بدعم القطاعات الإنتاجية والخدمية، بما يُعزّز دورنا كمؤسسة مالية تسهم في دفع عجلة التنمية الإقتصادية.

إن إلتزامنا في بنك الإسكان تجاه السوق السوري والتواجد الفعلي فيها وتقديم الدعم المستدام ضمنها كبير ومستمر، وهو ما يتجسّد عملياً عبر المسيرة المتواصلة منذ إنطلاق المصرف الدولي للتجارة والتمويل، سوريا في العام 2004، حيث وضعنا هدفاً طموحاً لنكون الشريك المصرفي الموثوق الذي يقدّم حلولاً مالية متكاملة، وهو ما ترجمناه من خلال شبكة فروع واسعة تغطي دمشق والمحافظات، لتصل خدماتنا بكفاءة ومرونة للعملاء، وذلك في إنعكاس لدورنا في دعم الإقتصاد السوري وتمكين الشركات والأفراد، بما يتوافق مع إستراتيجيتنا في تعزيز النمو المستدام والشراكات الإقليمية.

• تعرّضت بعض البنوك والمؤسسات المالية إلى عمليات إختراق لبيانات المودعين والمتعاملين معها، بنك الإسكان لم يعانِ من هذه التحدّيات، ما هي الإجراءات التي يتخذها البنك للحفاظ على سلامة بيانات المتعاملين ورفع مستوى الأمان لجميع العمليات المصرفية؟

– نحن في بنك الإسكان نضع حماية بيانات عملائنا وأمن معلوماتهم على رأس أولوياتنا، ونلتزم بشكل كامل بتعليمات البنك المركزي الأردني والمعايير الدولية. ورغم التحدّيات العالمية المتصاعدة في مجال الأمن السيبراني، لم نسجّل أي إختراقات، وهو ما يعكس فعّالية أنظمتنا وسياساتنا التي نعمل على تطويرها باستمرار.

ونعتمد منظومة شاملة لحماية البيانات، تشمل الإلتزام بالقوانين الناظمة للخصوصية، والإعتماد على أحدث تقنيات التشفير وأنظمة الحماية المتقدمة، إلى جانب مراقبة الأنظمة على مدار الساعة لرصد أي محاولات أو نشاطات غير اعتيادية. وعلاوةً على ذلك، نطبّق إجراءات تحقّق متعدّدة تشمل كلمات المرور السريّة والمصادقة الثنائية والإشعارات الفورية للعمليات.

وفي سياق متصل، فإننا نلتزم إلتزاماً تاماً بسرية معلومات العملاء وعدم مشاركتها إلاّ ضمن الأطر القانونية، كما نركّز على بناء ثقافة مؤسسية قوية في هذا المجال عبر تدريب الموظفين، وتحديد الصلاحيات، وتعزيز مهارات فرق الأمن السيبراني.

ويمتد دورنا إلى نشر الوعي المجتمعي بالأمن الرقمي من خلال المشاركة في فعّاليات متخصّصة وبرامج توعوية تستهدف الشباب وطلبة الجامعات، إضافة إلى المحتوى الإرشادي الذي نقدمه عبر منصاتنا.

• ما هي خطط بنك الإسكان لتطوير الخدمات الإلكترونية جنباً إلى جنب مع رفع مستوى الأمان في التعاملات الإلكترونية للعملاء؟

– أعلنّا في بنك الإسكان عن ملامح مرحلة متقدّمة من التحوُّل الرقمي الشامل، تهدف إلى إعادة صياغة التجربة المصرفية وتكريس مفهوم الأمن السيبراني كركيزة أساسية للتنافسية. وتستند إستراتيجيتنا في هذا المجال إلى تحويل التكنولوجيا من مجرّد «أداة تشغيلية» إلى «محرّك إستراتيجي» يُحقق عوائد مالية وتشغيلية ملموسة، عبر ربط الإستثمارات الرقمية بمؤشّرات أداء دقيقة تضمن تعظيم العائد على الإستثمار، ورفع كفاءة العمليات.

وقد قطعنا شوطاً كبيراً في أتمتة القنوات الرقمية الموجهة للأفراد والشركات على حد سواء، مع التركيز على حلول إدارة النقد وبوابات تمويل التجارة، وبالتوازي مع هذا التوسُّع الرقمي، نتبنّى منظومة دفاع سيبراني متطوّرة تعتمد على أفضل الممارسات العالمية لحماية بيانات العملاء، مع الإستثمار المستمر في نشر الثقافة الأمنية السيبرانية.

• يتمتع بنك الإسكان بصافي حقوق مساهمين مرتفع يجعله في مقدّمة البنوك والتي تبلغ 1,426 مليون دينار، وتشكل الأرباح المدورة فيها أكثر من 500 مليون دينار، هل يفكر البنك في زيادة رأس المال ليُحافظ على ترتيبه الثاني بين البنوك بعد تقدم بنوك أخرى عليه من ناحية رأس المال، إثر عمليات الإندماج والإستحواذ الأخيرة؟

– بلغ صافي أرباح بنك الإسكان في العام 2025 نحو 157.7 مليون دينار وهو أعلى مستوى في تاريخ البنك، مع توزيع أرباح بنسبة 30 % من القيمة الإسمية للسهم. أما حقوق المساهمين فقد بلغت نحو 1.4 مليار دينار في نهاية العام 2025، مع

نسبة كفاية رأس مال عالية تتجاوز الحدّ الأدنى للمتطلّبات التنظيمية. وتعكس هذه الأرقام التي نفخر بها، مساراً ثابتاً من النمو الإيجابي في مختلف مؤشرات الأداء، بما يجسّد متانة مركزنا المالي ويزيد الثقة بأدائنا. هذا يضعنا في طليعة البنوك الأردنية من حيث الاستقرار المالي والكفاءة الرأسمالية، ويُعزّز قدرتنا على المنافسة مع الإلتسام بالمرونة في مواجهة التحدّيات والمستجدات، بما في ذلك عمليات الدمج أو التوسُّع في الأسواق. انطلاقاً من إعتمادنا على الرصد الحصيف لمتغيّرات السوق وتقييم الفرص النوعية، فإننا نوجّه إستراتيجيتنا لإدارة رأس المال نحو تعظيم حقوق المساهمين، مما يُعد أولوية قصوى لدينا، والذي يتحقّق عبر نموذج عمل يدفع نحو النمو المستدام ومعدّلات الربحية التصاعدية، مع الحفاظ على ملاءة مالية ومرونة عالية تتيح للبنك إستغلال فرص التوسُّع المستقبلي في الوقت والمكان المناسبين.

• يُعد بنك الإسكان من أنشط البنوك في مجال المسؤولية الإجتماعية؛ ما هي أبرز الإنجازات التي تمّت في هذا المجال؟ وما أبرز المشاريع التي ينوي تنفيذها في العام الحالي 2026؟

– تعد المسؤولية الإجتماعية لدينا في بنك الإسكان جوهر هويتنا المؤسسية وثقافتنا الداخلية، إذ نعدّها عنصراً أساسياً يترجم إلتزامنا تجاه المجتمع المحلي. ويجسّد برنامجنا الرائد والشامل «إمكان الإسكان» الذي إنطلق في العام 2023 بالتزامن مع إحتفالات اليوبيل الذهبي لتأسيس البنك، رؤيتنا طويلة المدى في تعزيز جودة الحياة ودعم النمو الإجتماعي والإقتصادي، لا سيما وأنه يمثل أداة إستراتيجية للتمكين من خلال مبادرات ونشاطات تهدف إلى دعم التعليم، وتمكين الشباب وروّاد الأعمال، وتعزيز الصحة، وحماية البيئة، بما يوفر أثراً مستداماً يتجاوز الدعم الموسمي أو الرمزي. وقد شهدت نشاطاتنا ومبادراتنا التي نفذناها في إطار شراكات استراتيجية مع شبكة من منظمات المجتمع المدني لتعظيم الأثر، مشاركة واسعة من موظفينا الذين أصبحوا جزءاً فاعلاً في تنفيذها، مثمرة عن تحقيق أهداف النشاطات والمبادرات المنفذة، والتي تتجلّى في مدى جودة حياة المستفيدين، وتوسيع نطاق الفرص التنموية في مختلف المجالات.

وفي العام 2026، سنواصل هذا النهج من خلال توسيع نطاق الشراكات، وتقديم الدعم لشمول المزيد من المستفيدين، مع الإستمرار في تشجيع العمل التطوُّعي بين موظفينا كركيزة لضمان الإستدامة ونقل الخبرات، وتعميق حضورنا في جميع مناطق المملكة، بما يعزّز دورنا كشريك تنموي مؤثر يُسهم في تطوير المجتمع وتمكين أفراده على المدى الطويل.

بإختصار، برنامج «إمكان الإسكان» يُجسد رؤيتنا في بنك الإسكان للمسؤولية الإجتماعية ودورنا كشريك تنموي حقيقي، يربط بين الإستدامة الإقتصادية والإجتماعية، ويضعنا في قلب جهود تطوير المجتمع وتمكين أفراده على المدى البعيد.

• يُولي بنك الإسكان الإستدامة إهتماماً كبيراً، ما يميّز إلتزام البنك في مجال الإستدامة في جميع عناصرها، خصوصاً في مجال الإستدامة البيئية؟

– تُعد الإستدامة ركيزة أساسية في نموذج أعمالنا وإستراتيجيتنا في إتخاذ القرار، فهي ليست شعاراً، بل جزء جوهري في كل ما نقوم به ونقدّمه. وفي هذا الإطار، فإننا ندمج معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية (ESG) في تقييم المشاريع، بحيث تشمل قراراتنا المالية الأثر البيئي والإجتماعي والمناخي، إلى جانب الجدارة الإئتمانية، مما يضمن توجيه إستثماراتنا نحو مشاريع تدعم الإقتصاد الأخضر وتحقق نمواً مستداماً طويل الأمد. كما يُعد إنضمام البنك إلى مبادرة الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF) خطوة متقدّمة تعكس ريادته في قياس وإدارة الإنبعاثات الممولة والمواءمة مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجال العمل المناخي.

وعلى الصعيد البيئي، فإننا نركّز على خفض بصمتنا الكربونية وتعزيز كفاءة مواردنا داخل فروعنا ومكاتبنا، إلى جانب توسيع نطاق التمويل الأخضر خاصة الموجه للشركات، من خلال شراكات مع صناديق تمويل أوروبية وسيادية، وعبر المشاركة في الفعّاليات المتخصصة.

أما على الصعيد الإجتماعي، فإن الشمول المالي وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة والفئات غير المخدومة، يُعد جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجيتنا للإستدامة، حيث نوظف التحوُّل الرقمي والحلول الذكية والذكاء الإصطناعي لتسهيل الوصول إلى التمويل والخدمات المصرفية، مما يتيح فرصاً حقيقية للنمو ويعزّز الإقتصاد المحلي، ويكمل الأثر الإيجابي لمشاريعنا ومبادراتنا الخضراء.

ونحرص أيضاً على توثيق أدائنا المستدام من خلال تقارير سنوية وفق معايير GRI، مع إعتماد منهجية التحسين المستمر والمشاركة مع جميع أصحاب المصلحة لضمان الأثر الملموس وطويل الأمد، وقد إلتزم البنك على الإفصاح عن أدائه في مجالات الإستدامة منذ نحو عشر سنوات من خلال إصدار تقارير إستدامة سنوية تعكس مستوى التقدم والإلتزام المستمر.

ومن خلال كل ما ذكرت، يتمثل إلتزامنا بالإستدامة وهو الذي يشمل كل أبعاد أعمالنا: البيئية، والإجتماعية، والحوكمة المؤسسية، كما يترجم على نحو ملموس عبر التمويل الأخضر، ودعم الإقتصاد المحلي، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة والفئات الأقل حظاً، مما يجعلنا شريكاً إستراتيجياً في التنمية المستدامة للأردن.

وإنطلاقا من هذا الإلتزام، أطلق البنك إستراتيجية شاملة للجوانب البيئية والإجتماعية والحوكمة (ESG) ومخاطر المناخ، بما يعكس توجّهه المتزايد نحو دمج الإستدامة البيئية ضمن أولوياته المؤسسية. كما يعمل البنك على تعزيز إدخال مبادئ ESG بشكل أوسع في عملياته وقراراته مما يدعم رؤيته لتحقيق نمو مستدام طويل الأمد وترسيخ مكانته كمؤسسة مالية رائدة في مجال الإستدامة.

• الخدمة المجتمعية التي يقدمها بنك الإسكان تتجاوز مشاريع الدعم والرعاية إلى ما هو أبعد من ذلك؛ توظيف الموارد البشرية، وتنمية المدّخرات الفردية وبالتالي الوطنية، وتنمية مدّخرات المساهمين (حوالي 158 مليون دينار أرباحاً صافية) وتوفير السيولة لتمويل المشروعات الإقتصادية، ما تعليقك على هذه الأدوار لبنك الإسكان؟

– نؤمن في بنك الإسكان بأن دورنا المجتمعي يمثل إلتزاماً إستراتيجياً يتجاوز تقديم الخدمات المالية التقليدية، ويشكل رافعة ومحرّكاً أساسياً للنمو الإقتصادي والإجتماعي الشامل؛ فمن خلال إدارة الأرباح بكفاءة وتنمية مدّخرات الأفراد والمساهمين، نجحنا في بناء قاعدة سيولة قوية تمكّننا من تمويل المشاريع الحيوية، ودعم ريادة الأعمال، وتعزيز الإستقرار المالي على المستويين الفردي والوطني.

وتتجلّى قوتنا المالية في بنك الإسكان، في قدرتنا على تمكين الأفراد والمجتمع بشكل ملموس؛ حيث نضع الإنسان في قلب العملية التنموية من خلال الإستثمار المكثّف في رأس المال البشري وعبر تعزيز الثقافة المالية؛ فنحن ننظر إلى توظيف الكفاءات وتطوير الموارد البشرية كأداة إقتصادية فعّالة لخفض معدّلات البطالة، كما نسخّر خبراتنا المؤسسية لتمويل المبادرات التعليمية وتأهيل الشباب، ما يحوّل المسؤولية الإجتماعية إلى إستثمار إستراتيجي فاعل، لما يُسهم به من توليد القيمة المضافة للإقتصاد الوطني وخلق جيل من الكفاءات القادرة على قيادة المستقبل وإتخاذ قرارات مالية سليمة.

وفي إطار هذه المنظومة، نضع في بنك الإسكان الشركات الصغيرة والمتوسطة في صميم إستراتيجيتنا بإعتبارها المحرّك الرئيس للتشغيل، محقّقين توازناً دقيقاً بين الأداء المالي والتمكين الإجتماعي المستدام. وبناءً على ركائزنا الراسخة من ريادة مصرفية، وابتكار تقني، وإنتشار جغرافي واسع، نُواصل دورنا كشريك إستراتيجي يربط الإستثمار بالفرص والتمويل بالريادة، لنرسخ مكانة بنكنا، بنك الإسكان، كمؤسسة رائدة قادرة على ايجاد أثر إيجابي مستدام يخدم المجتمع والإقتصاد الوطني على حد سواء.

hbtf.com

معك الإسكان

بحلـــول تمويليـــة للمشاريـــع الخضـــراء

بنك الإسكان
Housing Bank
بنكي للحياة

كابيتال بنك.. نموذج مصرفي إقليمي يجمع بين الإبتكار الرقمي والنمو الإستراتيجي

في ظل التحوُّلات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي في المنطقة العربية، مدفوعةً بالتطوُّر التكنولوجي المتسارع وصعود التقنيات المالية الحديثة، برزت مجموعة كابيتال بنك كواحدة من المؤسسات المصرفية التي نجحت في تحقيق توازن بين النمو الإستراتيجي والتحوُّل الرقمي.

فخلال السنوات الأخيرة، إستطاعت المجموعة ترسيخ حضورها كمجموعة مالية إقليمية تربط بين أسواق الأردن والعراق والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، مقدمةً نموذجاً مصرفياً متكاملاً يجمع بين الخدمات المصرفية التجارية والإستثمارية والحلول الرقمية المتطوّرة.

وقد تُوِّج هذا المسار بأداء مالي إستثنائي في العام 2025، حيث سجّلت المجموعة أرباحاً صافية بلغت نحو 201 مليون دينار أردني بنمو نسبته 26 % مقارنة بالعام الذي سبقه، في أعلى مستوى أرباح تحقّقه منذ تأسيسها. ويأتي هذا الأداء في وقت يشهد فيه القطاع المصرفي العربي تحوُّلات جوهرية في نماذج الأعمال، مع تزايد دور التكنولوجيا المالية وتنامي أهمية الابتكار في تطوير الخدمات المصرفية.

وقد تحدث الرئيس التنفيذي لكابيتال بنك تامر غزالة عن ركائز هذا النجاح، وإستراتيجية البنك في التحوُّل الرقمي، ورؤيته للتوسُّع الإقليمي ومستقبل القطاع المصرفي في المنطقة.

الرئيس التنفيذي – كابيتال بنك، تامر غزالة

وهنا نص الحديث مع السيد تامر غزالة

■ **فاز كابيتال بنك بجائزتين مرموقتين في العام 2025 كأفضل بنك وأفضل تطبيق مصرفي، فما هي الإستراتيجية التي يتبعها البنك للحفاظ على هذا التميُّز في السوق المصرفية؟**

– يعكس هذا الإنجاز إلتزامنا المستمر في تطوير نموذج مصرفي حديث يضع العميل في محور جميع عملياتنا. فالحفاظ على التميُّز في القطاع المصرفي اليوم لم يعد مرتبطاً فقط بحجم الأعمال أو شبكة الفروع، بل بقدرة المؤسسات على الإبتكار والإستجابة السريعة لتغيُّر إحتياجات العملاء وتوقعاتهم.

ومن هذا المنطلق أطلقنا مبادرة LEAP، وهي مبادرة إستراتيجية شاملة للتحوُّل الرقمي تهدف إلى تطوير بنيتنا التحتية التكنولوجية وتعزيز قدرتنا على تقديم خدمات مصرفية أكثر كفاءة ومرونة. وتشمل هذه المبادرة تحديث الأنظمة المصرفية الأساسية، وتوحيد المنصّات المؤسسية عبر المجموعة، وتعزيز منظومة إدارة المخاطر والبيانات بما يرفع كفاءة العمل المؤسسي.

إن التحوُّل الرقمي بالنسبة إلينا لا يقتصر على تطوير القنوات المصرفية الإلكترونية فحسب، بل يمتد ليشمل إعادة تصميم العمليات المصرفية بالكامل بما يُعزّز الكفاءة التشغيلية ويُطوّر تجربة العملاء، ويتيح لنا الإستجابة بسرعة أكبر لمتطلّبات الأسواق المتغيّرة.

كما كنا من المؤسسات المصرفية السبّاقة في الإستثمار في تقنيات البيانات والذكاء الإصطناعي، حيث قمنا بتطوير قدراتنا التقنية من خلال بنية تحتية متقدمة تعتمد على خوادم الذكاء الإصطناعي، مما ساهم في رفع الكفاءة التشغيلية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء. وقد إنعكس هذا التوجُّه في تحقيق مستويات متقدّمة من التحوُّل الرقمي، حيث وصلت نسبة المعاملات غير النقدية لدينا إلى نحو 98 % من إجمالي المعاملات، وهو مؤشّر يعكس نجاح البنك في التحوُّل إلى نموذج مصرفي رقمي متكامل.

■ ما الذي يُميّز كابيتال بنك عن غيره من البنوك الأردنية؟ وما أكثر ما تفخرون به كفريق عمل في البنك؟

– ما يُميّز كابيتال بنك في تقديري هو قدرتنا على الجمع بين الخبرة المصرفية التقليدية والإبتكار الرقمي ضمن نموذج أعمال متكامل. فنحن لا ننظر إلى العمل المصرفي بوصفه مجرّد تقديم خدمات مالية، بل كمنصّة متكاملة لتمكين الأفراد والشركات من تحقيق طموحاتهم الاقتصادية والإستثمارية.

نلتزم في المجموعة بشعارنا المؤسسي «مستعدون»، والذي يعكس جاهزيتنا الدائمة لتقديم حلول مصرفية مبتكرة ومرنة تتماشى مع تطلّعات عملائنا وإحتياجات الأسواق التي نعمل فيها. ونحن ننظر إلى هذا الشعار باعتباره ثقافة عمل داخل المجموعة، حيث نحرص على أن تكون فرق العمل جاهزة دائماً لتطوير حلول مصرفية مبتكرة تلبي متطلبات العملاء في مختلف القطاعات.

كما نفخر بالتحوُّل الذي شهدته المجموعة منذ تأسيس البنك في العام 1995 كبنك متخصّص في خدمات الشركات، ليصبح اليوم مجموعة مالية إقليمية متكاملة تقدم طيفاً واسعاً من الخدمات المصرفية والإستثمارية. وقد شكلت عمليات الإستحواذ الإستراتيجية التي نفّذتها المجموعة خلال السنوات الماضية، بما في ذلك الإستحواذ على عمليات بنك عودة في الأردن والعراق وبنك سوسيته جنرال – الأردن، نقطة تحول مهمة في مسيرتنا، حيث عزّزت هذه الخطوات من قدرتنا على التوسع إقليمياً وتقديم حلول مصرفية أكثر تنوعاً للعملاء.

واليوم نعرّف أنفسنا كمجموعة مالية متكاملة تجمع بين الخدمات المصرفية التجارية والإستثمارية وإدارة الثروات، إلى جانب الحلول الرقمية المتقدّمة، مع تركيز خاص على خدمة الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى خدمات إدارة النقد والتمويل التجاري والتأجير التمويلي والتأمين وخدمات الدفع.

■ عزّز كابيتال بنك وجوده في السوق المحلية وفي العراق والخليج العربي، هل لدى البنك إستراتيجية للتوسُّع في أسواق عربية أخرى؟

– تمتلك مجموعة كابيتال بنك رؤية واضحة للتوسع الإقليمي تقوم على دراسة الفرص الإستثمارية في الأسواق التي تتمتع بإمكانات نمو واعدة وبيئة إقتصادية مستقرة. لقد نجحنا خلال السنوات الماضية في بناء حضور قوي في الأردن والعراق، إلى جانب توسُّعنا في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، مما مكّننا من تطوير نموذج مصرفي إقليمي قادر على دعم حركة التجارة والاستثمار بين هذه الأسواق. ونحن نؤمن بأن التكامل الاقتصادي بين الدول العربية يمثل فرصة كبيرة لتعزيز النمو والإستثمار في المنطقة، لذلك نعمل على تطوير منصّتنا المصرفية الإقليمية بما يُمكّننا من دعم حركة التجارة والإستثمار بين الأسواق التي نعمل فيها.

وبشكل عام، فإن إستراتيجيتنا تقوم على التوسُّع النوعي وليس التوسع الجغرافي فقط، بحيث يكون دخول أيّ سوق جديد إضافة حقيقية لنموذج أعمال المجموعة ويعزّز قدرتها على خلق قيمة مستدامة للمساهمين والعملاء.

■ حقق كابيتال بنك في العام 2025 أرباحاً قياسية بلغت 201 مليون دينار، ما هي مرتكزات هذا النجاح؟

– جاءت هذه النتائج نتيجة مجموعة من العوامل الإستراتيجية التي عملت المجموعة على تطويرها خلال السنوات الماضية، وفي مقدّمها تنويع محفظة الأعمال وتعزيز التكامل بين مختلف أنشطة المجموعة المصرفية والإستثمارية.

فقد حرصت مجموعة كابيتال بنك على بناء نموذج أعمال متكامل يقوم على تعدُّد مصادر الدخل، من خلال مجموعة من الشركات التابعة التي تقدم خدمات مالية متخصّصة، من بينها شركة كابيتال للإستثمارات التي تشكل الذراع الإستثمارية للمجموعة، إلى جانب شركات التأجير التمويلي والتأمين وخدمات الدفع، إضافة إلى عملياتنا المصرفية في الأردن والعراق.

كما لعب التوسُّع الإقليمي دوراً محورياً في دعم نمو أعمال المجموعة، حيث ساهم الأداء القوي في السوق العراقية من خلال المصرف الأهلي العراقي، إلى جانب حضورنا في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، في تعزيز قاعدة أعمالنا وتوسيع نطاق الخدمات التي نقدمها لعملائنا في المنطقة.

وفي الوقت ذاته، واصلنا الإستثمار بشكل طموح في تطوير بنيتنا التكنولوجية وتعزيز قدراتنا الرقمية، الأمر الذي ساهم في رفع الكفاءة التشغيلية وتحسين جودة الخدمات المصرفية.

وقد إنعكس الأداء القوي للمجموعة في مختلف مؤشرات الميزانية العمومية، حيث إرتفع إجمالي موجودات المجموعة إلى نحو 8.7 مليارات دينار أردني، فيما بلغت ودائع العملاء نحو 6 مليارات دينار، وإرتفع صافي التسهيلات الإئتمانية إلى حوالي 3.9 مليارات دينار بنمو يقارب 12.5 % .

كما نحرص في مجموعة كابيتال بنك على أن يكون نمو أعمالنا متوازياً مع دعم النشاط الاقتصادي في الأردن والمنطقة، من خلال تمويل المشاريع الإنتاجية وتعزيز دور القطاع المصرفي في دعم الإستثمار والنمو الاقتصادي.

وتعكس هذه النتائج متانة نموذج أعمال المجموعة وقدرتها على تحقيق نمو مستدام قائم على الإبتكار والتوسع المدروس في الأسواق الإقليمية، وفي ضوء ذلك نواصل تنفيذ استراتيجيتنا للنمو المستدام مع التركيز على التحوُّل الرقمي وتعزيز حضورنا الإقليمي ودعم التنمية الاقتصادية في الأسواق التي نعمل فيها.

كما نؤمن بأن الكفاءات البشرية تمثل المحرّك الرئيس للنمو المستدام، حيث كرّس البنك خلال العام الماضي إستثمارات نوعية للإرتقاء بمنظومة القيادة المؤسسية، عبر إلحاق نخبة من كوادره ببرامج تنفيذية متقدمة في مؤسسات أكاديمية عالمية مرموقة، مثل جامعة هارفارد وكلية لندن للأعمال، بما يُعزّز القدرات القيادية ويُواكب أفضل الممارسات الإدارية إستعداداً للمراحل المقبلة، إضافةً إلى تأهيل وتطوير القدرات والكفاءات الشابة من خلال «أكاديمية كابيتال» والتي تُعنى بتدريب الخرّيجين وتزويدهم بالمهارات اللازمة للنجاح في بيئة العمل المصرفي والرقمي المتغيّرة.

مستعد للخطوة الأولى للابتكار؟

إحنا معك مستعدون بخدماتنا البنكية المتكاملة

حسابات توفير

قروض

ودائع

بطاقات ائتمانية

استثمارات

حمّل التطبيق الآن

GET IT ON Google Play

Download on the App Store

كابيتال بنك

مستعدون

@Capitalbankjo

06 5100 220

capitalbank.jo

2025 محطة مفصلية مهمة في مسيرة البنك الإسلامي الأردني

قال الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني الدكتور حسين سعيد: «إن العام 2025 شكّل محطة مفصلية وإستثنائية في مسيرة البنك، حيث تم تسجيل نتائج مالية هي الأعلى منذ التأسيس».

وأضاف سعيد في مقابلة مع مجلة «اتحاد المصارف العربية»: «إن المؤشّرات المالية تؤكد قوة المركز المالي للبنك وكفاءة أدائه المؤسسي والمدفوعة بالنمو الواضح في مصادر الدخل المتنوّعة من مختلف القطاعات مع تطبيق سياسة إدارة التكاليف والمخاطر، وتحقيق نمو قوي في صافي الأرباح مدفوع بنمو في العوائد والعمولات نتيجة تحسين مستويات التمويل وكفاءة إدارة السيولة ومصادر التمويل».

وأكد سعيد «أن هذا التميُّز في الأداء يأتي تتويجاً لمسيرة جهد جماعي من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع العاملين في البنك من حيث كفاءة الإلتزام بتنفيذ إستراتيجية البنك التي ترتكز على تحقيق نمو مستدام في مختلف المؤشّرات المالية وتعزيز الكفاءة والتكيُّف مع المتغيّرات والتحدّيات الاقتصادية والجيوسياسية التي تشهدها المنطقة».

وقال سعيد: «إن تحقيق الأرباح يأتي بدعم من إطار عمل مؤسسي يشمل جميع قطاعات الأعمال، والإلتزام بتطوير المعايير المتعلقة بتجربة المتعاملين الرقمية والتقليدية، وتحسين رضى الموظفين، ومواصلة تطوير الأعمال والمحافظة على جودة الأصول مع الإلتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر بكفاءة وإقتدار».

وهنا نص الحديث مع الدكتور حسين سعيد:

■ لقد تم وصف أداء البنوك في الأردن في العام 2025 بالمتميّز، وفي مقدّمها البنك الإسلامي الأردني من حيث العوائد المتحقّقة، ومن حيث الأرباح النقدية المقترح توزيعها على المساهمين. ماذا يقف وراء هذا التميُّز في أداء البنك؟ وما هي الإستراتيجيات المتّبعة لمواصلة تحقيق النتائج الإيجابية؟

– لقد شكل العام 2025 محطّة مفصلية وإستثنائية في مسيرة البنك الإسلامي الأردني، فقد تم تسجيل نتائج مالية هي الأعلى منذ التأسيس، مؤكداً بذلك مكانته كأحد أعمدة الصناعة المصرفية الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية؛ حيث بلغت أرباح البنك قبل الضريبة 113.6 مليون دينار، مقابل 99.4 مليون دينار تم تحقيقها خلال العام 2024، أي بنمو نسبته 14.3%، كما تظهر المؤشرات الرئيسية بما فيها (الحسابات خارج الميزانية – تحت الإدارة) إرتفاع إجمالي الموجودات في نهاية العام 2025 بما نسبته 10.1% ليصل إلى حوالي 7.7 مليارات دينار، وسجّلت أرصدة التمويل والإستثمار إرتفاعاً بلغت نسبته 11.4% لتصل إلى حوالي 6.4 مليارات دينار، وواصلت الأوعية الادخارية النمو في أرصدتها مسجّلة إرتفاعاً بلغت نسبته 10.2%، لتصل إلى حوالي 6.9 مليارات دينار، مما يؤكد قوة المركز المالي للبنك وكفاءة أدائه المؤسّسي والمدفوعة بالنمو الواضح في مصادر الدخل المتنوّعة من مختلف القطاعات مع تطبيق سياسة إدارة التكاليف والمخاطر، وتحقيق نمو قوي في صافي الأرباح مدفوع بنمو في العوائد والعمولات نتيجة تحسين مستويات التمويل وكفاءة إدارة السيولة ومصادر التمويل.

الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني الدكتور حسين سعيد

البنك الإسلامي الأردني

عضو مجموعة البركة

Indicators	2025	المؤشرات بالدولار
Total Assets	9.57 B	اجمالي الموجودات
Total finacings and ivestments	7.84 B	اجمالي التمويلات و الاستثمارات
Total cutomer deposits	8.37 B	اجمالي ودائع العملاء
Shareholders equity	824.3 M	حقوق المساهمين
Liquidity coverage ratio LCR %	%274.6	نسبة تغطية السيولة
CAR %	%19.2	معدل كفاية رأس المال
ROAE %	%1.1	معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين
ROAA %	%12.4	معدل العائد على متوسط الموجودات
Net income	100.3 M	الربح بالصافي

ويُعد هذا التميُّز في الأداء تتويجاً لمسيرة جهد جماعي من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع العاملين في البنك من حيث كفاءة الإلتزام بتنفيذ إستراتيجية البنك التي ترتكز على تحقيق نمو مستدام في مختلف المؤشرات المالية وتعزيز الكفاءة والتكيُّف مع المتغيِّرات والتحدّيات الاقتصادية والجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، الى جانب تحقيق أرباح مستدامة لمساهميه وعوائد مجزية لمودعيه، مدعوم بإطار عمل مؤسسي على مستوى جميع قطاعات الأعمال، والإلتزام بتطوير المعايير المتعلقة بتجربة المتعاملين الرقمية والتقليدية، وتحسين رضى الموظفين، ومواصلة تطوير الأعمال والمحافظة على جودة الأصول مع الإلتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر بكفاءة وإقتدار.

أما الإستراتيجية المتّبعة لمواصلة تحقيق النتائج فتعتمد على الاستمرار بتنفيذ إستراتيجية البنك للأعوام (2025–2029) والتي إلتزمت بالتميُّز ودعم ثقافة الإبتكار لتحقيق إنجازات متوافقة مع رؤية البنك في الريادة بالعمل المصرفي الإسلامي وترسيخ مكانة البنك كقوة مالية ومصرفية رائدة في السوق المصرفية الأردنية وتقديم تجربة إستثنائية لمتعاملي البنك، من خلال تقديم خدمات وحلول مصرفية إسلامية مبتكرة، تلبّي إحتياجات المتعاملين المتجددة بمختلف شرائحهم، مع العمل على تعزيز الكفاءة التشغيلية من خلال التوسُّع في تطبيق أحدث إبتكارات الأتمتة والحلول الرقمية عبر مختلف الأنشطة، وتبنّي أحدث المنهجيات في إدارة وتحليل البيانات، والإستفادة من إمكانات الذكاء الإصطناعي، والعمل على ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على التميُّز والمسؤولية، والاستمرار في تبنّي السياسات الإئتمانية الحصيفة، والإستفادة من الفرص المتاحة في الظروف كافة، والتوسُّع المدروس الذي يُعزّز حضور البنك في الأسواق المصرفية المحلية والإقليمية، والتأكيد على إلتزام البنك بالمساهمة الفاعلة في دعم مبادرات قطاع الأسواق والخدمات المالية للسنوات الأربع المقبلة ضمن البرنامج التنفيذي الثاني (2026 – 2029) من رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة.

■ رغم أن الأردن في مقدّمة الدول التي قدّمت خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، لماذا لا تزال هذه الخدمات محصورة في عدد محدد من البنوك؟ وهل تخشون المنافسة إذا ما زاد عدد البنوك التي تعمل وفق أحكام ومبادئ الشريعة؟

– يعد الأردن من أوائل الدول التي رخّصت بنوكاً إسلامية لتقديم منتجات وخدمات متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكان ذلك في العام 1978، وتقدّم اليوم البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، والبالغ عددها أربعة بنوك، ضمن عشرين بنكاً عاملاً في الأردن مختلف المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وتمتلك المصارف الإسلامية حصّة جيدة من السوق المصرفية الأردنية ولها مساهمة فاعلة في دعم الاقتصاد الوطني الى جانب باقي البنوك العاملة في الأردن.

أما في ما يتعلق بالمنافسة فإن زيادة عدد البنوك التي تعمل وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية يُسهم في توفير منافسة صحية تدفع المؤسسات المصرفية إلى تحسين جودة خدماتها وتقديم حلول مالية أكثر كفاءة وتعزيز الإبتكار والتحوُّل الرقمي وتطوير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، بما يخدم متعامليها ويدعم نمو هذا القطاع، والأصل في عمل المصارف الإسلامية الإلتزام بالأصالة والمعاصرة، الأصالة في الإلتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والمعاصرة في متابعة التطوُّرات الحاصلة في عالم الصناعة المصرفية الإسلامية، حيث لا يوجد منافسة في الإلتزام / عدم الإلتزام الشرعي لأن الإلتزام هو الأصل في عمل البنوك الإسلامية.

■ في السنوات العشر الأخيرة، تم رفع رأسمال البنك 3 مرات من 125 مليون دينار الى 200 مليون دينار، هل تفكرون في رفع رأسمال البنك مجدّداً، لا سيما وأن حقوق المساهمين تشير الى وجود إحتياطات إختيارية وأرباح مدوّرة تقارب 223 مليون دينار؟

– يحرص البنك الإسلامي الأردني على المحافظة على قاعدة رأسمالية قوية تمكّنه من دعم خططه الإستراتيجية والتوسُّع في مختلف أنشطته، مع الإلتزام بالمتطلّبات الرقابية وتعزيز متانة مركزه المالي مع إمتلاك البنك لإحتياطات إختيارية وأرباح مدوّرة يشكل ذلك رافداً مهماً لدعم حقوق المساهمين وتعزيز الملاءة المالية، كما تتيح للبنك مرونة أكبر في إدارة رأس المال وتوجيه الموارد نحو دعم النمو المستدام وتطوير الخدمات والمنتجات المصرفية، أما قرار رفع رأس المال فهو يخضع لدراسات وقرارات وبما يتناسب مع إستراتيجية البنك ومتطلّبات التوسُّع المستقبلي ومستويات كفاية رأس المال مع الحرص على تحقيق أفضل قيمة للمساهمين.

كما أن وضوح الرؤية وسلامة التوجُّه للبنك في المحافظة على مستويات ربحية مستدامة عزّزت من القيمة المضافة لمساهمي البنك، حيث إرتفعت حقوق المساهمين مع نهاية العام 2025 لتصل إلى 584.4 مليون دينار، لتنعكس في المحصّلة على إرتفاع العائد على حقوق المساهمين إلى 12.4% مقارنة مع ما نسبته 12.0% في العام 2024.

■ تمتاز البنوك الإسلامية بثبات نسبة المرابحة، كيف تتعامل البنوك الإسلامية مع التغيُّر، إرتفاعاً وإنخفاضاً في أسعار الفائدة؟ وهل هناك تكلفة لهذا الإلتزام في ثبات نسبة المرابحة؟

– لقد كان لرفع أسعار الفائدة عالمياً خلال الفترة (2022–2023) حوالي إحدى عشرة مرة وبمعدّل حوالي (5% إلى 5.25%) تأثير على البنوك الإسلامية حيث إنعكس ذلك على جانبي الموجودات والمطلوبات، والبنوك الإسلامية من ناحية شرعية لا تستطيع زيادة أسعار العوائد على ذمم المرابحات، لأن الأصل في بيع المرابحة أن تتحوّل العلاقة في النهاية ما بين العميل والبنك الى علاقة دائن بمدين وبالتالي من ناحية شرعية لا يجوز للبنك الإسلامي زيادة الدين حتى لو إرتفعت أسعار العوائد/ الفوائد، ولذلك تأثرت البنوك الإسلامية في جانب الموجودات نتيجة إرتفاع أسعار الفوائد لأنها لم تستطع عكس هذه الزيادات على ذمم المرابحات، وفي المقابل قامت بزيادة الأرباح المدفوعة لأصحاب الحسابات الإستثمارية مجاراةً للسوق حتى تستطيع المحافظة على الودائع لديها وإستقطاب ودائع جديدة بأسعار العوائد السائدة في السوق المصرفية الأردنية.

■ هل البيئة التشريعية التي تنظم عمل البنوك بشكل عام، تضمن المنافسة العادلة بين البنوك؟ أم أنها بحاجة إلى تعديل أو تجويد؟

– إن السياسة الحصيفة للحكومة الأردنية ومؤسساتها الرسمية والجهات الرقابية ممثلة بالبنك المركزي الاردني وهيئة الأوراق المالية، لها دور مهم في المحافظة على سلامة الاقتصاد المحلي وإستقراره وتعزيز الإستقرار النقدي من خلال توفير بيئة ملائمة للبنوك الأردنية من حيث تحقيق المنافسة العادلة، وتبنّي أحدث الممارسات المصرفية المواكبة لأفضل المعايير العالمية وهذا ما تعزّزه المؤشّرات المصرفية الرئيسة التي تؤكد قوة ومتانة القطاع المصرفي الأردني وقدرته على التعامل مع مختلف التحدّيات بكفاءة وإقتدار.

الرفاهية بانتظارك
لأنك من كبار المتعاملين
آفـــاق جديـــدة تجـــمعنا
pearl
Jordan Islamic Bank
A member of Al Baraka Group

هيثم البطيخي: الخدمات المصرفية التي يقدمها الأردني الكويتي شهدت تحوُّلاً نوعياً

الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي: إن الخدمات المصرفية في البنك الأردني الكويتي شهدت تحوُّلاً نوعياً لافتاً، مدفوعاً برؤية استراتيجية تضع الابتكار والارتقاء بتجربة العميل في طليعة اهتماماته.

وأضاف البطيخي: إن البنك عمل على إعادة تصميم باقة واسعة من خدماته بما يتوافق مع معطيات التحوُّل الرقمي، مع التركيز على تبسيط الإجراءات ورفع كفاءة وسرعة تقديم الخدمة.

وأكد البطيخي في مقابلة مع مجلة إتحاد المصارف العربية أن هذا التطوير يتمثل في التوسع النوعي لحلول الدفع الرقمية، وتحديث التطبيقات المصرفية لتصبح أكثر مرونة وشمولية، بالإضافة إلى تعزيز الخدمات المقدمة لقطاع الشركات عبر أدوات رقمية متقدّمة تساهم في رفع الكفاءة التشغيلية.

الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي

في ما يلي نص المقابلة:

*** البنك الأردني الكويتي من البنوك الرائدة التي بَنَتْ سمعة مصرفية مميزة، هل هناك خطط للتوسُّع إقليمياً؟**

– يُواصل البنك الأردني الكويتي تنفيذ رؤية توسُّعية طموحة تتجاوز الإطار المحلي، سعياً نحو ترسيخ حضوره وإرساءه لمؤسسة مصرفية إقليمية ذات تأثير حقيقي في المنطقة. ويأتي هذا التوجُّه انطلاقاً من قراءة استراتيجية عميقة للتحوُّلات الاقتصادية في الشرق الأوسط؛ حيث تشهد الأسواق، لا سيما في دول بلاد الشام والخليج العربي، زخماً استثمارياً متسارعاً وفرصاً متنامية في مجالات التمويل والتجارة العابرة للحدود بشكل متوازي مع الاستثمار في القنوات الرقمية وامن المعلومات. ومن هذا المنطلق، يعمل البنك على استكشاف فرص التوسُّع بشكل انتقائي ومدروس، يوازن بين تحقيق النمو وتعظيم القيمة من جهة، والمحافظة على مستويات عالية من الحوكمة وإدارة المخاطر من جهة أخرى.

يتجاوز مفهوم التوسُّع لدى البنك مجرّد الانتشار الجغرافي، ليصبح امتداداً لنموذج أعمال متكامل يسعى إلى الربط بين الأسواق الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، تشكل الخطوات الاستراتيجية الأخيرة، بما في ذلك المضي قدماً في إجراءات الاستحواذ على حصة استراتيجية في مصرف FIMBank في مالطا، محطة مفصلية تعزّز قدرة البنك على النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، وتدعم دوره كبوابة مالية تربط بين الشرق والغرب. وبالتوازي، يُواصل البنك بناء شراكات نوعية وتطوير منتجات وخدمات تتماشى مع احتياجات الأسواق المستهدفة، بما يرسخ مكانته كشريك مالي موثوق وقادر على مواكبة تطلعات العملاء في بيئة اقتصادية متغيرة.

*** يُعد البنك من القلائل الذين بادروا إلى مأسسة الاستدامة عبر إطلاق استراتيجية متوسطة المدى بعنوان «ريادة مصرفية مسؤولة ونمو مستدام»، ما أبرز مرتكزات هذه الاستراتيجية؟**

– يُصنّف البنك ضمن المؤسسات الرائدة التي بادرت بتمكين مفهوم الاستدامة مؤسسياً، عبر إطلاق استراتيجية بعنوان «ريادة مصرفية مسؤولة ونمو مستدام». ويشكل إطلاق استراتيجية الاستدامة للأعوام 2026–2028 نقطة تحوُّل نوعية في مسيرة البنك تضاف إلى جميع الإنجازات التي تحققت في الاستراتيجية السابقة والتي تمثلت بإطلاق البنك لأول سند أخضر في الأردن بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية IFC ، كما عمل البنك على تطوير نموذج أعماله على الصعيد الداخلي والخارجي بما يتوافق مع المعايير العالمية للاستدامة وبالتالي حصول البنك على جوائز تقديرية مهمة من الجهات الدولية التي اجرت تقييماتها على أسس عالمية أكدت تطبيق البنك لمعايير دولية أعلى من المعتمد محلياً، حيث تُعد الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من ركيزة التوجه الاستراتيجي. وتجسّد هذه الاستراتيجية رؤية متكاملة تسعى إلى إعادة تعريف دور المؤسسة المصرفية، ليس فقط كمحرك للنمو الاقتصادي، بل كعنصر فاعل في تحقيق التوازن بين الأداء المالي والمسؤولية البيئية والاجتماعية.

وترتكز هذه الرؤية على تبنّي نهج شامل يعزّز التمويل المستدام ويدعم التحوُّل نحو اقتصاد أكثر كفاءة ومرونة، من خلال تمكين المشاريع الخضراء، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشمول المالي. كما يمنح البنك اهتماماً خاصاً بتقليل أثره البيئي عبر تحسين كفاءة استخدام الموارد وتبنّي ممارسات تشغيلية أكثر استدامة، إلى جانب تعزيز منظومة الحوكمة وإدارة المخاطر بما يتماشى مع أفضل المعايير الدولية. وينطلق البنك في هذا التوجُّه من إيمان عميق بأن الاستدامة تمثل فرصة استراتيجية للنمو طويل الأمد، وتُسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وبناء نموذج أعمال أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التحدّيات المستقبلية.

*** ينشط البنك في مجال الاستثمار ويقدم خدمات متنوعة عبر وحدة البنكية الخاصة، ما أبرز الخدمات الاستثمارية التي يقدّمها البنك في هذا المجال؟**

– في ظل المتغيّرات المتسارعة في الأسواق المالية العالمية، يواصل البنك الأردني الكويتي تطوير خدماته الاستثمارية ضمن نموذج البنكية الخاصة وادارة الأصول، من خلال تقديم حلول متقدمة ترتكز على فهم عميق لاحتياجات العملاء وتطلُّعاتهم. ويعتمد البنك في هذا المجال نهجاً استشارياً متكاملاً لا يقتصر على إدارة الثروات فحسب، بل يمتد ليشمل بناء استراتيجيات استثمارية طويلة الأجل توازن بدقة بين تحقيق العوائد وإدارة المخاطر.

كما يتيح البنك لعملائه الوصول إلى مجموعة متنوعة من الفرص الاستثمارية في الأسواق المحلية والدولية، مدعوماً بخبرات متخصّصة وتحليلات دقيقة للأسواق، إلى جانب خدمات إدارة المحافظ والتخطيط المالي المصمّمة بما يتناسب مع الأهداف الفردية لكل متعامل. كما يحرص البنك على تقديم تجربة مصرفية متميّزة تقوم على العلاقة الشخصية والثقة المتبادلة، بما يعكس التزامه بتعزيز قيمة ثروات عملائه وترسيخ موقعه كشريك استراتيجي في إدارة وتنمية هذه الثروات.

*** ما أبرز التطوّرات التي شهدتها الخدمات المصرفية في البنك خلال الفترة الأخيرة؟**

– شهدت الخدمات المصرفية في البنك الأردني الكويتي تحوّلاً نوعياً لافتاً، مدفوعاً برؤية استراتيجية تضع الابتكار والارتقاء بتجربة العميل في طليعة اهتماماته. وقد عمل البنك على إعادة تصميم باقة واسعة من خدماته بما يتوافق مع معطيات التحوُّل الرقمي، مع التركيز المكثف على تبسيط الإجراءات ورفع كفاءة وسرعة تقديم الخدمة.

ويتمثل هذا التطور في التوسُّع النوعي لحلول الدفع الرقمية، وتحديث التطبيقات المصرفية لتصبح أكثر مرونة وشمولية، بالإضافة إلى تعزيز الخدمات المقدمة لقطاع الشركات عبر أدوات رقمية متقدمة تساهم في رفع الكفاءة التشغيلية. وقد انعكس هذا التوجه بوضوح في ارتفاع معدّلات اعتماد العملاء على القنوات الرقمية، مما يؤكد نجاح البنك في تقديم تجربة مصرفية متكاملة تلبي تطلعات مختلف الشرائح، وتعزز تنافسيته في بيئة مصرفية دائمة التغير.

كما تبقى عمليات التوسُّع الافقي والعمودي لدى البنك ركيزة واضحة لجهة توفير حلول مالية ومصرفية متكاملة للعملاء ممتدة جغرافيا ومتقدمة رقمياً، بحيث تبقى دائماً الخدمات المقدمة من المجموعة رافعة ومساهمة في تطور عملائنا بصفتنا شركاء لهم في تطوير الأعمال وترشيق العمليات بما يخدم الجميع وذلك انطلاقاً من تواجدنا في منظومة أعمال متكاملة ذات مصالح واهداف مشتركة.

*** ما أبرز الإجراءات التي يتخذها البنك لمواجهة التهديدات السيبرانية وحماية بيانات العملاء؟**

– في ظل تسارع وتيرة التحول الرقمي وتصاعد التهديدات السيبرانية عالمياً، يتبنّى البنك الأردني الكويتي نهجاً استباقياً في مجال أمن المعلومات؛ حيث تُصنّف حماية الأنظمة والبيانات كأولوية استراتيجية قصوى لا تقل أهمية عن أي جانب تشغيلي آخر. ويعتمد البنك منظومة أمنية متكاملة توظف أحدث الحلول التقنية المتقدمة، بما في ذلك أنظمة الكشف المبكّر عن التهديدات، وآليات الاستجابة السريعة، وبروتوكولات التشفير المتطوّرة، بما يضمن حماية شاملة للبيانات والتعاملات وبما يتوافق مع متطلبات وتوصيات الجهات الرقابية والمعايير الدولية المطبقة بالخصوص. كما يحرص البنك على المراقبة المستمرة للأنظمة على مدار الساعة، بالتوازي مع التحديث الدوري للبنية التحتية الأمنية لمواكبة أحدث التطورات التقنية والالتزام الصارم بالمعايير الدولية (ISO) في أمن المعلومات. وينطلق هذا التوجُّه من إدراك عميق بأن الثقة هي «العملة الأهم» في العصر الرقمي، وأن المحافظة عليها يتطلب استثماراً مستداماً في بناء بيئة مصرفية آمنة وموثوقة.

*** يُعد البنك من الرواد في مجال التحوُّل الرقمي، إلى أي مستوى وصل في هذا المجال، وما هي الطموحات المستقبلية؟**

– يواصل البنك الأردني الكويتي ترسيخ مكانته الرائدة في المجال الرقمي، من خلال تبنّي رؤية طموحة تهدف إلى إعادة صياغة التجربة المصرفية بما ينسجم مع نمط حياة العميل في العصر الحديث. وقد حقق البنك قفزات ملموسة في هذا المضمار، تجسدت في تطوير منظومة تقنية متكاملة تشمل التطبيقات الذكية، والخدمات الرقمية، والحلول الرقمية المبتكرة، مما انعكس على تحقيق نمو قياسي في معدلات استخدام القنوات الرقمية.

ولا تقتصر طموحات البنك على ما تحقق فحسب، بل تمتد نحو تبني الاستثمار في تقنيات الجيل المقبل مثل الذكاء الاصطناعي (AI) وتحليل البيانات الضخمة لتعزيز دقة العمليات وتقديم خدمات أكثر تخصيصاً وذكاءً. كما نسعى إلى بناء منظومة رقمية مرنة تدعم النمو المستدام وتواكب التحولات المتسارعة في القطاع المالي، بما يضمن تقديم تجربة مصرفية متطورة تسبق تطلعات العملاء وتفتح آفاقاً مستقبلية واعدة.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK
"أكثر من بنك"

انجز معاملات شركتك المالية بكل أريحية مع منصة JKBCORP+

خدمة الدفع الفوري (CliQ)

تحويل بعمولات تفضيلية

*خاضع لشروط وأحكام البنك

06-5200999

مدير عام البنك العربي الإسلامي الدولي إياد العسلي:
حققنا نتائج مميّزة في العام 2025 تعكس ثمرة الجهود المتواصلة لفريق العمل واتساقها مع أهدافنا الإستراتيجية

توقع مدير عام البنك العربي الإسلامي الدولي، إياد العسلي، أن يواصل البنك، ورغم التحدّيات الإقليمية الراهنة، تحقيق «النمو المستدام» على مختلف الأصعدة، خصوصاً في جانبي الموجودات والمطلوبات، بما يعكس مستوى الثقة الذي يحظى به البنك من قبل عملائه.

وقال العسلي: إن البنك حقق نتائج مميّزة في العام 2025 تعكس ثمرة الجهود المتواصلة لفريق العمل، وإتساقها مع الأهداف الإستراتيجية للبنك للوصول إلى نمو مستدام ضمن معايير صارمة تتعلق بالسيولة وجودة المحفظة الإئتمانية، وهو ما يكتسب أهمية خاصة في ظل الظروف الإقليمية والعالمية المتسارعة. كما تعكس هذه النتائج التطور في أداء البنك، لا سيما في مجالات تحسين جودة الخدمة وتعزيز تجربة العميل، كأحد المخرجات الرئيسة لمسيرة التحوُّل الرقمي التي بدأناها منذ سنوات عدة.

وأكد العسلي أن العملاء في صميم أولويات ومحور خطط البنك وإستراتيجيته، ونؤمن بأن إستدامة النمو تتحقق من خلال تقديم قيمة حقيقية للعميل، سواء أكان عبر تطوير المنتجات والقنوات الرقمية، أم من خلال الإرتقاء المستمر بجودة الخدمة وتجربة العميل.

وفي ما يلي نص المقابلة:

مدير عام البنك العربي الإسلامي الدولي إياد العسلي

■ **كان عام 2025 عاماً قياسياً من حيث تحقيق الأرباح ونمو العمليات المصرفية، كيف تقرأون نتائج البنك المتحققة في العام 2025؟**

– بدايةً نحمد الله على تحقيق هذه النتائج المميّزة، والتي تعكس ثمرة الجهود المتواصلة لفريق العمل، وإتساقها مع الأهداف الإستراتيجية للبنك. لقد حرصنا على تحقيق نمو مستدام ضمن معايير صارمة تتعلق بالسيولة وجودة المحفظة الائتمانية، وهو ما يكتسب أهمية خاصة في ظل الظروف الإقليمية والعالمية المتسارعة، كما تعكس هذه النتائج التطور في أداء البنك، لا سيما في مجالات تحسين جودة الخدمة وتعزيز تجربة العميل، كأحد المخرجات الرئيسة لمسيرة التحول الرقمي التي بدأناها منذ سنوات عدة.

■ **ما هي توقّعاتكم لأعمال البنك في العام الحالي 2026؟**

– رغم التحدّيات الإقليمية الراهنة، تُظهر مؤشّرات الأداء استمرار تحقيق نمو جيد على مختلف الأصعدة، خصوصاً في جانبي الموجودات والمطلوبات، وهو ما يعكس مستوى الثقة الذي نحظى به من عملائنا. ونتعامل مع هذه المؤشرات بإيجابية ومسؤولية، بما يضمن إستدامة هذا النمو وتعزيزه خلال الفترة المقبلة.

البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

■ ما هي الإستراتيجية المتّبعة لمواصلة النمو؟

– نضع عملاءنا في صميم أولوياتنا، وهم محور خططنا كافة وإستراتيجياتنا، ونؤمن بأن إستدامة النمو تتحقق من خلال تقديم قيمة حقيقية للعميل، سواء أكان عبر تطوير المنتجات والقنوات الرقمية، أم من خلال الإرتقاء المستمر بجودة الخدمة وتجربة العميل.

■ كيف تقيّمون المنافسة؟ وكيف تحافظون على قوتكم السوقية؟

– ننظر إلى المنافسة في القطاع المصرفي الإسلامي على أنها عامل إيجابي يُسهم في تطوير الصناعة ككل، من خلال تحفيز الإبتكار وتقديم حلول تلبي إحتياجات العملاء المتغيّرة. أما على صعيد المحافظة على قوتنا السوقية، فنركز على تطوير منتجات نوعية تشكل قيمة مضافة حقيقية، خصوصاً في مجالات الشمول المالي وتسهيل الوصول إلى التمويل. كما كنا من أوائل البنوك التي تبنّت إطاراً متكاملاً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تطوير أدوات تمويل إجتماعية مستدامة مثل القرض الحسن والجعالة.

■ كيف تتعامل البنوك الإسلامية مع تغيُّر أسعار الفائدة؟

– في البنوك الإسلامية، يُعد ثبات نسبة المرابحة أحد الخصائص الأساسية، وهو ما يترتب عليه تحدّيات مرتبطة بتقلبات العوائد على المدى المتوسط والطويل. وللتعامل مع ذلك، تعتمد الإدارة الحصيفة على تنويع المحفظة التمويلية من خلال إدخال منتجات ذات عائد متغيّر، مثل الإجارة المنتهية بالتمليك، بالإضافة إلى تنويع أدوات الإستثمار، بما يحقق توازناً في العوائد.

■ هل هناك تكلفة لهذا الالتزام؟

– نعم، هناك تكلفة محتملة، إلا أنها تعتمد بشكل كبير على كفاءة إدارة المحفظة التمويلية والإستثمارية. وقد تُظهر هذه التكلفة في شكل تراجع نسبي في أرباح المودعين أو عوائد المساهمين في حال عدم تحقيق التوازن المطلوب.

■ هل البيئة التشريعية الحالية كافية؟

– شهدت البيئة التشريعية في السنوات الماضية تطوراً ملحوظاً، حيث أصبحت أكثر مراعاة لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي بعد أن كانت موجهة بشكل أساسي للبنوك التقليدية. ونتوقّع استمرار هذا التطوُّر بما يواكب النمو المتسارع في هذا القطاع.

■ ما أبرز مبادرات المسؤولية الإجتماعية؟

–نتبنّى في البنك مفهوماً متقدّماً للمسؤولية الاجتماعية تحت مسمّى «المسؤولية الإجتماعية الفاعلة»، حيث نحرص على دمج البُعد الإجتماعي ضمن نموذج أعمالنا، وليس الإكتفاء بالمبادرات التقليدية. ويظهر ذلك من خلال تطوير منتجات وخدمات تحقق أثراً إجتماعياً مباشراً، مثل القرض الحسن لدعم الإحتياجات الأساسية كالعلاج والتعليم، إلى جانب ربط إستراتيجيتنا بأهداف التنمية المستدامة.

البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

ثقة، أمان.. واستثمار حلال

iiabank.com.jo

البنك التجاري الأردني و«قطر الخيرية»
يطلقان أول بطاقة مسبقة الدفع لخدمة برامج الرعاية الإجتماعية

في إطار تعزيز التكافل الإجتماعي وتطوير أدوات العمل الخيري، إحتفل البنك التجاري الأردني وقطر الخيرية مؤخراً بتوقيع اتفاقية تعاون استراتيجية لإطلاق أول بطاقة لقطر الخيرية «بطاقة قطر الخيرية المسبقة الدفع» والمخصّصة للمستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية.

ويُعتبر هذا المشروع الأول من نوعه لقطر الخيرية، ويُمثل نقلة نوعية في آليات تقديم الدعم المالي للأسر والمستفيدين من هذه البرامج، حيث يهدف إلى تحويل طرق التوزيع التقليدية إلى نظام رقمي متطور يضمن الكفاءة والشفافية لخدمة الأهداف الإنسانية، حيث تتيح هذه البطاقة للمستفيدين استلام المساعدات النقدية بالسرعة المطلوبة وبشكل يحفظ خصوصيتهم وكرامتهم. كما أنها وسيلة للشمول المالي للفئات المستفيدة، من خلال دمجهم في المنظومة المصرفية الرسمية، مما يسهل عليهم إدارة مواردهم المالية مستقبلاً.

وبهذه المناسبة، صرّح السيد سيزر قولاجن، المدير العام للبنك التجاري الأردني، قائلاً: «نعتز بهذه الشراكة مع قطر الخيرية، والتي تعكس التزامنا بالمسؤولية المجتمعية والشمول المالي. إن تسخير حلولنا المصرفية المبتكرة لخدمة العمل الخيري يساهم في دمج الفئات المستفيدة في المنظومة المصرفية الرسمية، مما يُوفر لهم وسيلة آمنة لإدارة احتياجاتهم المالية».

من جانبه، أكد السيد صالح بن محمد المرّي، مستشار الرئيس التنفيذي لقطر الخيرية والمشرف العام على مكتب الأردن، على أهمية هذا المشروع قائلاً: «يمثل إطلاق بطاقة قطر الخيرية المسبقة الدفع بالتعاون مع البنك التجاري الأردني نموذجاً يُحتذى به للتعاون مستقبلاً بين القطاع المصرفي ومنظمات المجتمع الخيرية. هدفنا الأساسي هو ضمان وصول المساعدات للأسر المستفيدة بأقصى سرعة وكفاءة، وبشكل يحفظ كرامتهم ويغنيهم عن الطرق التقليدية، وأن تُسهم هذه البطاقة في تحسين الظروف المعيشية لآلاف العائلات خلال عام 2026، مما يعزّز الاستقرار الاجتماعي ويضمن الحياة الكريمة للجميع».

Indicators	Dec-24	Dec-25	المؤشرات بالدولار
Total Assets	1976.50	2141.10	إجمالي الموجودات
Total finacings and ivestments	1207.55	1352.16	إجمالي القروض
Total cutomer deposits	1403.23	1580.92	إجمالي ودائع العملاء
Shareholders equity	244.98	252.99	حقوق المساهمين
Liquidity coverage ratio LCR %	%122.80	%115.30	نسبة السيولة
CAR %	%13.34	%13.23	كفاية راس المال
ROAE %	%6.84	%7.96	العائد على حقوق المساهمين
ROAA %	%0.84	%0.96	العائد على الموجودات
Net income	%21.44	%22.28	الربح الصافي

مع تجاري توفيري

بس 100 دينار بتأهلك للسحب على:

جوائز أسبوعية	جوائز ربع سنوية	جوائز منتصف العام	جوائز نهاية العام الكبرى
1,000 دينار	10,000 دينار	تاريخ 6/30	تاريخ 12/31
		25,000 دينار	100,000 دينار
لـ 5 رابحين	لـ 5 رابحين	لـ 5 رابحين	لـ 5 رابحين

•يتم السحب على رحلات الحدث الرياضي بداية شهر 4

خاضع للشروط والأحكام

البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank

مدير عام بنك الأردن صالح حماد:
التوسُّع الإقليمي ركيزة أساسية لمجموعة بنك الأردن
خصوصاً في الأسواق ذات الأولوية الإستراتيجية

قال مدير عام بنك الأردن صالح حماد إن البنك، وفي إطار الإستراتيجية الحكيمة التي تنتهجها مجموعة بنك الأردن، يُشكّل التوسُّع الإقليمي ركيزة إستراتيجية أساسية تهدف إلى تحقيق نمو مستدام وتعزيز التواجد في الأسواق ذات الأولوية الإستراتيجية.

وأضاف حماد: أن المجموعة تولي إهتماماً خاصاً بالأسواق الخليجية التي تتمّيز بعمق إقتصادي وفرص نمو واعدة، حيث تحتل السوق السعودية مكانة متقدّمة ضمن أولوياتنا التوسُّعية، موضحاً أن المجموعة تمضي قدماً في إستكمال الإجراءات التنظيمية اللازمة لبدء عملياتها في المملكة العربية السعودية، في خطوة استراتيجية تهدف إلى ترسيخ حضورها في أحد أبرز المراكز المالية بالمنطقة، ما يعزّز قدرتها على تقديم خدمات مصرفية متكاملة تلبي تطلّعات عملائها ضمن شبكة إقليمية متماسكة.

وفي إطار رؤيتها التوسُّعية، فقد عزّزت المجموعة حضورها في مملكة البحرين، مما يعكس إلتزامها الراسخ بتعزيز العلاقات المصرفية في الأسواق الخليجية الحيوية.

مدير عام بنك الأردن صالح حماد

في ما يلي نص المقابلة:

*** بنك الأردن من البنوك التي توسّعت إقليمياً خصوصاً في السوق السورية، كيف تقيّمون وضع البنك في تلك السوق التي بدأت تستعيد عافيتها وتنفتح على الإقتصاد العالمي؟**

– يُعدُّ بنك الأردن من المؤسسات المالية الرائدة التي حافظت على حضورها الفاعل في السوق السورية منذ العام 2008، مستمراً في نشاطه التشغيلي رغم الظروف الاستثنائية التي مرت بها سوريا، من أزمات متتالية وعقوبات اقتصادية وعزلة دولية. يعكس هذا التواجد المستمر التزام البنك الثابت بدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمع المحلي، في ظل التحديات القائمة. في هذا السياق، يظل القطاع المصرفي في الأسواق التي تشهد مراحل انتقالية، ومن بينها السوق السورية، ركيزة أساسية لتعزيز النشاط الاقتصادي، وترسيخ الثقة، وتحفيز النمو المستدام. ومن هذا المنطلق، يواصل بنك الأردن – سورية تعزيز مكانته من خلال استراتيجية متوازنة تجمع بين استقرار العمليات التشغيلية والقدرة على انتهاز الفرص المتاحة، ما مكّنه من تحقيق أداء مالي مستقر يعكس مؤشرات إيجابية تدل على بوادر التعافي الاقتصادي والانفتاح التدريجي على الاقتصاد العالمي.

وقد تجلّى ذلك في نمو متوازن يعزّز من متانة المركز المالي للبنك واستمرارية أدائه ضمن بيئة تشهد تحدّيات معقّدة. كما يُولي البنك اهتماماً خاصاً بتطوير منظومته المصرفية عبر تعزيز الخدمات الرقمية وتحديث البنية التحتية، إلى جانب إعادة تفعيل التسهيلات الائتمانية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، ما يسهم في تنشيط مختلف قطاعات الاقتصاد المحلي.

ويستند البنك في هذه الجهود إلى انتمائه لمجموعة بنك الأردن، مما يُعزز مستويات الثقة ويوسّع نطاق أعماله، لا سيما في مجال التحويلات المالية بين الأردن وسوريا. كما يُعيد البنك تفعيل علاقاته مع المصارف المراسلة ويعمل على استقطاب حوالات المنظمات الإنسانية، ما يُسهم في تعزيز انسيابية العمليات المالية وتحفيز النشاط الاقتصادي.

ورغم استمرار بعض التحدّيات المرتبطة بالقيود الاقتصادية، ومحدودية الاندماج في النظام المالي العالمي، إضافة إلى تقلّبات تدفقات العملات الأجنبية، فإن البنك يُواجه هذه التحدّيات بمنهجية استباقية تستند إلى المرونة التشغيلية والانضباط في إدارة المخاطر.

ونؤمن بأن المرحلة الراهنة تمثل فرصة حقيقية لتعزيز حضور البنك في السوق السورية، والمساهمة في دعم التعافي التدريجي وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. كما نحمل أملًا وتفاؤلًا كبيرين بأن يؤدي رفع العقوبات والانفتاح التدريجي على الاقتصاد العالمي إلى إعادة بناء الثقة في القطاع المصرفي السوري على المستويين الفردي والمؤسسي، وتعزيز التعاون مع البنوك المراسلة، ما سينعكس إيجاباً على الواقع الاقتصادي ويدعم آفاق التعاون المصرفي الإقليمي والدولي.

*** هل هناك تفكير لمزيد من التوسع الاقليمي لا سيما في دول الخليج العربي؟**

– في إطار الاستراتيجية الحكيمة التي تنتهجها مجموعة بنك الأردن، يُشكّل التوسُّع الإقليمي ركيزة استراتيجية أساسية تهدف إلى تحقيق نمو مستدام وتعزيز التواجد في الأسواق ذات الأولوية الاستراتيجية. وفي هذا السياق، تُولي المجموعة اهتماماً خاصاً بالأسواق الخليجية التي تتميّز بعمق اقتصادي وفرص نمو واعدة، حيث تحتل السوق السعودية مكانة متقدمة ضمن أولوياتنا التوسعية.

وتمضي المجموعة قدماً في استكمال الإجراءات التنظيمية اللازمة لبدء عملياتها في المملكة العربية السعودية، في خطوة استراتيجية تهدف إلى ترسيخ حضورها في أحد أبرز المراكز المالية بالمنطقة، ما يعزّز قدرتها على تقديم خدمات مصرفية متكاملة تلبي تطلعات عملائها ضمن شبكة إقليمية متماسكة.

وفي إطار رؤيته التوسعية، فقد عزّز البنك حضوره في مملكة البحرين، مما يعكس التزامه الراسخ بتعزيز العلاقات المصرفية في الأسواق الخليجية الحيوية.

كما يُواصل البنك تقييم فرص التوسع في أسواق إقليمية أخرى عبر منهجية مدروسة ترتكز على اختيار الأسواق التي تتوافق مع استراتيجيته للنمو، مع الحرص الدائم على تحقيق توازن متين بين التوسع وإدارة المخاطر. وتعكس الرؤية الإستراتيجية التي ترتكز على التميُّز والجودة في الأسواق ذات القيمة العالية، مع بناء حضور مستدام يعزّز مكانة البنك كمؤسسة مصرفية رائدة إقليمياً تسهم بفاعلية في دعم التنمية الاقتصادية في المنطقة.

*** نتائج إيجابية تحقّقت في العام 2025، نمت الأرباح 26 % وهناك توصية بتوزيع 18 % أرباحا نقدية على المساهمين تعادل 36 مليون دينار:**

*** كيف تقرأون هذه النتائج التي تعد من المستويات التاريخية في مسيرة البنك؟**

*** وما هي استراتيجية البنك للمحافظة على هذه النتائج والبناء عليها في المستقبل؟**

تجسّد نتائج مجموعة بنك الأردن لعام 2025 رؤية استراتيجية واضحة قائمة على جودة الأداء واستدامته، بما يعكس متانة وقوة المركز المالي للمجموعة، ويؤكد تبنّي نهجاً استراتيجياً يرتكز على التطوير المؤسسي والتحديث المستمر لنماذج الأعمال.

إن تحقيق نمو في الأرباح بنسبة تقارب 26 % يؤكد قدرة البنك على تعظيم كفاءة أعماله الأساسية وتوليد نتائج مستدامة، حيث جاء هذا الأداء مدفوعاً بشكل رئيس بالنشاط التشغيلي، ما يعزّز صلابة نموذج الأعمال واستقراره، وقدرته على تحقيق نتائج متوازنة بعيداً عن العوامل المؤقتة.

كما أن التوجُّه نحو توزيع أرباح نقدية بنسبة 18 %، بما يعادل نحو 36 مليون دينار، يعكس مستوى عالياً من الثقة بمتانة المركز المالي، ويؤكد التزام البنك بنهج إستراتيجي واضح يقوم

بنك الاردن
Bank of Jordan

على تحقيق توازن مدروس بين تعظيم العائد للمساهمين والاستمرار في الاستثمار في فرص النمو.

ولا تقتصر أهمية هذه النتائج على الأرقام، بل تمتد لتعكس نضجاً مؤسسياً وقدرة على إدارة النمو بكفاءة عبر مختلف الأسواق، مدعوماً بدور متنامٍ للفروع الخارجية في تعزيز الأداء وترسيخ التكامل الإقليمي لأعمال البنك.

أما على صعيد الاستراتيجية المستقبلية، فإن مجموعة بنك الأردن تنطلق من هذه النتائج لتعزيز موقعها التنافسي من خلال نهج متكامل يركز على جودة النمو واستدامته، عبر تعميق جودة الإيرادات وتنويع مصادر الدخل، والتوسُّع الإقليمي المدروس في الأسواق ذات الأولوية، إلى جانب تسريع التحوُّل الرقمي لرفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز المرونة المؤسسية والانضباط في إدارة المخاطر.

وفي هذا الإطار، يُشكل التوجُّه نحو السوق السعودية خطوة استراتيجية تعكس طموح المجموعة في التوسُّع ضمن الأسواق ذات الثقل الاقتصادي، وفتح آفاق جديدة للنمو وتعزيز الحضور الإقليمي.

وعليه، فإن هذه النتائج لا تمثل نقطة إنجاز بحد ذاتها، بل تؤسّس لمرحلة أكثر تقدّماً، تعزّز مكانة بنك الأردن كمجموعة مصرفية إقليمية رائدة قادرة على تحقيق نمو مستدام وقيمة طويلة الأمد.

*** ما هي استراتيجية البنك في المسؤولية المجتمعية؟ وما هي أبرز المشاريع التي ينفذها البنك في هذا المجال؟**

– يعتمد بنك الأردن استراتيجية متكاملة في مجال المسؤولية المجتمعية تنطلق من رؤية واضحة لتعزيز التنمية المستدامة، من خلال تبنّي سياسات ومبادرات مبتكرة تُسهم في تحقيق التقدم الاجتماعي، وحماية الموارد الطبيعية، وتعزيز المرونة الاقتصادية. ويرتكز هذا التوجه على بناء شراكات فاعلة مع المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، بما يدعم إحداث أثر تنموي ملموس ومستدام.

ويركّز البنك في برامجه ومبادراته على دعم قطاعات التعليم والصحة والبيئة والعمل الاجتماعي والرياضي والأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب تمكين المرأة والشباب وتعزيز الشمول المالي، بما يسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز فرص النمو وبناء القدرات في المجتمعات المحلية، بما يُواكب متطلبات التنمية الاقتصادية الحديثة.

وفي إطار التزامه بالمعايير العالمية، يحرص البنك على مواءمة مبادراته مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)، وتبنّي حلولاً مبتكرة مثل التمويل الأخضر، بما في ذلك دعم القروض الصديقة للبيئة. كما يولي البنك اهتماماً خاصاً بترسيخ ثقافة العمل التطوعي بين موظفيه وتعزيز دورهم في خدمة المجتمع، مما يعكس نهجاً مؤسسياً راسخاً يقوم على الاستدامة والمسؤولية.

ويجسّد هذا النهج المتكامل مكانة بنك الأردن كمؤسّسة مالية مسؤولة وشريك استراتيجي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يعزّز دوره في بناء مستقبل أكثر استدامة للأجيال المقبلة.

*** تولي البنوك اهتماماً في الاستدامة، ما هي أبرز ملامح برامج الاستدامة لدى بنك الأردن؟**

– شهد العام 2025 نقلة نوعية في مسيرة بنك الأردن نحو ترسيخ الاستدامة كجزء أساسي من نموذج أعماله، حيث واصلنا تنفيذ برنامج التحوّل المؤسسي لتبنّي أفضل الممارسات العالمية

في معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، بدعم مباشر من مجلس الإدارة. وقد ركّزنا على بناء منظومة حوكمة متكاملة، شملت إنشاء لجنة توجيهية متخصّصة، وتطوير السياسات والإجراءات لضمان دمج الاستدامة في مختلف أعمال البنك.

كما استكملنا تطوير نظام الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMS)، الذي يشكل ركيزة أساسية لدمج اعتبارات الاستدامة في عملياتنا التشغيلية والائتمانية، ويعزّز قدرتنا على إدارة المخاطر وتحديد الفرص في مجال التمويل المستدام. وفي هذا السياق، قمنا بتنفيذ تقييم شامل لمدى توافقنا مع معايير ESG، ووضعنا خطة عمل واضحة لتعزيز جاهزيتنا خلال المرحلة المقبلة.

وعلى صعيد الأعمال، قمنا بتطوير نموذج لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية لعملائنا من قطاع الشركات، إلى جانب العمل على تطوير منتجات تمويل أخضر تلبي احتياجات السوق، خصوصاً في مجالات الطاقة المتجددة وكفاءة الموارد. كما أطلقنا مبادرات تشغيلية تهدف إلى رفع كفاءة استخدام الموارد وتعزيز ممارسات الاستدامة داخل البنك.

وإيماناً منا بأهمية الثقافة المؤسسية، ركّزنا على بناء قدرات كوادرنا من خلال برامج تدريبية متخصّصة، وتفعيل دور فرق الاستدامة الداخلية، إضافة إلى دمج مؤشّرات الأداء المرتبطة بالاستدامة ضمن تقييم الإدارات. كما واصلنا التزامنا بالشفافية من خلال إعداد تقارير الاستدامة وفق المعايير الدولية.

نحن اليوم ننتقل بثقة من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التفعيل المؤسسي للاستدامة، ونتطلّع خلال المرحلة المقبلة إلى توسيع نطاق تطبيقها وتطوير حلول مالية مبتكرة تدعم الاقتصاد الوطني وتعزز التنمية المستدامة في الأسواق التي نعمل فيها.

*** ماذا يميّز بنك الأردن في ما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية، لا سيما وأن بنك الأردن من البنوك التي مر على تأسيسها 65 عاماً، منذ تأسيسه في العام 1960؟**

– إن ما يميّز بنك الأردن في مجال المسؤولية المجتمعية، بأنها ليست مبادرات موسمية أو نشاطات منفصلة، بل نهج مؤسّسي متجذّر في هوية البنك منذ تأسيسه قبل أكثر من 65 عاماً. فمنذ انطلاقته، إرتبط دور البنك بدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات التي يعمل فيها، وهو ما عزّز مكانته كشريك موثوق في مسيرة التنمية.

اليوم، نعمل على تطوير هذا الإرث من خلال تبنّي إطاراً استراتيجياً متكاملاً للمسؤولية المجتمعية، يُركز على إحداث أثر مستدام في القطاعات التعليمية والصحية والاجتماعية والبيئية، مع إعطاء أولوية للقطاعات والقضايا الجوهرية التي تمسّ حياة المواطنين وتعزّز التنمية والأثر المستدام وتدعم كذلك المبادرات الوطنية ذات الأولوية الاستراتيجية.

ما يميّزنا أيضاً، ربطُ برامج المسؤولية المجتمعية بأهداف الاستدامة، بحيث تكون هذه المبادرات جزءاً من نموذج أعمال البنك، وليست منفصلة عنه، إضافة إلى اعتمادنا على الشراكات طويلة الأمد مع مؤسسات المجتمع المدني لضمان استدامة الأثر.

وبفضل هذا النهج، نجح بنك الأردن في تحقيق توازن بين إرثه العريق وتطلُّعاته المستقبلية، ليواصل دوره كمؤسسة مالية مسؤولة تُسهم بفعّالية في بناء مجتمعات أكثر ازدهاراً واستدامة.

كذلك يعتمد بنك الأردن استراتيجية متكاملة في مجال المسؤولية المجتمعية تنطلق من رؤية واضحة لتعزيز التنمية المستدامة، من خلال تبنّي سياسات ومبادرات مبتكرة تُسهم في تحقيق التقدم الاجتماعي، وحماية الموارد الطبيعية، وتعزيز المرونة الاقتصادية. ويرتكز هذا التوجُّه على بناء شراكات فاعلة مع المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، بما يدعم إحداث أثر تنموي ملموس ومستدام.

ويركّز البنك في برامجه ومبادراته على دعم قطاعات التعليم والصحة والبيئة والعمل الاجتماعي والرياضي والأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب تمكين المرأة والشباب وتعزيز الشمول المالي، بما يُسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز فرص النمو وبناء القدرات في المجتمعات المحلية، بما يُواكب متطلّبات التنمية الاقتصادية الحديثة.

وفي إطار التزامه المعايير العالمية، يحرص البنك على مواءمة مبادراته مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)، وتبنّي حلولاً مبتكرة مثل التمويل الأخضر، بما في ذلك دعم القروض الصديقة للبيئة. كما يُولي البنك اهتماماً خاصاً بترسيخ ثقافة العمل التطوُّعي بين موظفيه وتعزيز دورهم في خدمة المجتمع، مما يعكس نهجاً مؤسسياً راسخاً يقوم على الاستدامة والمسؤولية.

ويجسّد هذا النهج المتكامل مكانة بنك الأردن كمؤسسة مالية مسؤولة وشريك استراتيجي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يُعزّز دوره في بناء مستقبل أكثر استدامة للأجيال المقبلة.

بنك الاردن
Bank of Jordan

تواصل معنا عبر:

+962 6 5807777
boj@bankofjordan.com.jo
www.bankofjordan.com

البنك الأهلي الأردني يفوز بجائزة أفضل مموّل للشركات الصغرى والمتوسطة لعام 2025 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

البنك الأهلي الأردني
Jordan Ahli Bank

في إنجاز جديد يُضاف إلى مسيرته الريادية، فاز البنك الأهلي الأردني بجائزة أفضل مموّل للشركات الصغرى والمتوسطة لعام 2025 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وذلك ضمن جوائز التمويل العالمية للشركات الصغرى والمتوسطة التي تُنظَّم على هامش المنتدى العالمي لتمويل الشركات الصغرى والمتوسطة، والذي عُقد في مدينة جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا بتنظيم من مؤسسة التمويل الدولية والشبكة العالمية للتمويل.

وقد تسلّم الجائزة نيابة عن البنك، عمّار السعيد، مدير دائرة الشركات الصغرى والمتوسطة، خلال حفل رسمي، في حضور نخبة من ممثلي المؤسسات المالية العالمية والجهات الحكومية والخاصة وخبراء التمويل الدوليين.

ويُعدّ البنك الأهلي الأردني الفائز الوحيد بهذه الجائزة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2025، بعد منافسة قوية خضعت فيها المؤسسات والبنوك المشاركة لعملية تقييم دقيقة وشفّافة أجرتها لجان تحكيم دولية متخصصة. وقد جاء هذا الفوز المرموق تقديراً لجهود البنك المتواصلة في دعم قطاع الشركات الصغرى والمتوسطة من خلال تقديم حلول تمويلية وإستشارية مبتكرة تُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، بما ينسجم مع إستراتيجيات التنمية المستدامة في الأردن والمنطقة.

وقد أعرب الدكتور أحمد الحسين، الرئيس التنفيذي المدير العام للبنك الأهلي الأردني عن فخره بهذا الإنجاز، قائلًا: «يمثل الفوز بهذه الجائزة تكريماً لكل عميل وشريك آمن برسالة البنك ودوره الراسخ في دعم نمو الأعمال واستدامتها والإسهام الفاعل في الاقتصاد الوطني، كما يُعزّز مكانته المرموقة بوصفه أحد أبرز الداعمين للتمويل الموجّه للشركات الصغرى والمتوسطة على المستويين المحلي والإقليمي»، مشيراً إلى أن هذا الإنجاز يُعد «محطة مهمة ضمن جهود البنك المتواصلة في دعم جميع المبادرات والفعّاليات الوطنية والعالمية الرامية إلى تمكين قطاع الشركات الصغرى والمتوسطة بوصفه ركيزة أساسية ضمن رؤية البنك وخطته الإستراتيجية الهادفة إلى بناء مجتمع وإقتصاد مزدهريْن ومستداميْن للأجيال المقبلة».

يُشار إلى أن البنك الأهلي الأردني كان أول بنك في المملكة يؤسّس دائرة متخصّصة لخدمة عملاء الشركات الصغرى والمتوسطة قبل أكثر من 19 عاماً. وقد حرص منذ ذلك الحين على تطوير باقة متنوعة من المنتجات المبتكرة والخدمات المصرفية الإلكترونية والإستشارية، إلى جانب الإستثمار في تأهيل الكوادر المتخصّصة لتقديم أفضل الحلول المصرفية المبتكرة التي تلبي إحتياجات هذا القطاع الحيوي.

كذلك، أطلق البنك مؤخراً باقة المنتجات المستدامة الخضراء وباقة الأعمال المملوكة أو المُدارة من المرأة ضمن برنامج «أنتِ» في إطار إصداره أول سند مستدام على مستوى المملكة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، مما يعكس إلتزام البنك المتواصل بتوفير شراكات إستراتيجية تعود بالنفع على العملاء والمساهمين والجهات المعنية كافة.

البنك الأهلي الأردني يتفرّد بجائـزة

أفـــضـــل ممـول للـشركـــات الصغرى والمتوسطة لعام 2025

على مستوى الشرق الأوسـط والشمـال الإفريقـي
ضمن الجوائز العالمية لمؤسسة التمويل الدولية IFC

IFC International Finance Corporation WORLD BANK GROUP

البنـك الأهـلي الأردني
Jordan Ahli Bank

أهلي

ضمان الودائع حماية للأفراد والشركات وتعزّز الثقة بالجهاز المصرفي

أكد مدير عام مؤسسة ضمان الودائع الدكتور وليد القصراوي أن المؤسسة تعمل على حماية المودعين لدى البنوك من الأفراد والشركات المقيمين وغير المقيمين، من خلال ضمان الودائع الخاضعة لأحكام القانون، بما يعزّز الثقة بالجهاز المصرفي ويدعم الإستقرار المالي في المملكة.

وقال القصراوي: إن الحدّ الأعلى للضمان يبلغ خمسين ألف دينار لكل مودع لدى كل بنك، وهو السقف المعتمد قانوناً كتعويض فوري، منوّهاً أن ما نسبته 98 % من العملاء المودعين تقل أرصدتهم عن خمسين ألف دينار.

وشدّد القصراوي على أن المودع يستفيد من ضمان ودائعه بغضّ النظر عن عدد الحسابات التي يملكها؛ إذ تُعامل جميع حسابات الشخص لدى البنك الواحد وفروعه حساباً واحداً عند إحتساب مبلغ الضمان، أما إذا كان لديه ودائع لدى أكثر من بنك، فإن الضمان يُحتسب لكل بنك على حدة ضمن الحدّ الأعلى المقرّر لكل مودع لدى كل بنك.

وفي ما يلي نص المقابلة:

مدير عام مؤسسة ضمان الودائع، الدكتور وليد القصراوي

1 – أقرّت مؤسسة ضمان الودائع خطّتها الإستراتيجية للأعوام 2026 – 2028 لتكون المؤسسة أنموذجاً يُحتذى به في مجال ضمان الودائع على المستوى الإقليمي والدولي، كيف يتم العمل على تحقيق أهداف هذه الخطة؟

– تنطلق مؤسسة ضمان الودائع في عملها من رؤية طموحة تتمثل في أن تكون أنموذجاً يُحتذى به على المستويين الإقليمي والدولي، وهي رؤية تعكس توجهاً مؤسسياً يقوم على التطوير المستمر وتعزيز الجاهزية للإضطلاع بمهامها القانونية في ضمان الودائع، وتصفية البنوك، والمساهمة في معالجة أوضاع البنوك التي تواجه مشكلات ذات أثر جوهري في مراكزها المالية. وفي هذا السياق، إعتمد مجلس إدارة المؤسسة الموقَّر الخطة الإستراتيجية للأعوام 2026–2028، لتشكل إطاراً ناظماً لأولويات المؤسسة خلال المرحلة المقبلة، انطلاقاً من رسالتها المتمثلة في حماية المودعين لدى البنوك من خلال ضمان ودائعهم، بما يُسهم في تشجيع الإدّخار وتعزيز الثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الإستقرار المصرفي والمالي في المملكة.

وقد عكست هذه الخطة توجهاً مؤسسياً متكاملاً لتحديث البنية الإدارية والتشغيلية والتقنية، والإرتقاء بكفاءة الإجراءات، وتعزيز التعاون والتوعية، وترسيخ قيم النزاهة والشفافية والمسؤولية والتميُّز والتعلُّم المستمر والعمل بروح الفريق الواحد. وفي هذا الإطار، شكّل تطوير المؤسسة لأنظمتها وتحديثها أحد المحاور الرئيسة في تنفيذ الخطة، حيث عملت المؤسسة على استكمال مراحل متقدمة من أتمتة أنظمتها الداخلية، إلى جانب تطوير مشروع شاشة بيانات العميل (SCV)؛ بما يعزّز سرعة الإستجابة، ودقّة التنفيذ، وكفاءة

الجاهزية المؤسسية، ويكرّس مكانة المؤسسة كنموذج مؤسسي متقدم في مجال ضمان الودائع.

2 – تهدف المؤسسة، حسب القانون، إلى حماية المودعين بضمان ودائعهم لدى البنوك:

■ ما هو مستوى أو سقف الحماية؟

– وفق قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (33) لسنة 2000 وتعديلاته، تعمل المؤسسة على حماية المودعين لدى البنوك، من الأفراد والشركات، المقيمين وغير المقيمين، من خلال ضمان الودائع الخاضعة لأحكام القانون، بما يعزّز الثقة بالجهاز المصرفي ويدعم الإستقرار المالي في المملكة.

ويبلغ الحدّ الأعلى للضمان خمسين ألف دينار لكل مودع لدى كل بنك، وهو السقف المعتمد قانوناً كتعويض فوري. علماً أن ما نسبته 98 % من العملاء المودعين تقل أرصدتهم عن خمسين ألف دينار.

■ هل يمكن للشخص الإستفادة من ضمان الوديعة بغض النظر عن عدد الحسابات أو عدد البنوك التي يودع بها؟

– يستفيد المودع من ضمان ودائعه بصرف النظر عن عدد الحسابات التي يملكها، إذ تُعامل جميع حسابات الشخص لدى البنك الواحد وفروعه حساباً واحداً عند إحتساب مبلغ الضمان. أما إذا كان لديه ودائع لدى أكثر من بنك، فإن الضمان يُحتسب لكل بنك على حدة ضمن الحد الأعلى المقرر لكل مودع لدى كل بنك. كذلك، إذا كان الحساب مشتركاً بين شخصين أو أكثر، يوزع مبلغ الضمان بينهم بحسب نسبة حصصهم، وإن كانت النسب غير محدّدة، تُعتبر جميع الحصص متساوية على ألّا يزيد مجموع ما يقبضه الشخص الواحد على الحد الأعلى لمبلغ الضمان المقرر قانوناً. كما يُجرى التقاص بين ودائع العميل وإلتزاماته تجاه البنك قبل تحديد مبلغ الضمان المستحق.

3 – هل ما ينطبق على الودائع في البنوك التجارية يسري أيضاً بالشروط نفسها، على الودائع لدى البنوك الإسلامية؟

– من حيث المبدأ، تسري أحكام الضمان على الودائع لدى البنوك الإسلامية أيضاً، لكن ليس بصورة مطابقة لما يطبّق على البنوك التجارية، بل ضمن إطار قانوني خاص يراعي طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

فقد نص القانون صراحة على إنشاء صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية، تتولّى المؤسسة إدارته على أساس الوكالة بالأجر ويقوم على مبدأ التكافل والتعاون. كما ميّز بين أنواع الحسابات لدى البنك الإسلامي، فأخضع حسابات الائتمان وحسابات الإستثمار المشترك لأحكام الضمان، في حين إستثنى حسابات الإستثمار المخصّص أو ما في حكمها من الودائع الخاضعة للضمان. كذلك نظّم القانون تغطية إلتزام الضمان من خلال محفظتين مستقلتين داخل الصندوق، بما يعكس خصوصية كل نوع من هذه الحسابات وطبيعته القانونية والشرعية. وبذلك، فإن حماية المودعين لدى البنوك الإسلامية قائمة ضمن إطار قانوني متخصّص يوازن بين متطلّبات الضمان وأحكام الشريعة وطبيعة العقود المبرمة.

4 – كيف يتم التعامل مع الودائع لدى البنوك التي يتم بينها الإندماج أو الإستحواذ، لا سيما وأن السوق المصرفية الأردنية شهدت، في السنوات الأخيرة، عمليات إندماج عديدة؟

– في حالات الإندماج أو الإستحواذ، يبقى الضمان – ما دام كل بنك محتفظاً بترخيصه وشخصيته القانونية المستقلة – على أساس «لكل مودع لدى كل بنك» على حدة. أما عند إكتمال أعمال الإندماج، وصدور قرار البنك المركزي بإلغاء ترخيص البنك المندمج أو البنك الذي إنتقلت أعماله، بحيث تصبح الودائع قانوناً لدى البنك الدامج الذي إنتقلت إليه موجودات ومطلوبات البنك، فإنها تُعامل عندئذٍ بوصفها ودائع لدى بنك واحد، ويُطبّق عليها سقف الضمان على هذا الأساس. وعليه، فإن المعيار الحاكم ليس مجرّد بدء إجراءات الإندماج، وإنما الوضع القانوني النهائي للودائع والبنك الذي أصبحت قائمة لديه قانوناً.

5 – ترتبط المؤسسة بعلاقات وثيقة مع المؤسسات النظيرة لها في عدد من الدول العربية، كيف تقيّم التعاون مع هذه المؤسسات؟ وكيف تصف التجربة الأردنية قياساً بالتجارب العربية والإقليمية في مجال ضمان الودائع؟

– تعد المؤسسة عضواً فعّالاً في الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) من خلال عضويتها في المجلس التنفيذي للهيئة وفي مختلف اللّجان المنبثقة عنه، كما وأن للمؤسسة دوراً رياديّاً في تأسيس ورئاسة اللجنة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) في الهيئة، وتشارك المؤسسة في العديد من الفعّاليات الإقليمية والدولية في مجال ضمان الودائع، وفي فرق العمل منها فريق العمل لتحديث الدليل الإرشادي للمبادئ الأساسية لأنظمة ضمان ودائع فعّالة بما يُساهم في تبادل المعرفة والخبرات وتعزيز التعاون الدولي. كما أبرمت المؤسسة مذكّرات تفاهم مع مؤسسات ضمان ودائع منها المغرب وتونس وفلسطين والعراق، وقد تم إستقبال الوفدين التونسي والعراقي في مبنى المؤسسة وذلك ضمن إطار التعاون المستمر وتعزيز القدرات والكفاءات بين المؤسسة ومؤسسات ضمان الودائع.

ضمان الودائع

ضمان لمستقبل مدخراتك

مدير عام الشركة الأردنية لضمان القروض عدنان ناجي:

«ضمان القروض» لها دور تنموي ومحوري في دعم الإقتصاد الوطني الأردني

قال مدير عام الشركة الأردنية لضمان القروض عدنان ناجي: «إن الشركة تولي المشاريع الناشئة إهتماماً خاصاً نظراً إلى دورها في الإبتكار وتحفيز النمو الإقتصادي».

وأضاف ناجي: «إن قيمة الضمانات المقدمة لهذه المشاريع بلغت حوالي 27.2 مليون دينار استفادت منها 241 شركة ناشئة، وذلك في إطار تطوير البرامج بالتعاون مع البنوك والشركاء لدعم هذا النوع من المشاريع وتعزيز فرص حصولها على التمويل» ، مؤكداً في مقابلة مع مجلة – «إتحاد المصارف العربية» – «أن الشركة تؤدي دوراً تنموياً محورياً في دعم الإقتصاد الوطني من خلال تسهيل وصول المشروعات المايكروية والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، عبر برامج ضمان القروض التي تقلل من المخاطر الائتمانية على البنوك والمؤسسات المالية، ويُسهم ذلك في تمكين هذه المشاريع من التوسع وزيادة قدرتها الإنتاجية وتوفير فرص عمل جديدة.

كما تعمل الشركة على دعم الصادرات الوطنية من خلال برنامج ضمان ائتمان الصادرات الذي يوفر الحماية للمصدرين الأردنيين من مخاطر عدم السداد، مما يشجع الشركات على التوسُّع في الأسواق الخارجية وتعزيز تنافسية المنتجات الأردنية عالمياً» .

وفي ما يلي نص المقابلة:

عدنان ناجي، مدير عام الشركة الأردنية لضمان القروض

■ **كيف تصف الدور التنموي للشركة الأردنية لضمان القروض في جانبي المشروعات الصغيرة والمتوسطة وضمان ائتمان الصادرات؟**

– تؤدي الشركة الأردنية لضمان القروض دوراً تنموياً محورياً في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تسهيل وصول المشروعات المايكروية والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، عبر برامج ضمان القروض التي تقلّل من المخاطر الائتمانية على البنوك والمؤسسات المالية. ويُسهم ذلك في تمكين هذه المشاريع من التوسُّع وزيادة قدرتها الإنتاجية وتوفير فرص عمل جديدة.
كما تعمل الشركة على دعم الصادرات الوطنية من خلال برنامج ضمان ائتمان الصادرات الذي يوفر الحماية للمصدّرين الأردنيين من مخاطر عدم السداد، مما يُشجع الشركات على التوسُّع في الأسواق الخارجية وتعزيز تنافسية المنتجات الأردنية عالمياً.

■ **وقّعت الشركة اتفاقية كفالة لتمويلات القطاع الزراعي، كيف تقيّم إقبال المزارعين على الاستفادة من كفالات القروض؟ وما هو حجم القروض التي استفادت وعددها؟ وما دور هذه القروض في توظيف القوى العاملة لا سيما وانها تستهدف المشاريع الريادية والمشاريع التي تملكها النساء؟**

– تحرص الشركة الأردنية لضمان القروض على دعم القطاعات الإنتاجية الحيوية، ومن بينها القطاع الزراعي الذي يُعد من الركائز الأساسية للأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية. وقد شهدت برامج كفالات القروض إقبالاً متزايداً من المشاريع الزراعية للاستفادة من التمويل الميسر الذي يُتيح للمزارعين تطوير عمليات الإنتاج وتحديث التقنيات المستخدمة في الزراعة.

وتُسهم هذه القروض في تمكين المشاريع الريادية والمشاريع التي تقودها النساء من الحصول على التمويل اللازم لتنمية أعمالها، مما ينعكس إيجاباً على توفير فرص عمل جديدة في المناطق الريفية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فيها، إضافة إلى دعم سلاسل القيمة الزراعية وتحسين الإنتاجية.

■ تنشط الشركة في مجال التمويل الأخضر المستدام، ما دوركم في ضمان انتشار التمويل الأخضر في الأردن؟

– تولي الشركة الأردنية لضمان القروض أهمية متزايدة للتمويل الأخضر باعتباره أحد المحرّكات الرئيسة للتنمية المستدامة. وفي هذا الإطار أطلقت الشركة برنامجاً متخصّصاً لضمان التمويل الأخضر يهدف إلى تشجيع البنوك على تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، مثل مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة إستخدام الطاقة وإدارة الموارد الطبيعية. ويُسهم هذا البرنامج في تقليل المخاطر المرتبطة بتمويل هذه المشاريع، مما يعزّز توجّه القطاع المالي نحو الاستثمار في الحلول المستدامة ويدعم التحوُّل نحو اقتصاد أخضر في الأردن.

■ قدّمت الشركة ضمانات قروض لمشاريع صغيرة ومتوسطة بقيمة 233 مليون دينار، هل يتم دراسة أثر هذه الضمانات في تمكين المشاريع من تحقيق أهدافها في التوظيف والتوسُّع؟

– تحرص الشركة الأردنية لضمان القروض على متابعة الأثر التنموي لمختلف برامجها، حيث بلغت قيمة الضمانات المقدّمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 233 مليون دينار استفادت منها حوالي 1848 شركة ومشروع في العام 2025. وتسعى الشركة من خلال هذه البرامج إلى تمكين المشاريع من التوسع وزيادة إنتاجيتها وتوفير فرص عمل جديدة، إلى جانب تعزيز قدرتها على الاستدامة والنمو في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد ساهمت هذه الضمانات في دعم واستدامة ما مجموعه 31675 فرصة عمل قائمة داخل الشركات المستفيدة، إضافة إلى إيجاد نحو 4493 فرصة عمل جديدة خلال العام، مما يعكس الدور التنموي المهم الذي تؤدّيه برامج الضمان في تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز التشغيل.

■ شكّلت القروض للمشاريع الناشئة نحو 11% من إجمالي المشاريع بقيمة 27.2 مليون دينار، هل تفكرون بزيادة هذه النسبة؟ وكيف تقيّمون الطلب على الاقتراض من قبل المشاريع الناشئة؟

– تولي الشركة الأردنية لضمان القروض اهتماماً خاصاً بالمشاريع الناشئة نظراً إلى دورها في الابتكار وتحفيز النمو الاقتصادي. وقد بلغت قيمة الضمانات المقدمة لهذه المشاريع حوالي 27.2 مليون دينار استفادت منها 241 شركة ناشئة. وتعمل الشركة بشكل مستمر على تطوير برامجها بالتعاون مع البنوك والشركاء لدعم هذا النوع من المشاريع وتعزيز فرص حصولها على التمويل، خصوصاً في ظلّ الطلب المتزايد من رواد الأعمال على مصادر تمويل تدعم إطلاق مشاريعهم وتوسيعها.

■ اتجهتم إلى تمويل ائتمان المبيعات المحلية، رغم أن البرنامج جاء لتمويل الصادرات، ما دوافع تمويل التسويق المحلي؟ وهل يقتصر على المنتجات المحلية ام المستوردة؟

– يأتي برنامج ضمان ائتمان المبيعات المحلية استكمالاً لبرنامج ضمان ائتمان الصادرات، حيث يهدف إلى دعم الشركات الأردنية في إدارة مخاطر البيع الآجل سواء في الأسواق الخارجية أو المحلية. ويُساعد هذا البرنامج الشركات على توسيع قاعدة عملائها وزيادة حجم مبيعاتها مع تقليل مخاطر عدم السداد. ويستهدف البرنامج بشكل أساسي دعم الشركات المنتجة في الأردن وتعزيز تنافسيتها، سواء في الأسواق المحلية أم التصديرية.

■ تولي الشركة المسؤولية المجتمعية إهتماماً لافتاً، ما هي أبرز البرامج التي تنفذها الشركة؟

– تولي الشركة الأردنية لضمان القروض إهتماماً بالمسؤولية المجتمعية من خلال المشاركة في المبادرات المجتمعية والإنسانية، ودعم الأنشطة التطوُّعية التي تُسهم في خدمة المجتمع المحلي. وتنفذ الشركة مبادرات تطوُّعية عدة تُعنى بالبيئة والصحة والرياضة والتعليم والاعمال الخيرية ودعم الفعّاليات الوطنية. كما يشارك موظفو الشركة في هذه المبادرات بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، مما يُعزّز ثقافة العمل التطوُّعي والتكافل الاجتماعي.

الأردنية
لضمان القروض م.ع.م
شركة الاعمال الصغيرة الاردنية

طريقـــكم
بين التمويـــل والنمو

الشركة الأردنية لضمان القروض
Jordan Loan Guarantee Corporation

تحتاج البنوك إلى شريك يختصر المسافات ويقلل المخاطر

من خلال حلول ضمان متكاملة، تُمكّن الشركة الأردنية لضمان القروض المؤسسات المالية من توسيع محافظها التمويلية بثقة، والوصول إلى قطاعات واعدة بكفاءة.

من دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى تمكين الصادرات وتعزيز الأمن الغذائي.

نحوّل التحديات إلى فرص... ونبني جسور النمو المستدام.

mail@jlgc.com 00962-65625400 www.jlgc.com

إرتفاع حجم عمليات الدفع الإلكترونية والمؤشّرات تقارب 80 % من إجمالي التداولات

مها البهو: وعي المواطن والمستخدم المالي مهم جداً لمقاومة الهجمات السيبرانية

قالت المدير التنفيذي للشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك) مها البهو إنه من الصعب تحديد حجم التداولات الرقمية ومقارنتها بالتداولات النقدية، لكن هناك مؤشّرات على ذلك عبر نظام إي فواتيركم، حيث كانت نسبة المدفوعات الإلكترونية ما يقارب 80 % من جميع الحركات في العام 2025، بينما كانت حركات الدفع النقدي لا تتجاوز 20 % منها.

ولفتت البهو إلى أن نسب نمو الحركات المالية المنفّذة من خلال الأنظمة المملوكة من قبل شركة جوباك 62 % لعام 2025 مقارنة بالعام 2024، تمثل نحو 250 % من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة للعام نفسه.

وأكدت البهو أن التقدم التكنولوجي يقابله تطوُّر في التهديدات السيبرانية وطرقها ومخاطرها في جميع القطاعات بما فيها القطاع المالي والمصرفي والعمليات المالية، لكن إتخذنا خطوط دفاعية عدّة أولها المُستخدم المالي ووعيه وثقافته السيبرانية.

وشملت هذه الخطوات، حسب البهو، إلى جانب تطبيق أعلى معايير الأمن والحماية على الأنظمة الخاصة بالمؤسسات، التوعية بأهمية عدم مشاركة بيانات المواطنين والمستخدمين أو رمز التحقُّق لمرة واحدة، أو أي معلومة مصرفية تخصّ حساباتهم المالية.

وفي ما يلي نص المقابلة

مها البهو المدير التنفيذي للشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك)

1.غالبا ما تربطون بين إنتشار خدمات التكنولوجيا المالية وزيادة نسبة الشمول المالي:

a. هل تم إجراء دراسات تؤكد وجود العلاقة الطردية بين هذين المعيارين؟

b. ما هي أبرز المؤشّرات التي يتم رصدها لتحديد جودة خدمات التكنولوجيا المالية؟

– الأساس في تطوير حلول التكنولوجيا المالية هو الإبتكار لإيجاد حلول تعالج مشاكل تواجه فئات معيّنة من المجتمع أو من العملاء علاوة على تبسيطها وتخفيض التكاليف المرتبطة بالخدمات المالية بالشكل التقليدي لتصبح أقل كلفة مع التطوير والإبتكارعلى المستهلك النهائي، وعليه يمكن إعتبار تقديم خدمة المحفظة الإلكترونية من أوائل أشكال حلول التكنولوجيا المالية التي ساهمت وأسهمت في زيادة نسبة الشمول المالي في المملكة، من خلال السماح لمؤسسات مالية مرخصة من غير البنوك بتقديم خدمات مالية

للعملاء بطريقة تتناسب مع إحتياجات العملاء الذين يفتقرون للوصول إلى الحسابات البنكية وبالتالي زيادة نسبة الشمول المالي، كما وقد واصلت نسب الشمول المالي بالإرتفاع مع زيادة أعداد مستخدمي المحافظ الإلكترونية، ويُمكننا دعم هذه الفرضية من خلال دراسات وأبحاث عدة تم إجراؤها إقليمياً ودولياً والتي تؤكد التأثير الإيجابي للمحافظ الإلكترونية (كنوع من أنواع التكنولوجيا المالية) على نسب الشمول المالي.

كما وعزّز من نسب الشمول المالي الرقمي إطلاق خدمة كليك وبشكل مجاني للمتعاملين من الأفراد، مما حثّ العديد من العملاء على إستخدام هذه الخدمة التي يتميّز الإبتكار بها في سهولتها وخدمة تأكيد الجهة المستفيدة من التحويل قبل إجرائه، وفورية الدفعات سواء بالتحويل أو باستخدام رمز الاستجابة السريعة QR Code.

وبناء على ما سبق ومع الأخذ في الإعتبار تأثير المحافظ الإلكترونية وخدمة كليك على نسب الشمول المالي، فيُمكننا الجزم بأن حلول التكنولوجيا المالية والإبتكار تتناسب إيجابياً مع نسب الشمول المالي من خلال تقديم حلول مالية مبتكرة تلبي متطلّبات لفئات معينة من العملاء أو تحد من عوائق تقديم خدمات مالية ومصرفية لهم.

من أهم المؤشّرات التي يتم قياسها هي مدى رضى المستخدم عن خدمات التكنولوجيا المالية المُتاحة، ومدى إستخدامهم لها، حيث قمنا بإجراء دراسات بالتعاون مع شركة إبسوس لتحرير ونشر تقارير متعلّقة بسلوكيات المستخدم وآرائهم حول هذه الخدمات:

https://www.jopacc.com/sites/default/files/202311-/adoption_of_digital_financial_services_final_report_en_published_1.pdf

2. التقدم التكنولوجي يُمكن أن يزيد من المخاطر السيبرانية التي تهدد العمليات المالية:

a. كيف تقيّمون إستعداد البنوك والمؤسسات المالية لحماية المستهلكين الماليين؟

b. كيف تم رصد أي مشاكل عملية واجهت المستخدمين أثناء التطبيق؟ وكيف تم وضع حلول لها؟

– إن التقدم التكنولوجي بشكل عام يقابله تطوُّر في التهديدات السيبرانية وطرقها ومخاطرها، ولا ينطبق هذا الواقع فقط على القطاع المالي والمصرفي والعمليات المالية وإنما على جميع القطاعات، وتنطبق هذه المخاطر على المستخدمين والمؤسسات والأنظمة على حد سواء.

في خصوص القطاع المالي والمصرفي، فإننا نجد أنفسنا أمام خطوط دفاعية عدة يكون أولها المُستخدم المالي ووعيه وثقافته السيبرانية، حيث إنها تشكل الخط الدفاعي الأول له. وفي المقابل على المؤسسات المالية والمصرفية وعلى المؤسسات تطبيق أعلى معايير الأمن والحماية على الأنظمة الخاصة بها. وبالتزامن مع تطوّرات التكنولوجيا ومخاطر الأمن السيبراني الجديدة التي قد تنتج معها، يقوم البنك المركزي الأردني بأنشطة عدة تستهدف القطاع المالي والمصرفي والمستخدمين، حيث إنه يقوم بإصدار تشريعات وتعليمات ومتطلّبات أمنية صارمة يلزم بها جميع المؤسسات المالية والمصرفية للحدّ والتخفيف من مخاطر الأمن السيبراني. كما يقوم بعمل دورات ومعسكرات تدريبية سيبرانية مستمرة لموظفي القطاع، وإلزامهم بعمل حملات توعوية للعملاء، إضافة الى الحملات التوعوية الدائمة والمستمرة التي يقوم بها على منصّات التواصل بهدف حماية المستهلك المالي ورفع نسبة الوعي السيبراني لديه وزيادة الثقة بأمن وأمان العمليات المالية والمصرفية المبتكرة.

لا يزال وعي المستخدم وسلوكياته هو التهديد الأكبر، وشهدنا الكثير من الحملات التوعوية من جميع المؤسسات المالية والمصرفية التي تحثّ المواطنين والمستخدمين على عدم مشاركة بياناتهم، أو رمز التحقّق لمرة واحدة، أو أي معلومة مصرفية تخصّ حساباتهم، وتركز هذه الحملات على توعية المواطنين بإطار علاقتهم مع المؤسسات المالية والمصرفية وكيفية التواصل معهم بما يضمن سرية معلوماتهم المصرفية وبياناتهم الشخصية. وقد ألزم البنك المركزي الأردني جميع المؤسسات المالية بإطلاق هذه الحملات في جميع أشكالها بما يتناسب مع هذه المخاطر، حيث نجد أن أكثر المشاكل إنتشاراً هو قيام العملاء بمشاركة بياناتهم الحساسة (مثل إسم المستخدم أو كلمة المرور أو رمز التحقّق أو الرقم السري) مع أطراف خارجية مما يعرّضهم لخطر الإستيلاء على حساباتهم وبالتالي أموالهم.

وتقوم شركة جوباك ومنذ إنشائها بعقد العديد من ورشات التوعية والتعاون مع الهيئات الدولية ومؤسسات المجتمع المحلي ومقدّمي خدمات الدفع لفئات مختلفة من المجتمع الأردني وبما يضمن حماية المستخدمين من جميع الجوانب وبشكل خاص رفع وعيهم حول مخاطر الإحتيال والأمن السيبراني.

3. أبدى العديد من الدول إهتماماً بالتجربة الأردنية:

a. ما هي مجالات التعاون لنقل جوانب متميّزة في تجارب الدول المتقدّمة في هذا المجال؟

b. مَن هي الدول التي نقلت عن التجربة الأردنية في مجال خدمات التكنولوجيا المالية؟

– بلقد قمنا بإستضافة العديد من دول العالم التي أبدت اهتماماً عالياً بتطوُّر التكنولوجيا المالية في الأردن وبالأخص في مجال أنظمة الدفع. ومن أهم الجوانب التي يتم التركيز عليها هو جواز المرور للتكنولوجيا المالية، أو ما يُعرف بـ Fintech Passporting حيث يُسمح بتطبيق حلول التكنولوجيا المالية المُطبقة مسبّقاً في دول أخرى في دولة جديدة من دون الحاجة للحصول على تراخيص إضافية أو تسهيل متطلباتها. وعلى أن يتم الأخذ في الإعتبار بالمشاكل والتحدّيات التي واجهتها الدولة الأولى والحلول التي وضعتها، ومقارنتها بسياق الدولة الثانية، وبالتالي تبنّي الحل مع إجراء تغييرات بما يناسب الدولة الثانية. كما أن عرض المشاكل التي تواجهها الدول والحلول المبتكرة التي تم تنصيبها يُسهم بشكل كبير في تبادل المعرفة والخبرات مما يُساعد في تطبيق الحلول بشكل أسهل وأسلس.

من خلال عضوية شركة جوباك في تحالف الإشتمال المالي (Alliance for Financial Inclusion – AFI) قمنا بتقديم العديد من التدريبات والإجتماعات لعدد من الدول النامية حول العديد من المواضيع المالية وكيفية تطبيقها في الأردن، من أهمّها تطوير وتطبيق أنظمة الدفع الفوري وأهميتها في تحقيق الإشتمال المالي على مستوى المملكة، حيث قمنا بإستضافة مشاركين عدة من دول عدة في ورش عمل تمت في الأردن. كما وتمت إستضافة العديد من ممثلي دول إقليمية ودولية في مقرّ شركة جوباك لتعريفهم بالتجربة الأردنية وتقييم مدى إمكانية تطبيقها في دولهم.

4. ما هي الخدمات الجديدة التي يُمكن إضافتها للخدمات التي تقدمها الشركة؟

– يتم تحديد الخدمات والأنظمة والبنى التحتية الجديدة من خلال دراسة وتقييم حاجة السوق، ومتطلّباتها، وتحدياتها، وبحث المعطيات المستجدّة مع المؤسسات المالية والمصرفية لتطوير وبناء وإدارة بنى تحتية وأنظمة رقمية مبتكرة وجديدة ترفع من كفاءة منظومة الخدمات المالية والمصرفية الرقمية وتقلّل تكاليفها وأعباءها المالية بما يخدم الإقتصاد الرقمي الوطني المستدام. أما في خصوص دعم الإبتكار ورواد الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية فيتم من خلال برامج مركز التكنولوجيا المالية – جوين، بالإضافة إلى إقامة جلسات توعوية تعليمية سنوية في محافظات المملكة وللمناطق الأقل وصولاً للخدمات المالية الرقمية والجامعات الأردنية.

وقد قامت شركة جوباك بإطلاق منظومة التعرف على العملاء إلكترونيا eKYC، ويتم حالياً تطوير خدمات تعزيز وتوثيق رقمي إضافية على هذه المنظومة بالتعاون مع البنوك والبنك المركزي الأردني.

كما وتم إطلاق خدمات رقمية لتعزيز هوية المستفيد Payee Confirmation سواء بتأكيد رقم الآيبان، أو رقم المحفظة الإلكترونية.

وتعمل جوباك حالياً مع البنوك والمختبر التنظيمي في البنك المركزي لإطلاق خطابات الضمان الرقمية eLG، بالإضافة إلى عملها مع وزارة العدل لإطلاق خدمة مبتكرة لتعزيز التعاملات ما بين البنوك ومقدمي خدمات الدفع مع المحاكم في المملكة.

5. بالأرقام، ما هو حجم التداول الإلكتروني للأموال في الأردن مقارنة بأساليب التداول التقليدية؟

– من الصعب تحديد حجم التداولات التقليدية (الكاش) لعدم تسجيلها، بعكس خدمات الدفع الرقمية التي يُمكن دارستها وتحليلها ومتابعتها وتقييم أدائها وتأثيرها على عجلة دوران النقد. لكن بإستطاعتنا أخذ حركات نظام إي فواتيركم كمثال لقياس الفرق، ففي سنة 2025 كانت نسبة المدفوعات

الإلكترونية ما يقارب 80 % من جميع الحركات، بينما كانت حركات الدفع النقدي لا تتجاوز 20 % منها.

وقد بلغت نسب نمو الحركات المالية المنفّذة من خلال الأنظمة المملوكة من قبل شركة جوباك 62 % لعام 2025 مقارنة بتلك لعام 2024 ما يمثل حوالي 250 % من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة للعام نفسه.

6. هل هناك تعاون بين جوباك والمؤسسات الحكومية الأخرى خصوصاً دائرة ضريبة الدخل والمبيعات؟

– شركة جوباك هي مشغل لأنظمة دفع، والمؤسسات الحكومية هي عملاء للمؤسسات المالية والمصرفية، فالتعاون بشكل أساسي قائم على الاستفادة من خدمات أنظمة الدفع الإلكتروني التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في المملكة لأي عميل لديها سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات خاصة وحكومية.

في إطار آخر للتعاون مع المؤسسات والدوائر الحكومية، ضمن اتفاقية ما بين وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وشركة جوباك، والتي تتيح الربط مع دائرة الأحوال المدنية والجوازات ودائرة الإقامة والحدود ودوائر أخرى لتزويد وإتاحة المؤسسات المالية والمصرفية معلومات عملائهم من ضمن إجراءات اعرف عميلك، حيث يتم إتاحة هذه البيانات بطريقة آمنة وبما يضمن الالتزام بالتشريعات ذات العلاقة، كما يتم حالياً التعاون مع وزارة العدل لأتمتة أوامر المحاكم بهدف الحفاظ على سرية معلومات الأشخاص ورفع كفاءة النظام العدلي وضمان حقوق جميع الأطراف.

كما قمنا أيضاً بأتمتة خطاب الضمان لدى البنوك وجاري العمل على تطبيقها وأتمتتها في المرحلة المقبلة لدى المؤسسات الحكومية لأغراض المشتريات الحكومية وخطابات الضمان ذات العلاقة.

ونحن على تواصل مستمر مع المؤسسات الحكومية في حال استجدت الحاجة لتطوير أو أتمتة العمليات والخدمات، بهدف الوصول لاقتصاد رقمي مستدام قادر على مواجهة التحديات ومواكبة التطورات عن طريق تحقيق التعاون ما بين القطاعين العام والخاص.

أما في خصوص دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، فيجب التنويه والتأكيد على أن الوصول لحسابات العملاء أو الإستعلام عن حركاتهم أو بياناتهم يتم بموجب أمر أصولي صادر عن المحاكم الأردنية موجّهاً للمؤسسات المالية والمصرفية فقط وليس من خلال مدراء أنظمة الدفع، وذلك بموجب التشريعات والقوانين النافذة من سرية مصرفية وحماية بيانات شخصية.

7. هل تم ربط التحويلات عبر نظام كليك مع نظام الفوترة الوطني؟ وإلى أيّ مدى تُسهم أنظمة الدفع في الحد من التهرُّب أو التجنُّب الضريبي؟

– نظام الفوترة الوطني هو نظام تمتلكه الحكومة الأردنية يلزم جميع المؤسسات والشركات والأفراد بإصدار فواتير ضريبية أصولية مقابل الخدمات المُقدمة موثّقة من نظام الفوترة الوطني بغض النظر عن طريقة الدفع لهذه الخدمة، سواء تم الدفع نقداً أو بإستخدام أي من أنظمة الدفع الإلكتروني (مثل البطاقات أو كليك/جوموبي أو أي فواتيركم) ، وبالتالي أنظمة الدفع الإلكتروني ونظام الفوترة الوطني هي أنظمة مختلفة ومنفصلة ولكل منها وظيفته الخاصة.

أما بالنسبة إلى الحد من التهرّب الضريبي، فإن أنظمة الدفع الإلكتروني غير مرتبطة بأنظمة الضرائب أو الفوترة، لكن يجب التنويه إلى أن جميع الأنظمة الرقمية ووسائل الدفع الإلكتروني تساهم في التقليل من السلوكيات المخالفة للقانون بما فيها التهرُّب الضريبي، وبما يضمن حماية جميع الأطراف مع التأكيد على أن دائرة الضريبة والدخل ليس لها أي صلاحيات للوصول إلى أي من بيانات أنظمة الدفع لدى مدراء الأنظمة (بما فيهم شركة جوباك) أو إلى حسابات العملاء لدى المؤسسات المالية والمصرفية، ولا تقوم هذه المؤسسات بالإفصاح عن أية بيانات تخص العملاء أو حساباتهم.

JOIN FINCUBATOR

Empowering Fintech Innovation in Jordan!

JOIN Fincubator is Jordan's first fintech incubator, established by JoPACC and the Central Bank of Jordan to support promising startups and entrepreneurs with tailored mentorship, regulatory guidance, and access to a real testing environment.

From Idea to Impact

Our cohorts are building the future of financial services

ميتلايف توفر مجموعة واسعة من التأمينات في السوق الأردنية

عامر عبدالمالك: تعديلات قانون الضمان رفعت الوعي بأهمية التأمين التقاعدي الاختياري

قال مدير عام شركة ميتلايف، عامر عبدالمالك: إن الشركة تقدم في السوق الأردنية مجموعة واسعة من الخدمات التأمينية تشمل على تأمينات الحياة والحوادث الشخصية والتأمينات الجماعية بما فيها الطبي.

أوضح عبدالملك في مقابلة مع مجلة «اتحاد المصارف العربية» أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في الاهتمام ببرامج التأمين التقاعدي الاختياري، وقد ظهر ذلك جلياً بين شريحة الموظفين الراغبين في تحسين دخلهم التقاعدي، وكذلك بين أصحاب الأعمال والمستقلين.

كما أشار عبدالملك إلى أن زيادة الوعي بأهمية وجود حلول تقاعدية مكملة ساهمت في تعزيز الطلب على المنتجات التي توفر استقراراً مالياً بعد التقاعد.

وفي ما يلي نص المقابلة

■ ما هي أبرز البرامج التأمينية التي تقدمها شركة متلايف في السوق الأردنية؟

– تشمل البرامج التأمينية التي تقدّمها الشركة تأمينات الحياة المرتبطة بالحماية والإستثمار والإدخار، وبرامج التأمين على الحوادث الشخصية، وبرامج التأمينات الجماعية (طبابة، حياة وحوادث شخصية).

■ كيف تستفيد شركة متلايف محلياً من كونها شركة قيادية في سوق التأمين، خصوصاً على مستوى الولايات المتحدة؟

– نقل أفضل الممارسات العالمية في تصميم المنتجات وإدارة المخاطر، والإستفادة من الخبرات الإكتوارية والرقمية المتقدمة، وتطبيق معايير حوكمة وإمتثال عالية تعزّز ثقة العملاء والجهات الرقابية، وتطوير حلول مبتكرة مبنية على تجارب ناجحة في أسواق متقدمة، مع تكييفها لتناسب خصوصية السوق الأردنية.

■ كيف يتم تقييم الوعي التأميني لدى المواطنين والشركات؟ وهل هناك برامج توعوية لرفع هذا الوعي؟

– عن طريق وكلاء الإنتاج والإصدار المرخّصين لممارسة أعمال التأمين، إلى جانب الحملات الصحية داخل الشركات، والنشرات التثقيفية الدورية، والجلسات التوعوية سواء أكانت رقمية أم وجاهية.

■ هل لوحظ إهتمام أكبر ببرامج التأمين التقاعدي بعد التعديلات على قانون الضمان الإجتماعي؟

– نعم، تمّت ملاحظة ذلك في الفترة الأخيرة، حيث كان هناك إرتفاع ملحوظ في الإهتمام ببرامج التأمين التقاعدي الإختياري، خصوصاً من

مدير عام شركة ميتلايف، عامر عبدالمالك

فئة الموظفين الراغبين في تحسين دخلهم التقاعدي، وأصحاب الأعمال والمستقلين.

وقد ساهمت التعديلات الأخيرة في قانون الضمان الإجتماعي في زيادة الوعي بأهمية وجود حلول تقاعدية مكملة، وهو ما عزّز الطلب على المنتجات التي توفر إستقراراً مالياً بعد التقاعد.

■ كيف يتم تقييم بيئة التأمين في الأردن بعد خضوع شركات التأمين لرقابة البنك المركزي الأردني؟

– لقد عزّز خضوع شركات التأمين لرقابة البنك المركزي من الإستقرار والحوكمة في القطاع، وقد إنعكس ذلك إيجاباً على جودة المنتجات والخدمات المقدّمة، وعلى متانة شركات التأمين العاملة في السوق.

■ كشركة أجنبية تعمل في السوق المحلية، كيف ترون مستقبل صناعة التأمين في الأردن؟

تعد سوق التأمين في الأردن واعدة وإيجابية، وذلك بفعل عوامل عدة، من أبرزها: النمو السكاني وزيادة الوعي المالي، والحاجة المتزايدة إلى حلول الحماية والتقاعد، والتطوّر الرقمي في تقديم الخدمات التأمينية، والبيئة التنظيمية الأكثر نضجاً وإستقراراً، وإرتفاع تكلفة الخدمات الطبية.

نبال فريحات: التأجير التمويلي أداةٌ تنموية بامتياز

مدير عام شركة الأهلي للتأجير التمويلي نبال فريحات

قال مدير عام شركة الأهلي للتأجير التمويلي نبال فريحات: "يعد التأجير التمويلي أداةً تنمويةً بامتياز فهو لا يقتصر على توسيع قاعدة التمويل، بل يمتد ليشمل تعميق العلاقة بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي.

وأكد فريحات في مقابلة مع مجلة اتحاد المصارف العربية: أن كل عملية تأجير تمويلي ناجحة تعني إدخال أصل إنتاجي جديد إلى السوق، بما ينعكس مباشرة على زيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل وتحفيز الاستثمار.

وفي ما يلي نص المقابلة:

■ ما هو موقع التأجير التمويلي ضمن القطاع المالي الأردني؟

– في ظل التحوُّلات التي يشهدها القطاع المالي في الأردن، يبرز نشاط التأجير التمويلي كأحد الأدوات التمويلية التي بدأت تكتسب أهمية متزايدة، ليس فقط بوصفها بديلاً عن القروض المصرفية التقليدية، بل كآلية أكثر ارتباطًا بالاقتصاد الحقيقي وقدرته على الإنتاج والنمو.

ومن خلال خبرتنا في السوق، نرى أن هذا النشاط أصبح يشكل مكمّلاً أساسياً للقطاع المصرفي، خصوصاً مع توسُّع قاعدة المستفيدين من التمويل، حيث يتزايد حجم النشاط بوتيرة مرتفعة، وأصبح اليوم يشكل ثاني أكبر نشاط تمويلي بعد القطاع المصرفي في السوق الاردنية.

■ ما الدور الذي يلعبه التأجير التمويلي في تمويل المشاريع الإنتاجية؟

– يستند نموذج التأجير التمويلي إلى مبدأ تمويل الأصل المنتج نفسه، بحيث يكون هذا الأصل سواء أكان معدّات صناعية، أم مركبات تشغيلية، أو أصولاً في قطاع الطاقة هو الأساس الذي تُبنى عليه عملية التمويل، هذه الخصوصية تمنح التأجير التمويلي ميزة هيكلية مقارنةً بالتمويل المصرفي التقليدي، إذ لا يعتمد بشكل كامل على الضمانات العقارية أو التاريخ الائتماني للعميل، بل على قدرة الأصل على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، ونتيجة لذلك يصبح بالإمكان تمويل شريحة أوسع من المشاريع، خصوصاً الصغيرة والمتوسطة.

■ كيف يساهم التأجير التمويلي في ربط القطاع المالي بالاقتصاد الحقيقي؟

– هذا الدور لا يقتصر على توسيع قاعدة التمويل فحسب، بل يمتد ليشمل تعميق العلاقة بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي. فكل عملية تأجير تمويلي ناجحة تعني إدخال أصل إنتاجي جديد إلى السوق، بما ينعكس مباشرة على زيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل وتحفيز الاستثمار، ومن هنا يمكن النظر إلى التأجير التمويلي كأداة تنموية بامتياز.

■ ما أبرز التحديات التي تواجه شركات التأجير التمويلي؟

– غير أن هذا الدور التنموي لا يخلو من التحدّيات حيث أن شركات التأجير التمويلي تعمل في بيئة تتأثر بشكل مباشر بتكلفة التمويل وانخفاض هوامش الربحية من أهم التحدّيات، وخصوصاً أن شركات التأجير التمويلي تعتمد بشكل رئيس على توفير مصادر الأموال من خلال الإقتراض من الجهاز المصرفي الأردني وبعض الجهات التمويلية مثل الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري، ونتيجة إرتفاع تكاليف مصادر الاموال خلال السنوات الأخيرة، نتيجة الظروف الاقتصادية العالمية وتشديد السياسات النقدية، أصبحت شركات التأجير التمويلي تواجه تحديات مرتبطة بتكلفة الأموال والتسعير وخصوصاً مع شريحة واسعة من المتعاملين بالمقارنة مع البنوك المحلية والتي تعتمد على مصادر أموال منخفضة التكلفة، خصوصاً عند التعامل والتسعير للمشاريع الكبيرة، إضافة إلى تحدّيات إجرائية وخصوصاً في ما يخص دوائر المساحة والأراضي فيما يتعلق بسرعة تسجيل الأصول والإجراءات القانونية والتقاضي فيما يخص استردادها في حال التعثُّر.

■ كيف تقيّمون دور البنك المركزي في تنظيم هذا القطاع؟

– في هذا السياق، يلعب البنك المركزي الأردني دوراً محورياً في تنظيم القطاع من خلال الإطار التشريعي الذي يحكم عمل شركات التمويل، وعلى رأسه نظام شركات التمويل، وقد أسهم هذا الإطار في وضع أسس واضحة لممارسة النشاط من حيث متطلبات رأس المال وإدارة المخاطر والحوكمه، ما عزّز من ثقة السوق في هذا القطاع وساهم في استقراره.

■ ما هي فرص تطوير القطاع من خلال التعاون مع البنك المركزي؟

– في هذا الإطار، تبرز فرص حقيقية لتعزيز دور التأجير التمويلي من خلال تعاون أوسع مع البنك المركزي الأردني، لا سيما عبر تصميم برامج تمويل موجهة لدعم القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة والنقل والسياحة وتمويل مشاريع الطاقة المتجددة، فإطلاق سلف أو خطوط تمويل مدعومة تُدار عبر شركات التأجير التمويلي يمكن أن يشكّل نموذجًا فعّالاً لتوجيه التمويل نحو الاستخدامات الإنتاجية، نظرًا لقدرة هذه الشركات على إدارة التمويل المرتبط بالأصول بكفاءة أعلى.

■ هل يحقق الإطار التنظيمي التوازن بين الرقابة والنمو؟

– رغم أهمية هذا الدور الرقابي، فإن التحدي يكمن في تحقيق التوازن بين متطلّبات الاستقرار المالي من جهة، والحاجة إلى المرونة لدعم الابتكار والتوسع من جهة أخرى، خصوصا في ظل الطلب المتزايد على تمويل المشاريع الإنتاجية.

لا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه المؤسسات الحكومية الأخرى في تشكيل بيئة عمل هذا القطاع فالتأجير التمويلي بطبيعته يعتمد على سرعة وكفاءة الإجراءات المتعلقة بتسجيل ونقل ملكية الأصول وأي تأخير في هذه الإجراءات ينعكس مباشرة على تكلفة العمليات وعلى قدرة الشركات على التوسع، مما يستدعي تعزيز التنسيق بين الجهات الرسمية لتبسيط وتسريع هذه العمليات.

كما أن محدودية الوعي العام بطبيعة التأجير التمويلي تشكل عائقًا إضافيًا أمام نمو القطاع، وهو ما يستدعي جهودًا مشتركة لتعزيز المعرفة بهذا المنتج المالي، ومن هنا، نؤكد على أهمية رفع مستوى الوعي، وتسريع الإجراءات الحكومية المرتبطة بتسجيل الأصول، وتطوير البيئة التشريعية بما يدعم كفاءة التنفيذ، لما لذلك من أثر مباشر على تحفيز الاستثمار ودعم النمو الاقتصادي.

■ كيف ترون مستقبل التأجير التمويلي في الأردن في ظل التحولات الاقتصادية والمالية الحالية؟

– في المحصّلة، يبرز التأجير التمويلي كأداة استراتيجية قادرة على إعادة تشكيل العلاقة بين التمويل والنمو في الأردن، من خلال توجيه التمويل نحو الأصول الإنتاجية وتعزيز كفاءة الاستثمار، ومع تعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتطوير الأطر التنظيمية، ورفع كفاءة الإجراءات، يمكن لهذا القطاع أن يتحوّل إلى ركيزة أساسية في دعم النمو الاقتصادي المستدام، خصوصاً في القطاعات الحيوية مثل الصناعة والنقل والطاقة.

إتحاد المصارف العربية يُحذّر جميع السلطات والمصارف في الدول العربية من مخاطر هلوسة الذكاء الإصطناعي في الحروب

يُوجّه إتحاد المصارف العربية التحذير إلى جميع السلطات والمصارف في الدول العربية من مخاطر هلوسة الذكاء الإصطناعي، لا سيما في أوقات الحرب، وخصوصاً خلال الحرب بين الولايات المتحدة وإيران في هذا العام 2026. كما نُبيّن كيفية إكتشاف ظاهرة هلوسة الذكاء الإصطناعي والتدابير الوقائية وكيفية مواجهة تأثيرها ومخاطرها على القطاع العسكري وعلى المصارف العربية والسوق العالمية. ونختم بالتوصية بإتباع السياسات والإستراتيجيات لمعالجة مخاطر هلوسة الذكاء الإصطناعي والتخفيف من آثارها.

إن هلوسة الذكاء الإصطناعي في الحروب تُخلّف آثاراً عالمية عميقة، إذ تُقوّض الثقة في الأنظمة الرقمية في مجالات التمويل والرعاية الصحية والدفاع والحوكمة. ففي الأسواق المالية، قد تُشوّه هلوسة الذكاء الإصطناعي توقعات الإستثمار، أو تُسيء تفسير قواعد الإمتثال، أو تُؤدي إلى أخطاء في التداول الآلي، مما يُسبّب في تقلباتٍ تُؤثر على الإقتصادات المترابطة. وفي مجالي الدفاع والجيوسياسة، فإن هلوسة الذكاء الإصطناعي هي أكثر خطورة، إذ يُمكن أن تُؤدي المعلومات الإستخباراتية المُضلّلة في ساحة المعركة أو الدعاية المُصطنعة إلى تصعيد النزاعات، وزعزعة استقرار المناطق، وتضليل صانعي السياسات.

إلى جانب المخاطر القطاعية، يكمن الأثر الأوسع في تآكل ثقة الجمهور، فمع إندماج الذكاء الإصطناعي في عملية صنع القرار اليومية، تُهدّد الهلوسات صمود المؤسسات التي تعتمد على هذه الأنظمة، وذلك يُولّد ضغطاً لوضع أنظمة أكثر صرامة، ومعايير دولية، ومتطلّبات للشفافية. كما وأن هلوسة الذكاء الإصطناعي في الحروب في نشر معلومات مضلّلة على نطاق واسع لها تأثير سلبي على الرأي العام عالمياً. ولا يقتصر التحدي على الجانب التقني فحسب، بل يجب سنّ تشريعات جديدة لضمان دور الذكاء الإصطناعي في تعزيز الإستقرار العالمي بدلاً من إدخال عوامل خطر جديدة.

ظاهرة هلوسة الذكاء الإصطناعي

هلوسة الذكاء الإصطناعي هي الحالات التي يقوم فيها نظام الذكاء الإصطناعي بإعطاء معلومات غير صحيحة أو ملفّقة أو مضلّلة، مع عرضها كما لو كانت حقائق. تحدث هذه الهلوسات لأن الذكاء الإصطناعي لا يُدرك الواقع تماماً؛ بل يتنبأ بالنصوص بناءً على أنماط في البيانات التي دُرِّب عليها. وعندما تظهر ثغرات في المعرفة أو غموض في التعليمات، قد يملأ النظام هذه الثغرات بتفاصيل تبدو معقولة ظاهرياً ولكنها خاطئة. على سبيل المثال، قد يختلق الذكاء الإصطناعي ورقة علمية غير موجودة، أو ينسب إقتباساً إلى غير مؤلفه، أو يصف أحداثاً لم تحدث قط. تنجم ظاهرة الهلوسة عن طريقة عمل نماذج الذكاء الإصطناعي المصمّمة لتحقيق أقصى قدر من التماسك والطلاقة، وليس بالضرورة الصدق. ونتيجة ذلك، غالباً ما تبدو الهلوسات مقنعة وذات مصداقية، مما يُشكل خطراً كبيراً خصوصاً في المجالات الحساسة كالطب والقانون والمال. وتتفاقم المشكلة بسبب إفتراض المستخدمين أن الذكاء الاصطناعي موثوق دائماً، وبذلك فإن الثقة المفرطة بالذكاء الإصطناعي تؤدي إلى مخاطر كبيرة في الواقع.

هناك جهود كثيفة للحدّ من هلوسة الذكاء الإصطناعي وذلك بإعتماد تقنيات مثل ربط النماذج بمصادر بيانات موثقة، وتحسين أساليب التدريب، وإضافة آليات للتحقق من أجوبة الذكاء الإصطناعي. ومع ذلك، لا تزال الهلوسة أحد التحدّيات الرئيسية في إستخدام الذكاء الإصطناعي بمسؤولية، مما يستوجب تعزيز المراقبة البشرية وتقييم نقدي لمخرجات الذكاء الإصطناعي وتبيان حدود هذه الأنظمة وعدم الإفراط في الإعتماد عليها والثقة بها.

كيفية إكتشاف هلوسة الذكاء الإصطناعي

يُمكن الكشف عن أخطاء الذكاء الإصطناعي بإعتماد مزيج من الأدوات التقنية، ووضع أطر للمراقبة والإشراف البشري. إن إكتشاف هلوسة الذكاء الإصطناعي هو أمر بالغ الأهمية قبل وقوع أضرار في مجالات حساسة كالتمويل والرعاية الصحية والدفاع.

تشمل طرق الكشف عن هلوسة الذكاء الإصطناعي التالي:

- **التحقق المعزّز بالإسترجاع Retrieval-Augmented Verification - RAG** وذلك بربط مخرجات الذكاء الإصطناعي بقواعد البيانات الموثوقة والتحقق مما إذا كانت المعلومات الصادرة عن الذكاء الإصطناعي تتطابق مع المصادر التي تم التحقّق منها.
- **فحوص الإتساق الدلالي Semantic Consistency Checks**: ويشمل تحليل خوارزميات مخرجات الذكاء الإصطناعي لإكتشاف التناقضات أو الإدعاءات غير المعقولة.
- أطر التقييم والمقاييس المخصّصة Evaluation Frameworks with Custom Metrics: لتقييم وقياس دقة وواقعية وتماسك وموثوقية مخرجات الذكاء الإصطناعي مما يساعد على تحديد معدلات الهلوسة كمياً.
- **المراقبة في الوقت الحقيقي Real-Time Observability Monitoring**: وذلك يشمل تتبع مستمر لإجابات الذكاء الإصطناعي للكشف عن الاجابات الشاذة أو الإنحراف عن الواقع الحقيقي.
- **المراقبة البشرية Human Validation**: قيام البشر بمراجعة مخرجات الذكاء الإصطناعي الهامة، مثل التوقعات المالية أو النصائح الطبية، من قبل الخبراء قبل إتخاذ أي إجراء بناءً عليها، مما يضمن إكتشاف الهلوسات والحد من آثارها.

وتشمل الأدوات والممارسات للكشف عن هلوسة الذكاء الإصطناعي التالي:

- **منصّات الكشف عن الهلوسة مثل TruthChecker و Guardrails AI و Factuality Evaluators.**
- **أدوات خطوط التحقّق المتبادل Cross-Verification Pipelines**: وهي أدوات فحص مخرجات الذكاء الإصطناعي ومقارنتها مع مصادر مستقلة متعددة، مثل قواعد البيانات والمستندات الموثوقة، للتأكد من دقة مخرجات الذكاء الإصطناعي.
- أدوات تقييم الثقة: وهي أدوات تقوم بتدريب أنظمة الذكاء الإصطناعي لتوفير مستويات عالية من الثقة في الإجابات.
- **أدوات مخصّصة لمجالات معينة Domain-Specific Grounding**: هناك أدوات خاصة تستخدم في مجالات التمويل والرعاية الصحية لربط نماذج الذكاء الإصطناعي بمجموعات البيانات المنسقة لتقليل مخاطر الهلوسة.

بذلك فإن عملية كشف هلوسات الذكاء الاصطناعي هي متعدّدة المستويات وتشمل التحقق الآلي، والفحوص الدلالية، وأنظمة المراقبة، والإشراف البشري. ومن خلال الجمع بين الضمانات التقنية والسياسات التنظيمية، تستطيع المؤسسات تقليل مخاطر تأثير المخرجات الملفقة من قبل الذكاء الإصطناعي للتمكن من إتخاذ القرارات الحاسمة والصائبة.

هلوسة الذكاء الإصطناعي في القطاع العسكري

تؤثر أنظمة الذكاء الإصطناعي العسكرية على قرارات الحرب، لكن الهلوسات والمخرجات الخاطئة أو الملفقة من أنظمة الذكاء الإصطناعي لها مخاطر جسيمة عند إتخاذ قرارت الحرب التي تؤدي الى الحياة أو الموت.

إنتقلت شركات مثل غوغل Google ومايكروسوفت Microsoft وأمازون Amazon وأوبن إيه آي Open AI من تجنُّب التطبيقات لعسكرية إلى السعي الحثيث لإبرام عقود لتطوير تقنيات خاصة بقطاع الدفاع، وذلك يفتح الباب أمام حقبة جديدة يتم فيها دمج تقنيات الذكاء الإصطناعي مع الخدمات اللوجستية الميدانية، وأنظمة المراقبة، والإستطلاع، وأنظمة القتال الذاتية التشغيل. كما وتعمل شركات ناشئة في مجال الدفاع، مثل أندوريل Anduril، على بناء طائرات من دون طيار ذاتية التشغيل بالكامل، بينما تُطور شركات راسخة مثل بوينغ Boeing وكراتوس Kratos أنظمة مساعدة للطائرات المقاتلة مدعومة بالذكاء الإصطناعي.

إن هلوسة أنظمة الذكاء الإصطناعي، التي تُولّد معلومات خاطئة أو مُضلّلة، هي خطيرةً للغاية في العمليات العسكرية. فعلى عكس أخطاء الذكاء الإصطناعي في خدمة العملاء في القطاعات الاخرى، فإن هلوسة الذكاء الإصطناعي في الحرب قد تُؤدي إلى قتل المدنيين خطأً، أو إستهداف الحلفاء عن طريق الخطأ، أو تزويد القادة بمعلومات إستخباراتية غير دقيقة في ساحة المعركة. وتعمل مبادرة كاليبريت إيه آي CalibrateAI التابعة للجيش الأميركي وشركات مثل برايمر إيه آي Primer AI على الحدّ من هذه الهلوسة، ولكن لا يوجد نظام موثوق به تماماً حتى الآن لمواجهة مشكلة هلوسة الذكاء الإصطناعي كلياً.

وتشمل المنصّات العسكرية الذاتية التشغيل المعرضة للهلوسة الناتجة عن الذكاء الإصطناعي التالي:

- **كراتوس إكس كيو58- فالكيري Kratos XQ-58 Valkyrie:** وهي طائرة مسيّرة شبه مستقلة.
- **غوست أربعة Ghost 4 من شركة أندوريل Anduril:** وهي طائرة من دون طيّار ذاتية التشغيل بالكامل قادرة على المراقبة المستقلة وتتبع الأهداف.
- **بوينغ لويال وينغمان Boeing Loyal Wingman:** وهي طائرة مرافقة لطائرة أخرى مقاتلة تعتمد على الذكاء الإصطناعي.
- **طائرة هاربي Harpy التابعة لشركة أي إيه أي IAI:** وهي طائرة إنتحارية من دون طيّار تقوم بمطاردة وتدمير رادارات العدو بشكل مستقل.

إن إستخدام الذكاء الإصطناعي في القطاع العسكري هو فرصة وخطر في آنٍ واحد، فبينما يُعد الذكاء الإصطناعي بالسرعة والكفاءة في الحروب، فإن هلوسات الذكاء الإصطناعي دون رقابة قد تؤدي إلى عواقب وخيمة. ويتوقف مستقبل الأمن العالمي على كيفية تنظيم الدول لهذه التقنيات والتحكم بها لتفادي الإنزلاق في عصر الحروب الذاتية التشغيل بالكامل.

هلوسات الذكاء الإصطناعي في الحرب بين الولايات المتحدة وإيران

إن الحرب بين الولايات المتحدة وإيران في هذا العام 2026، تم فيها إستخدام الذكاء الإصطناعي على نطاق واسع لمعالجة بيانات ساحة المعركة، وقد تم إستخدام الطائرات من دون طيّار ذاتية التشغيل، والإستهداف بمساعدة الذكاء الإصطناعي، مما جعل الصراع بين الولايات المتحدة وإيران أول «حرب ذكاء إصطناعي» على النطاق الواسع. وبينما حسّن الذكاء الإصطناعي السرعة والكفاءة، فقد أثار أيضاً مخاوف جدية حيال الخسائر في صفوف المدنيين.

تشمل إستخدامات الذكاء الإصطناعي في الحرب بين الولايات المتحدة وإيران في العام 2026 التالي:

- **معالجة البيانات والإستخبارات:** أكد الجيش الأميركي إستخدام أدوات الذكاء الإصطناعي المتقدّمة لتحليل كميات هائلة من صور الأقمار الإصطناعية، ومعلومات الإستخبارات الإلكترونية، وبيانات الإتصالات الميدانية. وقد ساعد الذكاء الإصطناعي القادة على تحديد الأنماط وترتيب أولويات التهديدات بسرعة أكبر من قدرة المحلّلين البشر.
- **أنظمة الإستهداف:** إستُخدمت أنظمة الإستهداف المدعومة بالذكاء الإصطناعي لإختيار مواقع الضربات. وقد أثار هذا الأمر جدلاً واسعاً بعد حوادث مثل غارة فبراير/شباط 2026 على مدرسة شجرة طيبة للبنات في ميناب في إيران، والتي أسفرت عن مقتل أكثر من 160 مدنياً. ورأى النقاد أن الإعتماد على الذكاء الإصطناعي يزيد من خطر الخطأ في تحديد ضربات الحرب.
- **الطائرات المسيّرة الذاتية التشغيل والمراقبة:** تمّ نشر أنظمة مثل الطائرات المسيّرة شبه ذاتية التشغيل «الرفيق الأمين»

• ومنصّات الإستخبارات والمراقبة والإستطلاع الذاتية التشغيل بالكامل. وتستطيع هذه الطائرات المسيّرة تتبّع الأهداف ومراقبتها.

• **نسيق العمليات:** تم دمج الذكاء الإصطناعي في العمليات الأميركية، وقد ساهم ذلك في تبسيط الخدمات اللوجستية وتحرُّكات القوات والأمن البحري في الخليج العربي، وخصوصاً حول مضيق هرمز.

وتشمل المخاطر المتعلّقة بإستخدام الذكاء الإصطناعي في الحرب بين الولايات المتحدة وإيران في العام 2026 التالي:

• **الخسائر المدنية:** تم إلقاء اللوم على هلوسات الذكاء الإصطناعي والمخرجات الخاطئة والمضلّلة للذكاء الإصطناعي في إستهداف المدنيين خطأً في الحرب على إيران.

• **غياب المساءلة:** مع قيام أنظمة الذكاء الإصطناعي المستقلة بإتخاذ القرارات، هناك تساؤلات حول من يتحمّل المسؤولية عندما تؤدي أخطاء الذكاء الإصطناعي إلى قتل المدنيين.

• **حرب المعلوماتية:** تم إستخدام الذكاء الإصطناعي أيضاً في الحملات الدعائية، حيث تم توليد مقاطع فيديو وروايات إصطناعية للتأثير على الرأي العام في كل من الولايات المتحدة وإيران.

وقد أظهرت الحرب بين الولايات المتحدة وإيران في العام 2026 قوة الذكاء الإصطناعي في القطاع العسكري ومخاطره، فبينما ساهم الذكاء الإصطناعي في تسريع عملية إتخاذ القرارات وتعزيز المراقبة، فقد أدى أيضاً إلى مخاطر نتيجة الإعتماد المفرط على الذكاء الإصطناعي في القرارات المصيرية. وعليه، فهناك حاجة مُلحّة إلى تنظيم دولي، وإشراف بشري، وضمانات حيال الإختلالات في إستخدام الذكاء الإصطناعي في الحروب.

مخاطر هلوسة الذكاء الإصطناعي على المصارف العربية

تشكل هلوسات الذكاء الإصطناعي مخاطر كبيرة على المصارف العربية، لأنها قد تؤدي الى رؤى مالية خاطئة، أو تسيء تفسير المتطلّبات التنظيمية، أو تُنتج بيانات إمتثال ملفّقة، مما يحد من الثقة والإستقرار والدقة في القطاع المصرفي.

تشمل المخاطر الرئيسية التي تواجه المصارف العربية من هلوسات الذكاء الإصطناعي التالي:

• **أخطاء في الإمتثال التنظيمي:** تعمل المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية عموماً ضمن أطر صارمة تحددها البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية. وقد يؤدي أيّ خطأ في نظام الذكاء الإصطناعي إلى تغيير قواعد الإمتثال، مما قد يتسبّب في إنتهاكات أو غرامات أو الإضرار بسمعة المصارف.

• **التحليل المالي الخاطئ:** إن إستخدام أنظمة الذكاء الإصطناعي في إدارة المخاطر والتنبؤ بالإستثمار قد ينجم عنه أخطاء في تفسير البيانات المالية الإقليمية، مما يؤدي إلى قرارات إقراض أو إستراتيجيات خاطئة.

• **تضليل العملاء:** يُمكن لبرامج الدردشة الآلية المدعومة بنماذج لغوية تقديم إجابات ملفّقة حول شروط القروض أو الرسوم أو سياسات الحساب، مما يؤدي إلى تآكل ثقة العملاء وتعريض المصارف لمشاكل مع العملاء.

• **تحديات اللغة العربية:** تتفاقم مخاطر هلوسة الذكاء الإصطناعي بسبب النقص في البيانات باللغة العربية. فاللهجات ومحدودية قواعد البيانات المالية تزيد من هلوسة الذكاء الإصطناعي.

• **أمن المعلومات والدعاية:** في أوقات التوتر الجيوسياسي، يمكن إستغلال المخرجات الوهمية للذكاء الإصطناعي في حملات التضليل التي تستهدف المصارف العربية، مما يقلّل الثقة في الأنظمة المالية.

إن إستخدام الذكاء الإصطناعي في المصارف يؤدي الى مخاطر هيكلية قد تُزعزع الإمتثال، وثقة العملاء، والنزاهة المالية. ويكمن الحل في الإعتماد على البيانات الموثوقة، والأطر التنظيمية القوية، والأنظمة التي تُشرك العنصر البشري لضمان حسن إستخدام الذكاء الإصطناعي.

مخاطر هلوسة الذكاء الإصطناعي على الأسواق العالمية

تُشكّل هلوسات الذكاء الإصطناعي مخاطر كبيرة على الأسواق العالمية، وخصوصاً في أسواق الأسهم والسلع والعملات. إن أدنى هلوسة يُمكن أن تُؤدي إلى مشاكل واسعة النطاق، على سبيل المثال، قد يُسيء إستخدام الذكاء الإصطناعي في أنظمة التداول قراءة الأخبار الجيوسياسية، أو يُعطي علاقة زائفة بين أسعار النفط والأحداث الإقليمية، أو يُنتج توقعات أرباح مُزيّفة. هذه النتائج، إذا ما إعتمد عليها المستثمرون أو منصّات التداول الآلي، يُمكن أن تُؤدي إلى عمليات بيع مفاجئة، أو إرتفاعات مصطنعة، أو أزمات سيولة.

إلى جانب أخطاء التداول المباشرة، تُهدّد هلوسات الذكاء الإصطناعي أيضاً الإمتثال التنظيمي وثقة المستثمرين. فقد

تُعرّض التقييمات الخاطئة للمخاطر أو تقارير الإمتثال المُلفّقة المؤسسات لغرامات وتشويه سمعتها. وفي الأسواق العالمية حيث تُعدّ الثقة والشفافية أمور أساسية، قد تُؤدي هلوسات الذكاء الإصطناعي إلى تآكل الثقة في الأنظمة المالية القائمة على الذكاء الإصطناعي، مما يُؤدي إلى إنخفاض تبنّيها أو تشديد الرقابة عليها. ويكمن الخطر النظامي في سرعة ونطاق إنتشار الهلوسات مما يُفاقم عدم الإستقرار. وللتخفيف من هذه المخاطر، يجب على المؤسسات المالية دمج الرقابة البشرية، وآليات التحقق من الحقائق القوية، وإعتماد مجموعات البيانات المحلية في عمليات الذكاء الإصطناعي، لضمان نزاهة السوق العالمية.

الإستراتيجيات والسياسات لمواجهة هلوسة الذكاء الإصطناعي

تجمع الإستراتيجيات لمواجهة هلوسة الذكاء الإصطناعي الضمانات التقنية والسياسات التنظيمية ووضع الأطر التنظيمية مما يضمن دقة مخرجات الذكاء الإصطناعي وإستخدامها بمسؤولية، لا سيما في المجالات الحساسة كقطاعات التمويل والرعاية الصحية والدفاع.

تشمل الإستراتيجيات التقنية لمواجهة هلوسة الذكاء الإصطناعي التالي:

- **إعتماد أنظمة التوليد المعزّز بالإسترجاع Retrieval-Augmented Generation:** وذلك بربط نماذج الذكاء الإصطناعي بقواعد البيانات الموثوقة بحيث تستند المخرجات إلى معلومات تم التحقق منها.
- **إستخدام خطوط التأكد من الحقائق Fact-Checking Pipelines:** تقوم تطبيقات التحقّق الآلية بمراجعة مخرجات الذكاء الإصطناعي ومقابلتها مع المصادر الموثوقة.
- **إعتماد أنظمة المراجعة البشرية Human Review Systems:** وهي أنظمة تعتمد على مراجعة بشرية للمخرجات الحساسة للذكاء الإصطناعي، مما يضمن إكتشاف الهلوسات قبل أن تسبّب الاضرار.
- **أدوات التفسير Explainability Tools:** وهي أدوات لتوفير الشفافية حول كيفية توصل الذكاء الإصطناعي إلى إستنتاجاته.
- **المراقبة المستمرة Continuous Monitoring:** تدقيق في الوقت الفعلي لمخرجات الذكاء الإصطناعي لتحديد الحالات الشاذة أو التناقضات.

تشمل السياسات التنظيمية لمواجهة هلوسة الذكاء الإصطناعي التالي:

- **وضع أطر الحوكمة:** وضع آليات واضحة للمساءلة عن قرارات الذكاء الإصطناعي.
- **التدريب والتوعية:** تثقيف الموظفين حول مخاطر الهلوسة وكيفية التعرُّف عليها، لا سيما في الأمور التي تتطلب التعامل مع العملاء.
- **ضمان معايير جودة البيانات:** فرض إستخدام مجموعات بيانات منسقة ومخصّصة لتقليل إحتمالية حدوث الهلوسة.
- **إستخدام سجلات التدقيق:** لتسجيل مخرجات الذكاء الإصطناعي والقرارات لأغراض الإمتثال.
- **تقسيم المخاطر:** الحدّ من إستقلالية إستخدام الذكاء الإصطناعي في المجالات العالية المخاطر مثل المعاملات المالية والتشخيصات الطبية.

المساعي الدولية للحدّ من مخاطر هلوسة الذكاء الإصطناعي

تشمل المساعي الدولية للحد من مخاطر هلوسة الذكاء الإصطناعي التالي:

- **فرض المبادئ التوجيهية المسؤولة للذكاء الإصطناعي:** تقوم الحكومات والهيئات التنظيمية، مثل قانون الذكاء الإصطناعي للإتحاد الأوروبي وتشريعات البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي، بوضع قواعد لضمان شفافية وأمن أنظمة الذكاء الإصطناعي وقابليتها للتدقيق.
- **إلزام إجراء إختبارات:** في ما يتعلق بمعدّلات الهلوسة والموثوقية.
- **فرض الرقابة الشديدة على قطاعات محدّدة:** تعمل الهيئات التنظيمية المالية وسلطات الرعاية الصحية ووزارات الدفاع على تطوير سياسات مصمّمة خصيصاً لإدارة مخاطر هلوسة الذكاء الإصطناعي.
- **وضع المعايير العالمية:** تدعو الهيئات التنظيمية الدولية إلى وضع معاهدات دولية لتنظيم إستخدام الذكاء الإصطناعي في الحروب والتمويل ولمنع هلوسة الذكاء الإصطناعي من التسبُّب في أزمات نظامية.

وبذلك يتطلّب التصدّي لهلوسة الذكاء الإصطناعي نهجاً متعدّد المستويات يشمل ضمانات تقنية لمنع الأخطاء، وسياسات تنظيمية

لفرض المساءلة، وأطر تنظيمية لضمان الإمتثال. وتساهم هذه الإستراتيجيات مجتمعةً في بناء الثقة في أنظمة الذكاء الإصطناعي والحماية من مخاطر المخرجات الملفقة والمضلّلة.

خارطة الطريق للمصارف العربية لمواجهة مخاطر هلوسة الذكاء الإصطناعي

على المصارف العربية التصدّي لمخاطر هلوسة الذكاء الإصطناعي من خلال تبنّي إستراتيجيات متعدّدة المستويات تجمع بين الضمانات التقنية، والحوكمة المؤسسية، والتوافق مع الأنظمة الرقابية. فعلى الصعيد التقني، يتوجّب على المصارف العربية ربط مخرجات الذكاء الإصطناعي بمجموعات بيانات مالية ورقابية موثقة، ووضع أطر مراقبة مستمرة لكشف المخرجات المشبوهة في الوقت الفعلي، وتقييم مستوى الثقة، ومراجعة إجابات الذكاء الإصطناعي قبل وصولها إلى العملاء أو الجهات الرقابية.

على الصعيد التنظيمي، يتوجّب على المصارف العربية إعتماد إشراف بشري مباشر على الإمتثال وإدارة المخاطر وأنظمة الذكاء الإصطناعي الموجهة للعملاء، لضمان إكتشاف الأخطاء قبل أن تتسبّب في أضرار للسمعة أو الوضع المالي. ويُعدّ بناء قواعد بيانات مالية عربية الأصل، مصمّمة خصيّصاً لتتوافق مع اللوائح والممارسات المصرفية الإقليمية، أمراً بالغ الأهمية، إذ يُقلّل من الأخطاء الناجمة عن نقص بيانات التدريب للذكاء الإصطناعي.

وعلى المصارف العربية وضع سياسات لتوثيق سجلات التدقيق لمخرجات الذكاء الإصطناعي، وتطبيق عمليات مراجعة منظمة، وتدريب الموظفين على التعرف على أخطاء الذكاء الإصطناعي والتعامل معها.

وعلى المصارف العربية التعاون مع البنوك المركزية والسلطات المالية الإقليمية لوضع أطر حوكمة للذكاء الإصطناعي تحدد المساءلة ومعايير الاختبار ومتطلبات الشفافية. ومن خلال الجمع بين مجموعات البيانات المحلية والرقابة الفعّالة والحوكمة الواضحة، تستطيع المصارف العربية الإستفادة من مزايا الذكاء الإصطناعي مع الحماية من مخاطر الهلوسة.

الدكتورة سهى معاد
كاتبة ومحلّلة إستراتيجية

المنصة الرقمية وتطبيق بنك القاهرة

TAP & TRACK

للشركات

حلول ذكية لإدارة نفقات الشركات

تطبق الشروط والأحكام

رقم التسجيل الضريبي 599-007-200

16990

www.bdc.com.eg

بنك القاهرة
Banque du Caire

يحيى الشنار يطالب بدفاع عربي عن المصارف الفلسطينية والاقتصاد المثقل بإجراءات قوات الإحتلال

معالي محافظ سلطة النقد الفلسطينية يحيى الشنار

طالب محافظ سلطة النقد الفلسطينية معالي يحيى الشنار اتحاد المصارف العربية بالدفاع عن القطاع المصرفي الفلسطيني والضغط على المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والجهات المعنية لإزالة القيود الإسرائيلية عنه، خصوصاً تلك التي تتعلق بطبيعة العلاقة المصرفية مع البنوك المراسلة الإسرائيلية، والمساعدة في إيجاد حلول جذرية لمشكلة فائض الشيكل.

كما طالب الشنار في مقابلة مع مجلة «اتحاد المصارف العربية»، بضرورة العمل على تشكيل غطاء لحماية البنوك الفلسطينية من الإقتحامات الاسرائيلية وحجز ومصادرة الأموال، وتشكيل مظلّة مالية لمساندة المصارف الفلسطينية نتيجة تعرُّضها للخسائر الناتجة عن الإعتداءات الإسرائيلية خصوصاً في قطاع غزة، إلى جانب حشد الدعم الدولي من أجل تعويض المصارف الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني عن تلك الخسائر التي عمد الإحتلال على تنفيذها طوال عامين من الحرب والدمار.

وأكد الشنار أهمية توفير الدعم الفني والمؤسسي وبناء القدرات للبنوك الفلسطينية للتعامل مع التحديات والبيئة عالية المخاطر في ظل حالة عدم اليقين والتقلُّبات الجيوسياسية المرتفعة، فضلاً عن أهمية تشجيع المصارف العربية على توسيع علاقاتها مع المصارف الفلسطينية من أجل تعزيز صمودها وتقليل اعتمادها على البنوك المراسلة الإسرائيلية.

وفي ما يلي نص المقابلة:

1. ما هو تقييمكم للأداء الاقتصادي، خصوصاً النقدي، في فلسطين في ظل الظروف التي تمر بها فلسطين وفي ظل التصعيد الأخير في المنطقة؟

– بشكل عام، يشهد الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة (بعد العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في العام 2023)، ويمر بأحد أصعب وأخطر المراحل، إذ تراجع أداء الأنشطة الاقتصادية كافة، حيث تم تدمير البنية التحتية في قطاع غزة بشكل شبه تام، وتقطيع أوصال الضفة الغربية من خلال البوابات الحديدية والحواجز الإسرائيلية، بالإضافة إلى التوغل الإستيطاني والرعوي الذي سيطر بشكل كبير على معظم مناطق (ج) في الضفة الغربية والتي تتواجد فيها معظم الموارد الطبيعية والزراعية للفلسطينيين.

ولا يختلف الحال كثيراً عند الحديث عن الأداء النقدي، إذ تعاني الحكومة الفلسطينية عجزاً مالياً بشكل كبير نتيجة وقف تحويل إيرادات المقاصة المصدر الرئيس والأكبر لتمويل الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى تراجع المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للإقتصاد الفلسطيني. وقد أدى ذلك إلى عدم قدرة الحكومة على دفع الإلتزامات المترتبة عليها لا سيما فاتورة الأجور والرواتب.

أما في ما يتعلق بالقطاع المصرفي الفلسطيني، فقد أظهر مرونة نسبية في التعامل مع هذه الصدمات، وذلك رغم الظروف الاقتصادية والأمنية السائدة وحالة عدم اليقين غير المسبوقة. وقد ساهمت إجراءات سلطة النقد في المحافظة على الإستقرار المالي والمصرفي من خلال تعزيز الرقابة المصرفية وإدارة السيولة، والدفع في إتجاه التحول الرقمي والدفع الإلكتروني. إلاّ أن استمرار المخاطر الحالية وتصاعد حدّة التوترات السياسية والقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، قد يكون لها تبعات سلبية على المناحي الاقتصادية والإجتماعية والسياسية وغيرها. كما يعاني القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل خاص من مشكلة العلاقة المصرفية المراسلة مع البنوك الإسرائيلية، إلاّ أنه وفق الإجراءات الإسرائيلية الجديدة فقد أصبح تجديد هذه العلاقة يتم لفترات قصيرة قد تمتد لشهور وفي أحيان أخرى لأسابيع وهو ما يفاقم حالة عدم اليقين ويزيد من المخاطر. علماً أن العلاقة المصرفية المراسلة بين البنوك الفلسطينية والإسرائيلية تُعد مسألة حيوية لعمل النظام المصرفي الفلسطيني، خصوصاً في ظلّ الاعتماد الكبير على الإستيراد من إسرائيل، تحديداً المواد الأولية والأساسية.

2. كيف ترون وضع البنوك العاملة في فلسطين في ظل القيود التي تفرضها سلطات الإحتلال على مجمل النشاطات الاقتصادية ومن ضمنها النظام المصرفي الفلسطيني؟

– لا يزال القطاع المصرفي الفلسطيني يتمتع بمرونة نسبية في التعامل مع القيود التي تفرضها سلطات الإحتلال على الإقتصاد الفلسطيني بمكوّناته كافة. فلا يزال القطاع المصرفي يتمتع بمستويات ملاءة وسيولة جيدة تسمح له بالتعامل مع التحدّيات الحالية. كما أسهمت إجراءات سلطة النقد الرامية إلى تعزيز الرقابة المصرفية وإدارة السيولة، وإستخدام التكنولوجيا المالية في إتمام المعاملات اليومية، إضافة إلى تبنّي إستراتيجية التحوُّل الرقمي والدفع الإلكتروني، وإطلاق مجموعة من البرامج التمويلية التي تستهدف القطاعات الإقتصادية الإنتاجية.

وقد حافظت البنوك على مستويات مريحة من الرسملة والسيولة، حيث بلغت أصول الجهاز المصرفي نحو 26.6 مليار دولار في نهاية العام 2025 مرتفعة بنحو 22.6% مقارنة بالعام 2023، فيما وصلت ودائع العملاء إلى نحو 21.9 مليار دولار مقارنة بحوالي 17.6 مليار دولار لسنتي المقارنة، وإرتفع إجمالي محفظة التسهيلات إلى12.7 مليار دولار. كما تبنّت البنوك سياسة تحوُّط إئتماني متحفظة، رفعت من نسب المخصّصات لتغطية الديون المتعثّرة بشكل يفوق 144%، كما بلغت نسبة كفاية رأس مال القطاع المصرفي حوالي 17.4% وهي متوافقة مع النسب الرقابية.

في المقابل، تتعرّض البنوك لجملة من المخاطر الخارجية المرتبطة مباشرة بإجراءات الإحتلال، والتي تشكّل تحدّياً حقيقياً لإستمرار الإستقرار المالي، ومن أبرزها:

* مخاطر المقاصة والعلاقات المصرفية المراسلة: حيث لا يزال غياب تجديد طويل الأجل للترتيبات مع الجانب الإسرائيلي يشكل تهديداً مباشراً لحركة المدفوعات والتجارة.
* أزمة السيولة بالشيكل الناتجة عن القيود المفروضة على تحويل الفوائض النقدية، ما يخلق ضغوطاً على البنوك ويؤثر على تكلفة الإقتراض وتمويل التجارة.
* حجز أموال المقاصة وتراكم الاقتطاعات الأحادية الجانب، مما يفاقم الضائقة المالية لدى الحكومة وهو ما ينعكس على قدرة البنوك في إدارة مخاطر الإئتمان والسيولة.
* محفظة التسهيلات في قطاع غزة التي تُواجه مخاطر عالية نتيجة الأوضاع الإنسانية والاقتصادية، بما يتطلّب حلولاً إستثنائية كإنشاء صندوق لإدارة ومعالجة الديون الفردية.

وعليه، يمكن القول إن القطاع المصرفي يتمتع اليوم بصلابة مالية جيدة وقدرة عالية على إمتصاص الصدمات، لكنه في الوقت ذاته يُواجه تراكماً في الضغوط الخارجية المرتبطة بالبيئة السياسية والاقتصادية المفروضة قسراً. وهذه الضغوط – إن إستمرت من دون حلول – قد تترجم إلى تحدّيات في السيولة وإستدامة التمويل، وتتطلّب معالجة فورية

من خلال: ضمان ترتيبات مستقرّة للمصرفية المراسلة، زيادة سقف تحويلات الشيكل، حل ملف المقاصة بصورة منتظمة ودعم معالجة محفظة غزة.

3. إلى أيّ مدى تستطيع سلطة النقد الفلسطينية أن تناور لتحقيق مكاسب لصالح الإستقرار النقدي في الاقتصاد الفلسطيني؟

– يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوّهات هيكلية مزمنة، إذ يعاني من معدلات بطالة مرتفعة وقد تكون الأعلى في المنطقة، كما تعاني الحكومة من عجز مزمن وعدم قدرة على التحكُّم بمواردها المالية، بالإضافة إلى أن معدّلات التضخُّم الحاصلة في فلسطين هي في معظمها تضخُّم مستورد من الخارج وتحديداً إسرائيل وذلك في ظل بروتوكول باريس والعلاقة القسرية التي تجبر الاقتصاد الفلسطيني على إستيراد معظم المواد الأولية والأساسية من إسرائيل. كما أن غياب عملة وطنية يمثل تحديداً أساسياً في تنفيذ السياسة النقدية وتفعيل الأدوات التقليدية لهذه السياسة.

تعمل سلطة النقد في ظل هذه البيئة عالية المخاطر والتحدّيات، ورغم ذلك فقد نجحت في السنوات السابقة في التأقلم مع التحدّيات الجديدة، وإدارة الأزمات بإختلاف أنواعها بنجاح واقتدار. ورغم إجراءات سلطة النقد الهادفة إلى المحافظة على الإستقرار المالي والنقدي، إلاّ أنها تبقى محدودة في ظل غياب أدوات السياسة النقدية اللازمة، بالإضافة إلى أن جزءاً كبيراً من التضخُّم في الاقتصاد الفلسطيني هو تضخُّم مستورد ومن الصعب التحكُّم به. ونظراً لذلك فان قدرة سلطة النقد على المناورة تبقى محدودة في ظل هذه الظروف الصعبة والمعقّدة، مقارنة بالبنوك المركزية الأخرى ذات الصلاحيات الكاملة.

4. مع دخول قانون خفض إستخدام النقد حيّز التنفيذ؟

a. هل هناك كفاءة في التعامل مع هذا القانون؟
b. هل بدأت سلطة النقد تلمس آثاره في تعزيز أدوات الدفع غير النقدي؟
c. وكيف يتوقع أن ينعكس على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام؟

– جاء القرار بقانون خفض إستخدام النقد في فلسطين للحدّ من التعامل النقدي ومعالجة مشكلة فائض الشيكل وعدم قبول إسرائيل تحويل هذا الفائض إلى البنوك المراسلة الإسرائيلية، وقد حدّد سقف المعاملات المالية التي تخضع له بـ 30000 شيكل أو ما يعادلها بالعملات الأخرى، وقد دخل هذا القانون حيّز التنفيذ بتاريخ 2026/2/25.

إن الهدف الأساسي لهذا القانون هو تعزيز إستخدام وسائل الدفع غير النقدي وتخفيض إستخدام النقد في المعاملات وإدارة المخاطر ذات العلاقة وتطوير بيئة مالية رقمية آمنة لمعالجة مشاكل السيولة النقدية التي تُواجه القطاع المصرفي الفلسطيني، وبالتالي يُتوقع أن تكون له تبعات إقتصادية إيجابية على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص. كما يُسهم هذا القانون في الحدّ من التهرُّب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي، بالإضافة إلى تعزيز الشمول المالي. إلاّ أن بعض التحدّيات قد تظهر، في المدى القصير، عند تطبيق هذا القانون لا سيما تأثر الأنشطة الاقتصادية والمنشآت الصغيرة التي تعتمد بشكل شبه كلي على التعاملات النقدية.

في المحصّلة، يُتوقع أن تواجه بعض الأنشطة الاقتصادية مجموعة من التحدّيات والصعوبات في المدى القصير عند تطبيق هذا القانون، إلاّ أن الأثر المتوقع للقانون على المدى المتوسط والطويل سيكون إيجابياً ويُسهم في تعزيز الشفافية والحدّ من التهرب الضريبي ومكافحة غسل الأموال، وهو ما يُسهم في دعم الإستقرار المالي والنقدي ويعزّز من قدرة سلطة النقد على متابعة مشكلة السيولة وفائض الشيكل.

5. في ظل الثنائية التي تعيشها البنوك في فلسطين، التأثر بالقرارات التي تتخذها سلطات الإحتلال والإمتثال للمعايير والقواعد المصرفية؟

a. ما هي الصعوبات التي تواجه سلطة النقد في إدارة السياسة النقدية؟
b. ما هي المنهجية في قياس المؤشرات التي ترصدها الهيئة في خصوص النمو المتحقق والتضخُّم؟

– في خصوص الصعوبات والتحدّيات التي تواجه سلطة النقد في إدارة السياسة النقدية، فإنها تتمثل بشكل أساسي في غياب عملة وطنية وبالتالي عدم القدرة على إستخدام أدوات السياسة النقدية

التقليدية. كما تمثل التقلّبات السياسية والإجراءات الإسرائيلية، تحدّياً أساسياً وكبيراً لسلطة النقد وتحدّ من قدرتها على إدارة السياسة النقدية، إذ تسيطر إسرائيل على المعابر والمنافذ الحدودية، كما أنها تسيطر على الموارد الطبيعية والمالية للحكومة الفلسطينية، بالإضافة إلى تحكُّمها في التعاملات المالية في ما بين القطاع المصرفي الفلسطيني والبنوك الإسرائيلية المراسلة، وهو ما يُحد من قدرة الاقتصاد على التعافي والنمو ويُحد من القدرة على التحكّم بمعدّلات التضخُّم والبطالة.

أما في خصوص منهجية قياس معدّل النمو المتحقّق في فلسطين، فهو يتم من خلال قياس التغيُّر الحاصل في حجم الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين. ويتم قياس الناتج المحلي الإجمالي، إما بطريقة الإنفاق والتي تعتمد على حجم الإستهلاك والإستثمار والإنفاق الحكومي بالإضافة إلى صافي التصدير، أو عن طريق القيمة المضافة المتحقّقة من الأنشطة الاقتصادية كافة. علماً أنه يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي بشكل ربعي وسنوي، بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة، وهو ما يُمكن خلاله حساب معدّل النمو الحقيقي ومعدّل النمو الإسمي.

أما معدّل التضخُّم فيتم قياسه من خلال إحتساب معدّل التغيُّر الحاصل في مؤشّر أسعار المستهلك في فلسطين، ويتم إحتساب هذا المؤشّر بحسب المنطقة الجغرافية (الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس)، وبحسب الأنشطة الاقتصادية وبشكل شهري.

6. كيف تقيّم التواجد المصرفي الأردني في فلسطين؟

– يُمثل التواجد المصرفي الأردني في فلسطين عاملاً مهماً ومساهماً أساسياً في المحافظة على الإستقرار المالي وتعزيز دور القطاع المصرفي في دعم صمود الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والمواطن الفلسطيني بشكل خاص، كما أن التواجد المصرفي الأردني في فلسطين ساهم في نقل وتعزيز ورفع مستوى المعرفة والتكنولوجيا المالية والخبرات المصرفية في القطاع المصرفي الفلسطيني المحلي. كما تُساهم المصارف الأردنية العاملة في فلسطين في توفير مظلة حماية للحكومة الفلسطينية في ظل التحدّيات التي تواجهها، يُضاف إلى ذلك توفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية وللمستثمرين والمواطنين على حد سواء. كما تُسهم هذه البنوك في رفع كفاءة الخدمات المالية والمصرفية المقدمة، وتُساعد في تحسين جودة هذه الخدمات وتنوعها.

وبشكل عام، فقد ساهمت المصارف الأردنية الوافدة في تعزيز صمود القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل عام، إذ شكلت أصول هذه المصارف حوالي 35 % من إجمالي حجم القطاع المصرفي في فلسطين في العام 2025.

7. ما هو المطلوب من اتحاد المصارف العربية حيال البنوك في فلسطين، كون البنوك الفلسطينية لها خصوصية في إرتباطها بالنظام المصرفي لدولة الإحتلال الاسرائيلية؟

– نظراً إلى العلاقة القسرية في ما بين المصارف الفلسطينية والنظام المصرفي الإسرائيلي وتحكُّم الإحتلال الإسرائيلي بطبيعة هذه العلاقة وبقدرة المصارف الفلسطينية على تقديم الخدمات المصرفية اللازمة للمواطنين، تبرز الحاجة هنا إلى مساندة ودعم اتحاد المصارف العربية للقطاع المصرفي الفلسطيني وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي تُعزّز الصمود:

– الدفاع عن القطاع المصرفي الفلسطيني والضغط على المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والجهات المعنية لإزالة القيود الإسرائيلية عنه خصوصاً تلك التي تتعلق بطبيعة العلاقة المصرفية مع البنوك المراسلة الإسرائيلية، والمساعدة في إيجاد حلول جذرية لمشكلة فائض الشيكل.

– العمل على تشكيل غطاء لحماية البنوك الفلسطينية من الإقتحامات الإسرائيلية وحجز ومصادرة الأموال، وتشكيل مظلّة مالية لمساندة المصارف الفلسطينية نتيجة تعرُّضها للخسائر الناتجة عن الإعتداءات الإسرائيلية خصوصاً في قطاع غزة.

– حشد الدعم الدولي من أجل تعويض المصارف الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني عن تلك الخسائر التي عمد الإحتلال على تنفيذها طوال عامين من الحرب والدمار.

– توفير الدعم الفني والمؤسسي وبناء القدرات للتعامل مع التحدّيات والبيئة عالية المخاطر في ظل حالة عدم اليقين والتقلبات الجيوسياسية المرتفعة.

– تشجيع المصارف العربية على توسيع علاقاتها مع المصارف الفلسطينية من أجل تعزيز صمودها وتقليل اعتمادها على البنوك المراسلة الإسرائيلية.

مدير عام جمعية البنوك في فلسطين بشار ياسين:
نحرص على تعزيز علاقاتنا مع مختلف المؤسسات العاملة في فلسطين
انطلاقاً من إيماننا بأهمية الشراكة في دعم الإستقرار المالي وتحفيز التنمية الاقتصادية

قال مدير عام جمعية البنوك في فلسطين، بشار ياسين: «إن الجمعية تحرص على تعزيز علاقاتها مع مختلف المؤسسات العاملة في فلسطين، سواء في القطاعين العام أو الخاص، انطلاقاً من إيمانها بأهمية الشراكة في دعم الإستقرار المالي وتحفيز التنمية الاقتصادية».

وأضاف ياسين في مقابلة مع مجلة «اتحاد المصارف العربية»: «إن الجمعية واصلت أداء دورها المحوري في تمثيل القطاع المصرفي، من خلال توسيع نطاق التعاون والتشاور مع الجهات الاقتصادية والوطنية، وعقد لقاءات وفعّاليات متخصّصة تناولت أبرز القضايا والتحدّيات ذات الصلة بالقطاع».

وأوضح ياسين: «أن التعاون شمل الوزارات والمؤسسات الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والهيئات الرقابية، ومؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب اتحادات القطاع الخاص والشركاء الإقليميين والدوليين، بما أسهم في مواءمة السياسات المصرفية مع الأولويات الوطنية، وتعزيز تبادل الخبرات، وبناء شراكات استراتيجية داعمة لتطوير العمل المصرفي وتعزيز الشمول المالي».

وفي سياق الفعّاليات الاقتصادية، أكد ياسين «أن القطاع المصرفي لعب دوراً فاعلاً في دعم مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، من خلال توفير التمويل اللازم وتعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يشهدها الاقتصاد الفلسطيني».

وفي ما يلي نص المقابلة:

مدير عام جمعية البنوك في فلسطين، بشار ياسين

■ **تعقد الجمعية سنوياً، بالتعاون مع مؤسسات فلسطينية الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب:**

أ) هل حققت هذه الفعّاليات أهدافها في نشر الثقافة المالية بين الشباب؟

– دأبت جمعية البنوك في فلسطين، بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية، وبشراكة إستراتيجية مع وزارة التربية والتعليم العالي، منذ العام 2011، على تنظيم فعّاليات «الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب»، وقد تم اعتماد شهر آذار /مارس من كل عام موعداً ثابتاً لهذه الفعّاليات، بهدف تعزيز ثقافة الشمول المالي، وتعريف الطلبة بالخدمات المصرفية، وتشجيعهم على الإدّخار. وعلى مدار السنوات، أصبحت هذه الفعّالية جزءاً مهماً من المشهد التعليمي في فلسطين، لما لها من أثر ملموس في تنمية الوعي المالي والمصرفي لدى الأطفال والشباب، وتأهيلهم للتعامل الواعي مع القطاع المالي مستقبلاً. كما أسهمت في ترسيخ مفاهيم وممارسات مالية سليمة، وتعزيز فهمهم لدور المصارف في الحياة الاقتصادية.

تطبيق «مصرفي»

وقد تطوّرت فعّاليات «الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب» بشكل مستمر، مستفيدة من تراكم الخبرات والشراكات، حيث يتم سنوياً إدماج فعّاليات وموضوعات حديثة تعكس تطورات القطاع المصرفي، لا سيما في مجالات التحوُّل الرقمي والخدمات المالية الإلكترونية، إلى جانب توظيف أدوات تفاعلية حديثة تُسهم في إيصال المفاهيم بطريقة مبسطة وجاذبة.

وفي ظل التحدّيات التي شهدتها السنوات الأخيرة، بما في ذلك القيود على الحركة وعدم انتظام الدوام المدرسي، اتجهت الجهات الشريكة إلى تبنّي حلول رقمية مبتكرة، كان أبرزها تطوير تطبيق «مصرفي»، الذي أُطلق بنسخته الأولى في العام 2022. ويُعدّ التطبيق منصّة تفاعلية تضمّ فرعاً مصرفياً افتراضياً يقدّم معلومات شاملة حول الخدمات المصرفية بأسلوب مبسّط وجاذب، إلى جانب مسابقة تفاعلية تتضمّن ألعاباً وأسئلة تُتيح للطلبة فرصة التعلُّم والمنافسة على جوائز.

وقد استهدفت فعّاليات الأسبوع المصرفي خلال السنوات الأخيرة نحو 300 ألف طالب وطالبة من مختلف المدارس الحكومية والخاصة ومدارس وكالة الغوث.

وفي العام 2025، تم تنفيذ مجموعة من الأنشطة التوعوية المتنوعة، شملت زيارات ميدانية للمدارس نظّمتها المصارف لتعريف الطلبة بالخدمات المصرفية، بالإضافة إلى تنظيم مسابقة تفاعلية عبر تطبيق «مصرفي»، بما يعزّز من تجربة التعلم التفاعلي ويرسخ المفاهيم المالية لدى الطلبة.

ونعتقد أن هذه الجهود أسهمت إلى حدّ كبير في بناء صورة أكثر وضوحاً وإيجابية عن القطاع المصرفي، وتصحيح العديد من المفاهيم النمطية، إلى جانب ترسيخ ثقافة مالية واعية لدى مئات آلاف الطلبة. وعليه، يُمكن القول إن هذه الفعّاليات نجحت بدرجة كبير ة في تحقيق أهدافها، مع استمرار العمل على تطويرها والبناء على إنجازاتها سنوياً.

ب) هل تُطوّر البنوك أدواتها في توفير الحماية المالية للشباب خصوصاً مع تحوُّل معظم الخدمات إلى الكترونية عبر التطبيقات؟

– توفر البنوك منتجات مصرفية مخصّصة للشباب لتعزيز الحماية والوعي المالي، أبرزها: حسابات توفير بفوائد تفضيلية، وحسابات جارية بدون عمولات أو برسوم منخفضة، وبطاقات خصم مباشر ومسبقة الدفع للتسوّق الآمن، وتطبيقات مصرفية رقمية لمراقبة النفقات. كما تشمل الخدمات برامج توفير آلي، وقروضاً بأسعار فائدة منخفضة لتشجيع الاستقلال المالي.

وفي غضون ذلك، تأخذ البنوك موضوع التحوُّل الرقمي في الاعتبار، لذلك فهي تطوّر باستمرار تطبيقات تتواءم مع التطوّرات التكنولوجية والمصرفية العالمية، بالإضافة إلى تطوير أدوات تعزز الأمن السيبراني، وتوفّر الأمان لمستخدمي الخدمات المصرفية، وفي مقدّمهم الشباب. كما تُسهم الجمعية بشكل فعّال في تنظيم ورش عمل وأيام مصرفية مع الجامعات والمعاهد لتعزيز التوعية المصرفية لدى الشباب.

■ ما مدى التعاون مع المؤسسات العاملة في فلسطين، لا سيما الفعّاليات الاقتصادية لضمان خدمة القطاع المصرفي الفلسطيني؟

– تحرص جمعية البنوك في فلسطين على تعزيز علاقاتها مع مختلف المؤسسات العاملة في فلسطين، سواء في القطاعين العام أو الخاص، انطلاقاً من إيمانها بأهمية الشراكة في دعم الإستقرار المالي وتحفيز التنمية الاقتصادية. وخلال عام 2025، واصلت الجمعية أداء دورها المحوري في تمثيل القطاع المصرفي، من خلال توسيع نطاق التعاون والتشاور مع الجهات الاقتصادية والوطنية، وعقد لقاءات وفعاليات متخصّصة تناولت أبرز القضايا والتحديات ذات الصلة بالقطاع.

وشمل هذا التعاون الوزارات والمؤسسات الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والهيئات الرقابية، ومؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب اتحادات القطاع الخاص والشركاء الإقليميين والدوليين، بما أسهم في مواءمة السياسات المصرفية مع الأولويات الوطنية، وتعزيز تبادل الخبرات، وبناء شراكات إستراتيجية داعمة لتطوير العمل المصرفي وتعزيز الشمول المالي.

وفي سياق الفعّاليات الاقتصادية، لعب القطاع المصرفي دوراً فاعلاً في دعم مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، من خلال توفير التمويل اللازم وتعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يشهدها الاقتصاد الفلسطيني.

وفي موازاة ذلك، عزّزت الجمعية حضورها المؤسسي وتمثيلها للقطاع المصرفي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، من خلال المشاركة في عدد من المجالس واللجان الفنية المتخصّصة ذات العلاقة بالقطاعين المالي والاقتصادي، الأمر الذي أسهم في المشاركة في صياغة السياسات وتعزيز التكامل مع مختلف الشركاء.

وبناءً على ذلك، يُمكن التأكيد أن مستوى التعاون مع المؤسسات العاملة في فلسطين يتسم بالشمولية والاستمرارية، ويشكّل ركيزة أساسية في دعم صمود الاقتصاد الفلسطيني، وتعزيز دور القطاع المصرفي كمحرّك رئيس للتنمية الاقتصادية.

■ عانت البنوك في فلسطين مصاعب كبيرة بسبب إجراءات سلطات الإحتلال التي تضيّق على الاقتصاد الفلسطيني، ما هي الاجراءات التي تتخذها الجمعية للتخفيف من هذه الآثار؟

– حجم الضغوط التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني منذ بدء الحرب على الشعب الفلسطيني في غزة بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023، وشنّ عدوان واسع على الضفة الغربية، كبير جداً، وقد تسبّب ذلك بانكماش إقتصادي غير مسبوق، كما أوضحنا سالفاً. لذلك، كانت البنوك في قلب العاصفة، من خلال إرتفاع نسبة التعثُّر، وخصوصاً في قطاع غزة مقارنة مع فترة ما قبل الحرب، الأمر الذي أرغم البنوك على اعتماد مخصّصات مالية التزاماً بمعايير المحاسبة الدولية.

كما وجدت البنوك نفسها مضطرة للتعامل مع الأزمة القائمة من خلال ضخّ سيولة إضافية لتوفير تسهيلات للقطاع العام وتمكينه من الوفاء بإلتزاماته، خصوصاً مع احتجاز الإحتلال الإسرائيلي لعائدات الضرائب (المقاصة)، والتي تشكل نحو 68 % من إجمالي إيرادات الحكومة.

وفي هذا الإطار، عملت البنوك على تأجيل أقساط فئات من المقترضين وجدولتها لمساعدتهم على الصمود في هذه المرحلة الصعبة، كما وفّرت تمويلات خصوصاً بالمشاريع الصغيرة لمساعدتها على الاستمرار، لا سيما وأن الاقتصاد في مجمله مبني على المشاريع الصغيرة.

وبناءً على ما تقدم، نشير إلى أن البنوك تحمّلت عبئاً كبيراً طوال الفترة الماضية بسبب الإجراءات الإسرائيلية في حق الاقتصاد الفلسطيني، سواء في ما يتعلق بعمليات التدمير الواسعة في قطاع غزة، أو الإجراءات القاسية في الضفة الغربية.

كل ذلك فرض واقعاً اقتصادياً معقّداً، وأرغم البنوك على اتخاذ خطوات قادت إلى جدولة العديد من القروض المقدمة للقطاع العام وموظفيه وبعض الفئات المتضرّرة، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات مصرفية للإبقاء على السيولة النقدية في السوق، وتنشيط الحالة الاقتصادية ما أمكن.

لذلك، ورغم تلك التدخلات الصعبة، فإن القطاع المصرفي لا يزال يتمتع بصلابة ومتانة واستقرار، واستطاع حتى هذه المرحلة امتصاص الصدمات، فقد بلغ حجم موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني مع نهاية العام 2025 نحو 26.6 مليار دولار، بزيادة نسبتها 15 % مقارنة مع العام 2024، كما بلغت ودائع العملاء خلال الفترة ذاتها نحو 21.8 مليار دولار، بزيادة نسبتها 16 % مقارنة مع العام 2024، بينما بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية نحو 11.5 مليار دولار، بزيادة نسبتها 4 % مقارنة مع العام 2024، مع الإشارة إلى أن حقوق الملكية بلغت مع نهاية العام 2025 نحو 2.41 مليار دولار، بزيادة نسبتها 4 % مقارنة مع العام 2024.

■ عانت البنوك الفلسطينية من أزمة تراكم «الشيقل» فـي البنوك العاملة في فلسطين:

أ) كيف تعاملت جمعية البنوك مع هذه الأزمة؟

نحن نعدّ هذه المشكلة إقتصادية وسياسية قبل أن تكون مصرفية، وهي تعكس تشوّهات في طبيعة الاقتصاد الفلسطيني وارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي من ناحية، وتحكُّم إسرائيل بحجم التدفقات النقدية بعملة الشيقل إلى السوق الفلسطينية من ناحية ثانية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

فالإحتلال الإسرائيلي هو المصدّر للعملة، وهو الذي يتحكّم بالمعابر والحدود، والمسيطر على طبيعة التبادلات التجارية بين الطرفين. لذلك، حاولت جمعية البنوك، بالتعاون مع سلطة النقد، تسليط الضوء على هذه المشكلة، سواء باتخاذ إجراءات داخلية محدودة ولفترة مؤقتة بوضع سقف للإيداعات بعملة الشيقل، أو من خلال طرح هذه القضية أمام جهات دولية وعربية للضغط على الجانب الإسرائيلي لاستقبال فائض الشيقل المتراكم في خزائن البنوك . وذلك باعتباره الطرف المصدّر للعملة، والتزاماً بما نص عليه بروتوكول باريس الاقتصادي، الإطار الناظم للعلاقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والموقع في العام 1994، والذي ينظّم العلاقة الاقتصادية بين الطرفين، بما فيها العلاقة المصرفية، وينص بشكل واضح على أن الجانب الإسرائيلي يجب أن يستقبل الفائض من عملته من السوق الفلسطينية.

جمعية البنوك في فلسطين
Association of Banks in Palestine

ب) وهل لا يزال هناك ضغوط من تراكم الشيقل وتأثير على الإستقرار المالي والاقتصادي الفلسطيني بشكل عام؟

بكل تأكيد، هذه المشكلة مستمرة ومتفاقمة، ولها تأثير مباشر على الاستقرار المالي والاقتصادي الفلسطيني. فقد وصل حجم الفائض من عملة الشيقل مع نهاية العام 2025 إلى نحو 15 مليار شيقل، مما رفع تكاليف عمليات التخزين وزيادة سقوف بوالص التأمين، إضافة إلى لجوء البنوك إلى تأمين أرصدة البنوك المراسلة الإسرائيلية لتمويل عمليات التجارة الخارجية عبر إنشاء مراكز مالية بتكاليف مرتفعة، الأمر الذي حرم البنوك والاقتصاد الفلسطيني من فرص استثمارية واعدة.

ولا يزال الجانب الإسرائيلي يرفض استقبال أكثر من (18) مليار شيقل سنوياً، ويرفض رفع هذا السقف منذ سنوات عدة، رغم أن الاقتصاد الفلسطيني نما مرات عدة منذ توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي في العام 1994.

وعليه، فإن هذه المشكلة لا تزال قائمة ومستمرة، ودون رفع إسرائيل لسقف إستقبال النقد بعملة الشيقل من الجانب الفلسطيني، فإنها ستظل حاضرة، وتترك آثاراً سلبية على الاقتصاد الفلسطيني عموماً، وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص.

■ كيف تعاملت البنوك الفلسطينية مع قانون خفض استخدام النقد؟

– هذا القانون يأتي استجابة للمتطلّبات العصرية والحديثة في العالم، بالإستغناء تدريجياً عن التبادل النقدي والتوجه نحو وسائل الدفع الإلكتروني، كما يعزّز من إجراءات الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل «الإرهاب».

وجاء إقرار هذا القانون بعد عقد ورش عمل عدة مع مختلف مؤسسات القطاع الاقتصادي والمجتمعي، لإثراء القانون في مختلف الآراء والخبرات.

ويحظّر القانون الدفع النقدي في أيّ معاملة تتجاوز قيمتها (30,000) ثلاثين ألف شيقل أو ما يعادلها بالعملات المتداولة قانوناً، على أن يتم السداد عبر وسائل دفع غير نقدية. ويُعد هذا السقف حجر الزاوية، إذ ينقل المعاملات الكبيرة إلى المسار المصرفي/الإلكتروني، ويحدّ من مخاطر تداول النقد.

وبكل تأكيد، نحن ملتزمون بالعمل في هذا القانون، وسنوفر الأرضية المناسبة لإنجاحه، وسنكون داعمين له، ونرى بأنه سيُسهم في الحدّ من غسل الأموال والتهرب الضريبي، ويعزّز الشفافية المالية، ويساعد على التحوُّل نحو الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى معالجة أزمة تكدُّس فائض الشيقل التي أثقلت كاهل الاقتصاد الفلسطيني والقطاع المصرفي.

■ هل كان هناك استجابة لدى البنوك لقانون خفض استخدام النقد، وهل انعكس إيجاباً على العمليات المصرفية والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام؟

– البنوك العاملة في فلسطين تعمل تحت سقف القانون، ونحن دعمنا إصداره أساساً، ولن نكون عقبة أمام تطبيقه، ونراه فرصة لإحداث تحوُّلات جوهرية إيجابية لصالح الاقتصاد الفلسطيني، ويزيل كثيراً من الأعباء عن كاهل القطاع المصرفي.

لكن لا بد من الإشارة إلى أن القرار بقانون رقم (4) لسنة 2026 حيال خفض استخدام النقد صدر في شباط/فبراير 2026، حيث نُشر في الجريدة الرسمية ودخل حيزّ التنفيذ قبل فترة وجيزة.

لذلك، نعتقد أنه سيترك آثاراً إيجابية على العمليات المصرفية وعلى الاقتصاد الفلسطيني، لكننا بكل تأكيد سنحتاج إلى وقت أطول للحصول على مؤشّرات واضحة في هذا الخصوص.

محمود الشوا: بنك فلسطين يرفع رأسماله إلى 350 مليون دولار في العام 2025 كخطوة نحو تعزيز القدرات التوسعية وترسيخ موقعنا كمؤسسة مالية قادرة على النمو إقليمياً رغم كافة التحدّيات

قال مدير عام بنك فلسطين محمود الشوا: إن رفع رأس مال مجموعة بنك فلسطين إلى 350 مليون دولار في العام 2025، محطة استراتيجية مفصلية تعكس وضوح الرؤية وثقة الإدارة بقدرة المجموعة على التوسع المستدام وتعزيز تنافسيتها.

وفي هذا السياق، يؤكد السيد الشوا أن هذه الخطوة لا تقتصر على تعزيز القاعدة الرأسمالية فحسب، بل تمثل رافعة حقيقية لدعم خطط النمو الإقليمي وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية، بما يُواكب التحوُّلات الاقتصادية ويستجيب لتطلعات العملاء، وترسيخ مكانتها كمؤسسة مالية رائدة قادرة على مواجهة التحديات وتحويلها إلى فرص.

مدير عام بنك فلسطين محمود الشوا

وفي ما يلي نص المقابلة:

■ **القطاع المصرفي في فلسطين يعمل في بيئة مختلفة وقواعد ثنائية بين متطلّبات الرقابة المصرفية والمعايير المحاسبية، وبين الضغوط السياسية من جهة أخرى، كيف تصف الوضع المصرفي في ظل هذه الضغوط على الاقتصاد الفلسطيني وتقييد حركته؟**

– يعمل القطاع المصرفي الفلسطيني في واحدة من أكثر البيئات تعقيداً على مستوى العالم، حيث يُواجه معادلة دقيقة تجمع بين الإلتزام الصارم بالمعايير المصرفية الدولية ومتطلّبات الرقابة، وبين تحدّيات قاهرة تفرضها الظروف السياسية والاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على حركة الأموال والتجارة والنمو الاقتصادي.

فعلى الرغم من هذه القيود، نجح القطاع المصرفي في المحافظة على متانته وإستقراره، مدعوماً بإطار رقابي حصيف تقوده سلطة النقد الفلسطينية، التي تضمن الامتثال لأفضل الممارسات الدولية في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال.

وفي ظل الحرب على غزة، برزت دلالة مهمة تعكس عمق ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي، حيث شهدت البنوك زيادة ملحوظة في ودائع العملاء. ويمكن تفسير هذا التوجُّه باعتباره تصويت ثقة واضحاً من المواطنين والشركات على متانة الجهاز المصرفي، وهو نتيجة مباشرة لإلتزام البنوك بمبادئ الحوكمة الرشيدة، والشفافية، والإفصاح، والإدارة الحكيمة للمخاطر، ما عزّز من مصداقيتها كملاذ آمن للأموال في أوقات الأزمات.

وقد أثبتت المصارف الفلسطينية قدرة لافتة على التكيّف والمرونة، حيث لعبت دوراً محورياً في دعم الاقتصاد، وتمويل القطاعات الحيوية، وتعزيز الشمول المالي، والاستثمار في التحوُّل الرقمي لتجاوز العديد من الظروف القاهرة.

■ ما هو دور البنك في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟ وكيف يساهم في تعزيز قدرتها على الاستمرار والنمو من خلال الخدمات المالية وغير المالية والشراكات المحلية والدولية؟

– يلعب البنك دوراً محورياً في دعم وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها ركيزة أساسية في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، حيث لا يقتصر دوره على تقديم التمويل التقليدي، بل يمتد ليشمل منظومة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية التي تستهدف تعزيز استدامة المشاريع وقدرتها على التطور.

فعلى الصعيد المالي، يعمل البنك على توفير حلول تمويلية متنوّعة ومصمّمة بما يناسب احتياجات المشاريع في مختلف مراحلها، سواء في مرحلة التأسيس أو التوسع أو التطوير. كما يتم تعزيز هذا الدور من خلال شراكات مع مؤسسات وجهات دولية، تُسهم في توفير قروض مساندة موجهة خصّيصاً لتمويل المشاريع الصغيرة، بما يُوسّع من قدرة البنك على دعم شريحة أكبر من أصحاب المشاريع وتسهيل وصولهم إلى التمويل بشروط ميسّرة.

أما على الصعيد غير المالي، فيقدم البنك خدمات دعم فني واستشاري متخصصة من خلال طواقم عمل مؤهلة ترافق أصحاب المشاريع بشكل مباشر، وتعمل على مساعدتهم في تطوير خططهم الإدارية والمالية وتحسين قدراتهم التشغيلية. كما ينفّذ البنك برامج تدريبية وورش عمل لبناء القدرات في مجالات مثل الإدارة المالية، والتخطيط، والتسويق الرقمي، بما يسهم في رفع كفاءة المشاريع وتعزيز جاهزيتها للنمو والاستمرار.

وفي إطار إلتزامه بتمكين المرأة الفلسطينية وتعزيز مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، يولي البنك اهتماماً خاصاً بالرياديات من خلال برنامج «فلسطينية»، الذي يوفر حزمة متكاملة من الدورات التدريبية والبرامج التمويلية الموجهة لمشاريع النساء وصاحبات الأعمال. كما يشمل البرنامج مبادرات نوعية مثل مسابقةMini MBA المخصّصة للرياديات، والتي تستهدف تطوير مهاراتهن الإدارية والقيادية، وتمكينهن من تطوير وتوسيع مشاريعهن بما يُسهم في زيادة الإنتاج وتعزيز حضور المرأة في الاقتصاد الوطني.

ويتم تنفيذ هذه الجهود ضمن إطار شراكات إستراتيجية مع عدد من الوزارات الحكومية والشركاء المحليين والدوليين، بما يضمن تكامل الأدوار وتوسيع أثر الدعم المقدم، ويُسهم في توفير بيئة أكثر تمكيناً واستدامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

■ طرح البنك برنامج التمويل «صندوق ابتكار» الذي يستهدف الشركات الناشئة، كيف تقيّم أثر هذا البرنامج على الشباب الفلسطيني اقتصادياً واجتماعياً؟

– يشكّل برنامج «صندوق ابتكار» امتداداً لرؤية بنك فلسطين في تمكين الشباب وتعزيز بيئة ريادة الأعمال، حيث نؤمن بأن الاستثمار في الرياديين ليس مجرد دعم اقتصادي، بل هو استثمار مباشر في مستقبل المجتمع الفلسطيني. وانطلاقًا من هذا التوجُّه، عملنا على تأسيس صندوق استثماري مستدام يركّز على دعم الشركات الناشئة وتمكين الشباب المبدعين، مستندين إلى ثقة راسخة بقدرات المجتمع الفلسطيني، وبالطاقة الكبيرة التي يمتلكها الشباب في تحويل التحديات إلى فرص حقيقية للنمو والابتكار.

نؤمن بأن الشباب هم في طليعة بناء المستقبل، ولذلك نحرص على توجيه استثماراتنا نحو القطاعات الأكثر تأثيرًا واستدامة، وعلى رأسها التكنولوجيا المالية والحلول الرقمية المبتكرة، والذكاء الإصطناعي التي ستسهم في تسهيل حياة المواطنين وتعزيز كفاءة الاقتصاد.

ولا يقتصر دور الصندوق على التمويل فقط، بل يمتد ليشمل فتح آفاق جديدة أمام هذه الشركات الناشئة للوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، لأننا نرى أن الابتكار الفلسطيني يستحق أن يُروى للعالم، وأن قصص نجاح شبابنا يجب أن تتحوّل إلى نماذج ملهمة على المستوى العالمي.

وفي إطار هذا التوجُّه المتكامل، بادرنا أيضاً إلى تأسيس حاضنة الأعمال «إنترسيكت»، التي تُعنى باحتضان الأفكار الريادية الخلّاقة لدى الشباب الفلسطيني، والعمل على تطويرها وتحويلها إلى مشاريع إنتاجية مستدامة، لا سيما في المجال التكنولوجي. وتوفّر الحاضنة بيئة داعمة تشمل الإرشاد والتدريب والتشبيك، بما يتيح للرياديين الوصول إلى مختلف مصادر التمويل على المستويين المحلي والدولي، ويعزز فرص نجاحهم ونمو أعمالهم في أسواق تنافسية.

■ ما مدى اهتمام البنك بملف المسؤولية المجتمعية؟ وما هي أبرز مشاريع البنك في هذا المجال؟

– يُولي بنك فلسطين ملف المسؤولية المجتمعية أهمية استراتيجية كجزء أصيل من هويته المؤسسية، وليس كمبادرات موسمية أو نشاطات جانبية، حيث يُخصّص البنك جزءاً من أرباحه السنوية لدعم برامج ومشاريع ذات أثر تنموي مستدام.

وينطلق البنك في هذا التوجُّه من رؤية شمولية ترتكز على تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما ينسجم مع دوره الوطني في دعم صمود المجتمع الفلسطيني، خصوصاً في ظل التحدّيات الاستثنائية التي يواجهها.

وفي إنجاز يعكس التزامه العميق بدوره المجتمعي، تصدّر بنك فلسطين قائمة البنوك الأكثر إنفاقًا على المسؤولية المجتمعية خلال العام 2025، بإجمالي مساهمات بلغ 4,175,032 دولاراً أميركياً من أصل 7,342,071 دولاراً، هو إجمالي مساهمات البنوك العاملة في فلسطين، أي ما يعادل 57% من إجمالي ما تقدمه البنوك في فلسطين، وفق تقرير جمعية البنوك حول صناعة الأثر المجتمعي، ليرسّخ بذلك مكانته كشريك تنموي فاعل في دعم المجتمع الفلسطيني. كما يؤكد هذا الرقم حجم التزام البنك وتأثيره المحوري في تعزيز الأثر التنموي على المستوى الوطني.

وقد تنوّعت تدخلات البنك لتشمل مجموعة من القطاعات الحيوية، ومن أهمها: الإغاثة والمساعي الإنسانية، التعليم، الصحة والبيئة، تمكين المرأة والشباب، ودعم الريادة والابتكار، والثقافة والرياضة، وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الأكثر هشاشة.

وفي هذا الإطار، يُعد برنامج «نور» لرعاية الأيتام من أبرز وأهم المبادرات التي أطلقها البنك في العام الماضي، بالشراكة مع مؤسسة التعاون، حيث يستهدف رعاية عشرات آلاف الأطفال الأيتام في قطاع غزة، ضمن برنامج طويل الأمد يمتد على مدار 18 عاماً.

وإلى جانب ذلك، حصل بنك فلسطين على جائزتين كأفضل بنك على مستوى الخدمات المصرفية للشركات والمسؤولية الاجتماعية، وذلك ضمن التصنيف السنوي لمجلة المال العالمية البارزة Euromoney لعام 2025، وهي متعلّقة بتكامل الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه، ونسبة النمو، وتطبيق معايير الحوكمة والشفافية، والانتشار الجغرافي، والمحافظة على البيئة والمسؤولية الاجتماعية، مما يعكس تكامل رؤيته في تحقيق أثر اقتصادي وتنموي مستدام.

■ عندما تم رفع رأسمال البنك إلى 350 مليون دولار في العام 2025، كان الهدف تعزيز النمو والتوسُّع الإقليمي، هل اقترب البنك من تحقيق هذه الأهداف الطموحة، في ظل التطوُّرات السياسية والأمنية في فلسطين والمنطقة؟

– في إطار الرؤية الاستراتيجية لمجموعة بنك فلسطين، جاء رفع رأس المال إلى 350 مليون دولار في العام 2025 كخطوة محورية لتعزيز القدرات التوسعية للمجموعة، وترسيخ موقعها كمؤسسة مالية قادرة على النمو إقليمياً رغم التحدّيات السياسية والاقتصادية المعقدة في البيئة المحلية والإقليمية.

وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية التي تشهدها فلسطين والمنطقة، تمكّن بنك فلسطين من تحقيق تقدم ملموس على صعيد تنفيذ أجندة التوسع الإقليمي، حيث تمّت الموافقة المبدئية للحصول على رخصة من الفئة الأولى في سوق أبوظبي العالمي (ADGM) لتأسيس بنك مصرفي متكامل، بما يتيح بناء منصة مصرفية واستثمارية عابرة للحدود. وسيتركز التوجه الاستراتيجي في أبوظبي على تطوير ذراع مصرفية متخصّصة في إدارة الثروات والخدمات المصرفية التي تستهدف بشكل أساسي المغتربين والمستثمرين الإقليميين والدوليين، بما يعزّز قدرة البنك والمجموعة على استقطاب وإدارة رؤوس الأموال وربطها بفرص استثمارية نوعية في فلسطين والمنطقة.

وتمضي هذه الخطوة ضمن خطّة توسع مدروسة تتجاوز الجغرافيا التقليدية نحو بناء شبكة حضور في مراكز مالية رئيسية، مع خطط للتوسُّع إلى أسواق استراتيجية أخرى، في مقدّمها المملكة العربية السعودية تماشياً مع الرؤية السعودية 2030، والمملكة الأردنية الهاشمية كجزء من تعزيز العلاقات الأخوية والتبادل التجاري بين البلدين، بما يعزّز موقع المجموعة كلاعب مصرفي إقليمي قادر على المنافسة في بيئات مالية عالية التعقيد والتطور.

ويأتي هذا التوسُّع ليُسهم في تعزيز تنويع مصادر الدخل ورفع مستويات الاستدامة المالية للمجموعة على المدى الطويل، بما يقلّل من أثر التقلبات السياسية، الأمر الذي يعكس مساراً تنموياً متوازناً يجمع بين التوسُّع الخارجي وتعزيز قوة المركز المالي في السوق المحلية.

بنـــك الكـــل

بنـك فلسـطين
BANK OF PALESTINE

لمزيد من المعلومات

باعتباره المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والحفاظ على استمرارية الدورة الاقتصادية

عماد السعدي: القطاع المصرفي يلعب دوراً أساسياً ومحورياً في دعم الاقتصاد الوطني وتنميته

قال مدير عام البنك الإسلامي الفلسطيني د. عماد السعدي إن القطاع المصرفي الفلسطيني يؤدي دوراً أساسياً ومحورياً في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني، كما أنه يعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وذلك باعتباره المصدر الأول لتوفير التمويل وهو ما يمكّن القطاعات المختلفة من إطلاق مشاريع جديدة أو التوسع في مشاريعها القائمة وبالتالي يسهم في دعم مسار التنمية وتحفيز النمو الاقتصادي.

وأضاف د. السعدي:" انطلاقاً من ذلك فإن المصارف تقوم بدور مهم في ترسيخ الاستقرار المالي وتعزيز الثقافة المالية لدى الأفراد والمؤسسات وتشجيع الاستثمار من خلال تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية والاستثمارية الحديثة".

مدير عام البنك الإسلامي الفلسطيني
الدكتور عماد السعدي

وفي ما يلي نص المقابلة:

■ **التطوير بالأدوات والخدمات أساس العمل البنكي، ما هي إستراتيجية البنك في تطوير التطبيقات التقنية الخاصة به، وما هي إجراءات الحماية من الاعتداءات السيبرانية التي تتبعونها؟**

يُعد التحوُّل الرقمي محوراً رئيسياً في استراتيجية البنك، وشكلَ إعادة صياغة كاملة لمفهوم الخدمة المالية لدينا، حيث عملنا في السنوات الأخيرة على تطبيق هذا التحوُّل في مختلف النواحي، بحيث تم إدخال التقنيات الرقمية، سواء في العمليات الداخلية أو في الخدمات والمنتجات المقدمة للجمهور، وبما يُسهم في رفع جودة الخدمة والعمليات التشغيلية وتعزيز رضى العملاء وقدرتنا على النمو والمنافسة.

وتقوم إستراتيجيتنا في هذا المجال على محاور عدّة أبرزها تطوير القنوات الرقمية؛ وذلك لتسهيل وصول العملاء إلى حساباتهم وتوفير الخدمات المصرفية على مدار الساعة، حيث جرى تطوير القنوات الرقمية القائمة وإطلاق قنوات جديدة، ومثال ذلك مركز الإتصال الرقمي الذي يقدم الخدمات المصرفية عن بُعد من خلال قنوات رقمية متعددة، وتطبيق إسلامي موبايل الذي جرى تحديثه أخيراً وبات منصّة رقمية متكاملة لخدمات البنك ويُمكن لعملائنا الإشتراك به والتمتع بخدماته بكل سهولة. وبالتوازي مع ذلك، عملنا على تطوير شبكة صرّافاتنا الآلية ورفدها بصرّافات هي الأحدث على مستوى فلسطين، كما طوّرنا حلول الدفع الإلكتروني من خلال تعزيز الشراكات مع شركات

التكنولوجيا المالية وإطلاق بطاقات متنوّعة ومتطوّرة، وإطلاق خدمات عرض وسداد الفواتير E-SADAD وخدمات الدفع الفوري iBURAQ وخدمات نقاط البيع وخدمة islamiPay للدفع عبر الـ QR Code.

هذه الخدمات والقنوات المتطوّرة مكّنت عملاءنا من الوصول إلى حساباتهم والتمتع بالخدمات المصرفية المختلفة في أصعب الظروف، خصوصاً خلال العامين الأخيرين.

أما على مستوى العمليات الداخلية، فقد عملنا على إعادة هندستها وأطلقنا أنظمة متطوّرة بدلاً من العمليات التقليدية، ما شكّل نقطة تحوُّل جوهرية فيها، وساهم ذلك في تقليل الوقت والجهد، وخفض نسبة الأخطاء، مع ضمان أعلى إلتزام بمعايير الحوكمة والشفافية وتعليمات الجهات الرقابية.

أما في ما يتعلق بإجراءات الحماية من الاعتداءات السيبرانية، فقد استثمرنا بشكل كبير في تطوير منظومة الأمن السيبراني، بما يضمن الإمتثال للأنظمة والمعايير ويحافظ على خصوصية عملائنا ويحمي بياناتهم.

وفي سياق ذلك نفّذنا متطلبات الأمن السيبراني وفق المعايير الدولية والمحلية بهدف تعزيز قدراتنا الشاملة في مجال الأمن السيبراني، كما عملنا ولا نزال نعمل على توعية عملائنا وإرشادهم كي لا يكونوا ضحية لأيّ عمليات إحتيال.

■ ما هي أبرز التحدّيات التي تواجهكم كمصارف تعمل في فلسطين؟

التحدّيات التي تُواجه القطاع المصرفي في فلسطين ليست موجودة في أيّ سوق مصرفية أخرى في العالم، وذلك بفعل الظروف السياسية والاقتصادية المعقّدة وما يتبعها من أزمات مستمرة مثل الحرب على غزة وصعوبة التنقل والإغلاقات في الضفة وأزمة فائض الشيكل، وهذه الأزمات كلُّها أدّت على مدار سنوات إلى حالة من الركود الاقتصادي التي إنعكست علينا كمصارف من خلال تراجع قدرة العملاء على السداد وإنخفاض توجُّه المستثمرين للتمويل، ويأتي ذلك في الوقت الذي تتفاقم فيه الأزمة المالية للحكومة الفلسطينية بفعل إحتجاز أموال المقاصة، وما يترتّب عليه من عدم إنتظام رواتب موظفي القطاع العام، ما يؤدي أيضاً إلى عدم قدرتهم على سداد إلتزاماتهم تجاه القطاع المصرفي، كما أن التهديدات المتلاحقة بقطع العلاقة المصرفية المراسلة بين البنوك الفلسطينية والبنوك الإسرائيلية تعد تهديداً رئيساً يُواجه القطاع المصرفي، ونحن نرى الآن كيف أن هذه العلاقة يتم تمديدها لمدد زمنية قصيرة جداً، وهو ما يجعل القطاع المصرفي تحت وطأة التهديد المستمر.

ولمواجهة هذه التحدّيات وتجاوزها، نعمل دائماً في البنك الإسلامي الفلسطيني على إعداد الخطط الإستباقية لإدارة المخاطر والاستشراف المبكّر للفرص الممكنة والتحدّيات والتحديث المستمر لاستراتيجيتنا وبما يتماشى مع الظروف والتحدّيات، بالإضافة إلى تعزيز الإستثمار في التحوُّل الرقمي في خدماتنا وعملياتنا الداخلية، كما نستثمر بشكل كبير في تطوير قدرات كادرنا البشري، كما أننا نقوم بالتنسيق الوثيق مع مختلف الجهات الرقابية، وفي مقدّمها سلطة النقد الفلسطينية، وبما يضمن المحافظة على مؤشرات مستقرة.

والحمد لله وبفضل كل تلك الإجراءات وإتباع مجلس الإدارة ومختلف لجانه للمعايير الفضلى للحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر والتميُّز المؤسسي، حافظنا على إستقرار مؤشّراتنا المالية وواصلنا مسيرة التميُّز والإنجاز.

■ ما هو دور القطاع المصرفي في دعم ونمو الاقتصاد الفلسطيني؟

يؤدي القطاع المصرفي دوراً أساسياً ومحورياً في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني، كما أنه يُعد المحرّك الأساسي للنشاط الاقتصادي وذلك باعتبارها المصدر الأول لتوفير التمويل، وهو ما يُمكّن مختلف القطاعات من إطلاق مشاريع جديدة أو التوسُّع في مشاريعها القائمة وبالتالي يُسهم في دعم مسار التنمية وتحفيز النمو الاقتصادي.

وانطلاقاً من ذلك، فإن المصارف تقوم بدور مهم في ترسيخ الإستقرار المالي وتعزيز الثقافة المالية لدى الأفراد والمؤسسات وتشجيع الإستثمار من خلال تقديم مجموعة متنوّعة من المنتجات والخدمات المصرفية والإستثمارية الحديثة.

وخلال الأعوام الأخيرة لعب القطاع المصرفي دوراً كبيراً في تمكين الحكومة من الوفاء بإلتزاماتها المالية من خلال توفير التمويل لها في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها، وهو ما جعل القطاع المصرفي شريكاً أساسياً في المحافظة على استمرارية الدورة الاقتصادية وتخفيف الضغوط المالية.

■ **ما هي أبرز إنجازات مصرفكم خلال العام 2025 وما هي توقعاتكم وتوجُّهاتكم للعام الحالي 2026؟**

نتيجة الظروف الصعبة التي نمر بها في فلسطين، كان العام 2025 مليئاً بالتحدّيات، ولكن بفضل الله سبحانه وتعالى، تمكّنا من تجاوزها ورسّخنا إستقرار ومتانة مؤشراتنا المالية، وذلك بفضل الخطط الإستباقية وإتباع مجلس الإدارة واللجان التابعة له للمعايير الفضلى للحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر والتميُّز المؤسّسي، حيث عملنا على تعزيز رضى عملائنا وتحسين تجربتهم المصرفية من خلال إطلاق العديد من الخدمات والمنتجات التي تلبّي إحتياجاتهم وتواكب أفضل ما هو معمول به على مستوى العالم.

وبالتوازي مع ذلك، فقد عزّزنا إنجازاتنا في مجال التحوُّل الرقمي من خلال إطلاق المزيد من حلول الدفع الإلكتروني التي نوفرها لعملائنا من الأفراد والشركات وتطوير عملياتنا الداخلية ورفع مستوى جودة الخدمات.

وانطلاقاً من إلتزامنا بدمج معايير الإستدامة (ESG) في مختلف أعمالنا، قمنا في العام 2025 بإصدار أول تقرير إستدامة للبنك، والذي يُعد خطوة مفصلية في مسيرة التطوير المؤسسي، وركيزة أساسية لتحقيق نمو متوازن ومستدام، ويعرض التقرير المبادرات والممارسات المسؤولة التي تبنّاها البنك خلال السنوات الماضية في مجالات الإستدامة الرئيسة، سواء على مستوى العمليات أم الخدمات المصرفية، بهدف الحدّ من التأثيرات البيئية، وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية، وتطوير برامج المسؤولية المجتمعية بصورة أكثر فاعلية وإستدامة.

وبالإضافة إلى الإنجازات التي ذكرناها، لا بد من الإشارة إلى ما حققناه من إنجاز على مستوى تنمية الكادر البشري، حيث نفّذنا برنامجي LEADERS وتمكين الموظفات الواعدات بمشاركة 85 موظفاً وموظفة وذلك بهدف تأهيل قيادة مستقبلية للبنك قادرة على إدارته والسير به نحو مواصلة التميُّز والإنجاز.

ونتطلع الآن للعام الحالي 2026 باعتباره عاماً لمواصلة الإنجاز خصوصاً في مجالات التحوُّل الرقمي والإستدامة وتعزيز الشراكات الخارجية والإستثمار في الكادر البشري، حيث إن هذه الجوانب مجتمعة تُعد ضرورية وأساسية للمحافظة على البنك وتطوير خدماته وتعزيز تواجده في السوق المصرفية الفلسطينية.

■ **كيف تنظرون للمسؤولية المجتمعية؟ وما هي آخر إنجازاتكم في هذا الجانب؟**

يخصّص البنك في كل عام جزءاً من أرباحه السنوية الصافية لصالح برنامج المسؤولية المجتمعية المستدامة، ونبذل مجهوداً كبيراً في هذا الجانب، ونحرص على أن تكون مساهماتنا ذات أثر مستدام وتدعم القطاعات الحيوية وبما ينسجم مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة. وانطلاقاً من ذلك نقوم سنوياً بتنفيذ عشرات الشراكات المؤسسية لتنفيذ مشاريع المسؤولية المجتمعية خصوصاً في قطاعي الصحة والتعليم، باعتبارهما قطاعين حيويين وأساسيين لتحقيق التنمية المستدامة، وأخيراً نفّذنا العديد من المشاريع في هذا المجال من أبرزها إنشاء مدرسة في قطاع غزّة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي وتغطية تكاليف تعليم عشرات الطلبة في قطاع غزة بالتعاون منظمة قرى الأطفال في فلسطين، كما شملت مساهماتنا في دعم القطاع التعليمي مدارس ومؤسسات تعليمية في مختلف محافظات الوطن الأخرى، خصوصاً في مدينة القدس.

كذلك قدّمنا الدعم إلى العديد من المؤسسات الصحية والمؤسسات التي تُعنى برعاية ذوي الإحتياجات الخاصة والمسنّين، بالإضافة إلى العديد من الأنشطة التطوُّعية بمشاركة موظفي البنك وذلك لترسيخ ثقافة التطوُّع وتعزيز الإنتماء للمجتمع.

البنك الإسلامي الفلسطيني
Palestine Islamic Bank

أوسع شبكة مصرفية إسلامية في فلسطين

بنك القاهرة عمان
CairoAmmanBank

افتح حساب مع بنك بفهمك

متوفر على

Download on the App Store

GET IT ON Google Play

www.cab.ps
CairoAmmanBankPalestine

نظّمها إتحاد المصارف العربية
فعّاليات الحلقة الأولى من «البرنامج التنفيذي المتقدّم في إدارة المخاطر المصرفية وتطبيقات بازل» في شرم الشيخ

جاء إنطلاق فعّاليات الحلقة الأولى من «البرنامج التنفيذي المتقدّم في إدارة المخاطر المصرفية وتطبيقات بازل» الذي نظمه إتحاد المصارف العربية بدعم من البنك المركزي المصري والبنك الأهلي المصري وبنك مصر، والذي توجّه الى العاملين في إدارة المخاطر في كل فروعها، وإدارة الأصول والخصوم والإمتثال والرقابة المالية في البنوك المصرية، في مدينة شرم الشيخ، مصر، تأكيداً على أهمية الأحداث الجيوسياسية المتسارعة والتي تؤدي إلى تغيير جوهري في طبيعة المخاطر المصرفية.

وقد إفتتح أعمال البرنامج الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، في حضور محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري وعضو مجلس إدارة إتحاد بنوك مصر، وعمر عبد الغني، رئيس مجموعة مخاطر الشركات الكبرى والقروض المشتركة في البنك الأهلي المصري، ووليد البرعي رئيس قطاع هيكلة ومعالجة الديون في بنك مصر، فضلاً عن خبراء البرنامج عدنان ناجي، الرئيس التنفيذي للشركة الأردنية لضمان القروض، والمستشار السابق لإدارة المخاطر في البنك المركزي الأردني، والأستاذ الجامعي، لبنان، فادي فقيه، الخبير الإستراتيجي في إدارة المخاطر والحوكمة والإمتثال ومدير المخاطر في البنوك اللبنانية سابقاً.

وقد شارك في هذا البرنامج زهاء 60 شخصاً من مدراء المخاطر والحوكمة والإمتثال في مصر وبعض الدول العربية. وتناولت الحلقة الأولى منه، أسس بازل III وبازل IV، وهيكل رأس المال والسيولة، وإدارة مخاطر الإئتمان والتشغيل وإطار الرافعة المالية، والمخاطر الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة العربية في وقتنا الراهن.

وقد إمتد هذا البرنامج على 100 ساعة موزّعة على 4 حلقات، مدة كل حلقة 5 أيام، بواقع 5 ساعات يومياً. وستُعقد الحلقات الباقية منه في مايو/أيار في الاسكندرية، ويوليو/تموز في الغردقة (مصر) وفي سبتمبر/أيلول 2026 في العاصمة اللبنانية بيروت.

أما الحلقات الثلاث التالية فستتناول بازل III/IV المتقدّمة، مخاطر السوق، إختبارات الضغط، ILAAP/ICAAP، الإمتثال، مخاطر المناخ، الحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات ESG، إدارة المخاطر المتقدّمة، فضلاً عن مخاطر التحوُّل الرقمي والمخاطر الناشئة، إضافة إلى حالات عملية.

وتحدث الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح قائلاً: «إن الأحداث الجيوسياسية المتسارعة تؤدي إلى تغيير جوهري في طبيعة المخاطر المصرفية، حيث لا تُعدُّ المخاطر التقليدية مثل مخاطر الإئتمان أو السيولة وحدها كافية لتقييم صحة المؤسسات المالية، فالتوترات الإقليمية، والنزاعات المسلحة، والتقلُّبات في أسواق الطاقة والعملات، تعمل على إحداث صدمات مفاجئة تؤثر على أصول المصارف، وتغيّر ملفات المخاطر، وقد تُجبر المصارف إلى إعادة تقييم السياسات الإئتمانية، وإعادة هيكلة محافظها الإستثمارية لتتماشى مع المتغيّرات الجديدة، وتبنّي نهج قائم على السيناريوهات(Scenario Analysis) لمحاكاة تأثير الأحداث الجيوسياسية على مختلف أنواع المخاطر».

وإذ لفت إلى أن تنظيم هذه الفعّاليات «يأتي في توقيت بالغ الأهمية، حيث تتقاطع فيه التحدّيات المصرفية مع التحوُّلات الإقتصادية والجيوسياسية على المستويين الإقليمي والدولي»، قال د. فتوح: «إن هذا البرنامج لا يقتصر على كونه نشاطاً تدريبياً تقليدياً، بل يُمثل منصّة متقدّمة لتعزيز القدرات المهنية والفنية في مجال إدارة المخاطر، وفق أحدث المعايير الدولية، وفي مقدّمها أطر بازل 3 وبازل 4، إذ أصبحت إدارة المخاطر اليوم حجر الزاوية في إستدامة المؤسسات المصرفية، ولم تعد وظيفة داعمة، بل تحوّلت إلى عنصر إستراتيجي في صنع القرار المصرفي».

وأضاف د. فتوح «لا يُمكن الحديث عن إدارة المخاطر اليوم بمعزل عن السياق الجيوسياسي العالمي، إذ إنّنا نشهد حالة غير مسبوقة من عدم اليقين. فالتوترات الإقليمية والدولية، والحروب الدائرة، والتغيُّرات في موازين القوى الاقتصادية، كلُّها عوامل تعيد رسم خريطة المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي».

وتابع د. فتوح: «في منطقتنا العربية، تتفاقم التحدّيات نتيجة تعدُّد أماكن النزاعات، والتي إنعكست بشكل مباشر على الأسواق المالية، وتراجع النشاط الإقتصادي في عدد من الدول، وحركة التجارة، وثقة المستثمرين»، مشيراً إلى «أن كلّ هذه الظروف تفرض على المصارف العربية تعزيز مرونتها في مواجهة الصدمات وإعادة تقييم إستراتيجياتها».

وإذ أكد «أن هذا اللقاء يُشكل منصّة حقيقية لتبادل المعرفة والخبرات، بما يُسهم في تعزيز قدرات مؤسساتنا المصرفية، ودعم إستقرار أنظمتنا المالية، رأى د. فتوح أنه «رغم أننا نشهد اليوم تحوّلات عالمية مهمّة في قطاع الطاقة، حيث يتجه العالم تدريجياً

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:

التحدّيات تتفاقم في منطقتنا العربية

نحو تنويع مصادر الطاقة، وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجدّدة، في إطار التحول نحو الإقتصاد الأخضر، إلاّ أن هذا التحوُّل لا يلغي الأهمية الإستراتيجية للنفط والغاز، بل يُعيد تشكيل أدوارهما ضمن مزيج الطاقة العالمي»، متوقّعاً «أن تبقى أسعار النفط عرضة لتقلُّبات حادة، نتيجة التوترات الجيوسياسية، وسياسات الإنتاج، والتغيُّرات في الطلب العالمي».

وفي ما يتعلق بالملاذات الآمنة، قال د. فتوح: «إن المشهد الحالي يعكس حالة من التوازن النسبي بين الدولار والذهب. فالدولار لا يزال يحتفظ بمكانته كعملة إحتياط عالمية، مدعوماً بقوة الإقتصاد الأميركي وعمق الأسواق المالية، في حين يشهد الذهب إقبالاً متزايداً في فترات عدم اليقين، بإعتباره مخزناً للقيمة وأداة للتحوُّط ضد التضخُّم والتقلُّبات، وتالياً، فإن التوجُّه العام يشير إلى تنويع المحافظ الاستثمارية بين هذين الأصلين، بدلاً من الإعتماد على أحدهما فقط»، لافتاً إلى «أن التحدّيات التي نواجهها اليوم، رغم صعوبتها، تشكل في الوقت ذاته فرصة لإعادة بناء نماذج عمل أكثر صلابة واستدامة في القطاع المصرفي العربي، وأن الإستثمار في الكفاءات البشرية، وتعزيز المعرفة، وتبادل الخبرات، هو السبيل الأمثل لمواكبة هذه التحوُّلات».

ورشة عمل مصرفية متخصّصة في العاصمة السورية – دمشق
بعنوان: «المصرفية 4.0 – ما بعد الرقمنة»

نظّم إتحاد المصارف العربية ورشة عمل مصرفية متخصّصة، في العاصمة السورية دمشق، حول موضوع: «المصرفية 4.0 – ما بعد الرقمنة»، لمدة ثلاثة أيام (ما بين 30 آذار/مارس و1 نيسان/أبريل 2026). وقد شارك في هذه الورشة 27 مشاركاً من مصارف سورية.

وقد غطّى هذه الورشة على مدى ثلاثة أيام الدكتور رامي شاهين، خبير رائد في مجال الذكاء الإصطناعي (AI) وتقنيات إدارة المستقبل (FMT).

وهدفت هذا الورشة إلى بناء إطار عمل إستراتيجي: تمكين المشاركين من فهم وبناء إستراتيجية تحوّل رقمي شاملة لا تقتصر على التكنولوجيا فحسب بل تشمل الثقافة والعمليات، وفهم التقنيات الحديثة: إستيعاب دور الذكاء الإصطناعي (AI)، البلوكتشين (Blockchain)، والحوسبة السحابية (Cloud) في تطوير الخدمات المصرفية، وتطبيق أفضل الممارسات: الإطلاع على تجارب عالمية وعربية ناجحة وتجنُّب أخطاء التحوّل الشائعة، والتخطيط للتنفيذ: تزويد المشاركين بأدوات عملية لتقييم الجاهزية الرقمية ووضع خارطة طريق للتنفيذ في البيئة المصرفية السورية.

ويكتسب المشاركون من هذه الورشة: تصميم خارطة طريق للتحوّل الرقمي التي تتناسب مع إمكانات وتحدّيات بنوكهم، وتحديد أولويات الإستثمار في التكنولوجيا (القنوات الرقمية، أتمتة العمليات، وتحليل البيانات)، وقيادة التغيير الثقافي داخل المؤسسة لتعزيز الإبتكار، وإستخدام أدوات تقييم النضج الرقمي لتحديد الفجوات الحالية ووضع خطة لـ 90 يوماً للبدء الفوري بالتحوّل.

أما المشاركون المستهدفون في الورشة فهم: القيادات العليا ومدراء الفروع في البنوك، ومدراء ورؤساء أقسام تكنولوجيا المعلومات IT، ومدراء العمليات وتطوير المنتجات وفرق الإلتزام والمخاطر المعنية بالرقمنة.

ورشة عمل مصرفية متخصّصة لإتحاد المصارف العربية في عمّان عن الذكاء الإصطناعي في إدارة الموارد البشرية «التحوُّل المؤسسي البيانات والذكاء الاصطناعي التنفيذي»

نظم إتحاد المصارف العربية ورشة عمل مصرفية متخصّصة عن الذكاء الإصطناعي في إدارة الموارد البشرية – «التحوُّل المؤسسي البيانات والذكاء الاصطناعي التنفيذي»، على مدار ثلاثة أيام (ما بين 19 نيسان/أبريل و21 منه 2026)، في العاصمة الأردنية عمان، وبمشاركة 41 شخصاً من مصارف أردنية، فلسطينية وسورية. وقد غطى الورشة المحاضر الرئيسي في الورشة الدكتور سمير المصري.

وقد جاءت هذه الورشة بناء على أهمية الذكاء الإصطناعي الذي يُحدث تحوّلاً جذرياً في كيفية إستقطاب المؤسسات للمواهب وتطويرها وإشراكها والإحتفاظ بها. فمن التوظيف المعتمد على الذكاء الإصطناعي وتخطيط القوى العاملة، إلى تحليلات التنبؤ بمعدّلات التسرُّب الوظيفي والتعلم المخصّص، حيث أصبحت إدارة الموارد البشرية أكثر إعتماداً على البيانات وأكثر تأثيراً على المستوى الإستراتيجي.

وقد زوّد هذا البرنامج المتخصّصين في الموارد البشرية بتطبيقات عملية للذكاء الإصطناعي عبر دورة حياة الموظف، مركّزاً على حالات إستخدام واقعية، وإعتبارات الحوكمة والمخاطر الأخلاقية، وإستراتيجية التنفيذ، من دون الحاجة إلى خبرة تقنية. وقد تعلّم المشاركون من الورشة، كيفية الإستفادة من الذكاء الإصطناعي لتحسين جودة التوظيف وتعزيز مشاركة الموظفين، ورفع الإنتاجية، وضمان الإمتثال وتحسين عملية إتخاذ القرار.

ورمت الورشة إلى أن يصبح المشاركون فيها قادرين على تحديد تطبيقات الذكاء الإصطناعي ذات الأثر العالي عبر دورة حياة الموارد البشرية، وإستخدام الذكاء الإصطناعي التوليدي لتحسين عمليات التوظيف وإعداد الوثائق، وتطبيق مفاهيم التحليلات التنبُّئية في تخطيط القوى العاملة، وتعزيز تخصيص التعلم والتطوير بإستخدام أدوات الذكاء الإصطناعي، وفهم كيفية دعم الذكاء الإصطناعي لمشاركة الموظفين وتحليل الأداء، والتعرُّف على مخاطر التحيُّز والإمتثال في أنظمة الذكاء الإصطناعي للموارد البشرية، وتقييم مزوّدي وأدوات الذكاء الإصطناعي في الموارد البشرية بشكل نقدي وتصميم خارطة طريق عملية لإعتماد الذكاء الإصطناعي في إدارة الموارد البشرية.

أما الفئة الأساسية المستهدفة في الورشة فهي: مدراء الموارد البشرية، وأخصائيو إستقطاب المواهب، وشركاء أعمال الموارد البشرية، ومدراء التعلُّم والتطوير وفرق تخطيط القوى العاملة، فيما الفئة الثانوية المستهدفة في الورشة فهي: مديرو الموارد البشرية التنفيذيون CHROs، وقادة تطوير المنظّمات، وفرق التحوّل المؤسسي ومتخصّصو تحليلات الموارد البشرية.

أما المتطلّبات الأساسية في الورشة فهي: فهم أساسي لعمليات الموارد البشرية، بحيث لا يتطلّب ذلك وجود خلفية تقنية.

في ضوء توصيات القمّة العالمية للحكومات 2026 في دبي

خارطة طريق لإتحاد المصارف العربية حيال حكومات المستقبل

تؤكد دور المصارف العربية في دعم تحوُّل الحكومات

جاء إنعقاد القمّة العالمية للحكومات 2026 في دبي على مدار ثلاثة أيام (ما بين 3 شباط/فبراير و5 منه 2026)، تحت شعار «صياغة حكومات المستقبل»، والتي جمعت أكثر من 6250 شخصية من قادة العالم، بمن فيهم رؤساء دول ووزراء وحائزون على جوائز نوبل ورؤساء تنفيذيون، ليجعلها أكبر مشاركة دولية على الإطلاق، حيث تركّزت المناقشات الرئيسية على الإبتكار والإستدامة والحوكمة العالمية ودور التكنولوجيا في صوغ السياسات المستقبلية.

ويضع إتحاد المصارف العربية خارطة الطريق لحكومات المستقبل في ضوء البيان الختامي وتوصيات القمّة العالمية للحكومات 2026، ويؤكد دور المصارف العربية في دعم تحوُّل الحكومات.

قمّة الحكومات العالمية 2026

إختُتمت قمّة الحكومات العالمية 2026 بتأكيد الثقة العالمية بدور دبي كمركزٍ لرسم ملامح الحوكمة المستقبلية. وفي الكلمة الختامية، أشاد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بنجاح القمة، مُسلّطاً الضوء على المشاركة غير المسبوقة لأكثر من 150 حكومة، و500 وزير، وأكثر من 60 رئيس دولة. وأبرز البيان الختامي نجاح القمّة في جمع قادة من مختلف المجالات لمناقشة التحدّيات والفرص المُلحّة في مجالات الإستدامة والتكنولوجيا والتحوُّل الإقتصادي.

وبالتطلُّع إلى المستقبل، أكد البيان الختامي للقمّة إلتزام دولة الإمارات العربية المتحدة بتعزيز التعاون الدولي والإبتكار، وربط نتائج القمّة بأحداث عالمية هامة قادمة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للمياه هذا العام (2026) في أبوظبي.

وأكد البيان الختامي أهمية تحقيق الهدف الرئيسي للقمّة «صياغة حكومات المستقبل»، من خلال الدعوة إلى إستمرار التعاون، وإبتكار السياسات، والريادة لبناء مجتمعات مرنة وإقتصادات مزدهرة في جميع أنحاء العالم.

تقنيات حكومات المستقبل

خلال القمّة العالمية للحكومات 2026، ركّز قادة الحكومات ورواد التكنولوجيا بشدّة على دور التقنيات الناشئة في إحداث تحوُّل جذريّ في الحوكمة وتحسين حياة المواطنين. وكان الذكاء

الإصطناعي محوراً للعديد من المناقشات، حيث تمت مناقشة دور الذكاء الإصطناعي في وضع السياسات التنبُّئية، والإمتثال التنظيمي، وأتمتة الخدمات العامة. وستحتاج الحكومات في المستقبل في جميع أنحاء العالم إلى تبنّي أطر عمل قائمة على الذكاء الإصطناعي للحفاظ على فعّاليتها وقدرتها التنافسية.

وقد كانت أنظمة الهوية الرقمية والتقنيات المالية محوراً بالغ الأهمية في القمّة، حيث تم تسليط الضوء على واجهة المدفوعات الموحّدةUPI) (Unified Payments Interface كنموذج للمعاملات الرقمية المدعومة حكومياً، وتمت مناقشة دور الذكاء الإصطناعي كأداة للإستشارات المالية، ومراقبة الإمتثال، وتوسيع نطاق الشمول المالي. وتُعتبر هذه الإبتكارات التقنية كعوامل تمكين لحوكمة أكثر شفافية تركز على المواطن.

كما كانت البنية التحتية للمدن الذكية والمنصّات الرقمية محوراً رئيسياً في القمّة لبناء أنظمة رقمية متكاملة تدعم الحياة الحضرية، وقد بحثت الحكومات كيفية إستخدام إنترنت الأشياء والذكاء الإصطناعي والبنية التحتية المتقدمة لإدارة المدن بكفاءة أكبر، وتقليل إستهلاك الموارد، وتحسين جودة الحياة. كما وأن التركيزعلى المواطن أمر أساسي لبناء الثقة في حكومات المستقبل وضمان إستفادة جميع شرائح المجتمع من التحوُّل الرقمي.

ويتزايد دور تقنيات الذكاء الإصطناعي في تعزيز الشفافية ومشاركة المواطنين، وعلى حكومات المستقبل الموازنة بين الأصالة والإبتكار للحفاظ على المصداقية والثقة.

ويرتبط مستقبل الحكومات على نحو وثيق بالتكنولوجيا، وعلى الحكومات تعزيز الإبتكار في مجالات الذكاء الإصطناعي والتكنولوجيا المالية والمدن الذكية والإتصالات الرقمية لتقديم الخدمات بكفاءة أكبر وتعزيز المرونة والشمولية وتوطيد العلاقات مع المواطنين.

الرؤية الإستراتيجية لحكومات المستقبل

يشهد دور الحكومات في المستقبل تحوُّلاً كبيراً بفعل التغيُّر التكنولوجي السريع، والتحوُّلات الديموغرافية العالمية، والحاجة المُلحّة للإستدامة. وتتجه الحكومات من كونها جهات تنظيمية ومقدّمة للخدمات في المقام الأول، لتُصبح محوراً لتمكين الإبتكار، وتعزيز التعاون، ودعم تحقيق المرونة. ولا يقتصر هذا التحوُّل على تبنّي أدوات جديدة فحسب، بل يتعدّاه إلى إعادة هيكلة بنية الحوكمة.

ويُعدّ دمج الذكاء الإصطناعي والمنصّات الرقمية في صنع السياسات وتقديم الخدمات أحد أبرز التحوُّلات. وستعتمد الحكومات في المستقبل على التحليلات التنبُّئية لتلبية إحتياجات المجتمع، وأتمتة المهام الروتينية، وتخصيص الخدمات المقدمة للمواطنين، بحيث تتحوَّل إلى الحوكمة الإستباقية. وفي الوقت نفسه، ستحتاج الحكومات إلى الحفاظ على ثقة المجتمع من خلال ضمان الشفافية، والإستخدام الأخلاقي للذكاء الإصطناعي، وحماية البيانات بشكل فعّال.

ويُتوقع أن تصبح الحكومات جهات فاعلة في بناء نمو شامل، مع إعتماد التكنولوجيا المالية وأنظمة الهوية الرقمية والبنية التحتية الذكية لضمان تكافؤ الفرص. كما ستلعب حكومات المستقبل دوراً محورياً في تهيئة المجتمعات للتغيُّرات الديموغرافية والتوسُّع الحضري وتطور أسواق العمل، مع التركيز على التعلُّم مدى الحياة وبناء القدرات.

وسيرتبط دور الحكومات في المستقبل على نحو وثيق بالتعاون العالمي والإستدامة. فالتغيُّر المناخي، وندرة المياه، وإدارة الموارد، كلُّها تحدّيات تتجاوز الحدود، مما يستلزم من الحكومات أن تقوم بدور محوري في التعاون الدولي وتعزيز مكانتها كمراكز للحوار والإبتكار والعمل الجماعي.

وتُقاس حكومات المستقبل بقدرتها على تقديم الخدمات بكفاءة والتكيُّف والإبتكار وبناء الثقة في عصرٍ يتسم بالإضطرابات المستمرة. وعلى حكومات المستقبل الموازنة بين المرونة والمساءلة، والإستفادة من التكنولوجيا مع الحفاظ على القيم الإنسانية، وقيادة المجتمعات نحو الصمود والإزدهار في عالم متقلّب.

وعليه تتطوَّر حكومات المستقبل من جهات تنظيمية تقليدية إلى جهات تمكين مرنة للإبتكار والمرونة والتعاون العالمي.

دور الحكومات في مواجهة التحدّيات الجيوسياسية العالمية

تُواجه الحكومات اليوم تحدّيات جيوسياسية متزايدة التعقيد، بفعل تحوُّل مراكز القوى في العالم وتعدُّد الأقطاب، والترابط الإقتصادي، والتهديدات السيبرانية، والضغوط البيئية. ولم يعد دور الحكومات في مواجهة التحدّيات الجيوسياسية العالمية مقتصراً على الدبلوماسية أو الدفاع، إذ إن على حكومات المستقبل أن تتبنّى نهجاً متعدّد الأبعاد يجمع بين الإستراتيجيات المرنة، ومواكبة التطوُّر التكنولوجي، والحوكمة الشاملة. وعليه

فإن على حكومات المستقبل أن تعمل كجهات إستقرار ووساطة وابتكار، توازن بين المصالح الوطنية والمسؤوليات العالمية.

ويُعدّ الإنخراط الدبلوماسي من أهمّ وظائف الحكومات الحديثة، فمع تصاعد التوترات العالمية، يتعيّن على الحكومات أن تقود جهود بناء التحالفات، والوساطة في النزاعات، وصياغة المعايير الدولية، ويتطلّب ذلك مشاركة فعّالة في المساعي المتعدّدة الأطراف والتحالفات الإقليمية، مما يساعد في صياغة استجابات منسّقة للأزمات. كما يجب على الحكومات أن تُوازن بدقة بين السيادة والتعاون، لا سيما في مجالات مثل دبلوماسية المناخ، والهجرة، والصحة العالمية.

وقد أصبحت الحوكمة الإقتصادية أداة إستراتيجية في التنافس الجيوسياسي، ويتعين على الحكومات إدارة السياسات التجارية، وتأمين سلاسل التوريد، وتنظيم الإستثمارات العابرة للحدود، مع التحوُّط من العقوبات والتعريفات الجمركية ومن الإعتماد على الموارد الخارجية. وعلى الحكومات تطوير إستراتيجيات إقتصادية مرنة تحمي المصالح الوطنية مع دعم الإنفتاح على الأسواق العالمية.

كما وأن الأمن السيبراني وسيادة المعلومات عنصران أساسيان للإستقرار الجيوسياسي، ويتعيّن على الحكومات صدّ الهجمات السيبرانية، وتنظيم المنصّات الرقمية، ومواجهة حملات التضليل التي تهدّد المؤسسات الديموقراطية وثقة الجمهور. ولا يقتصر ذلك على أطر الأمن السيبراني الوطنية فحسب، بل يشمل أيضاً التعاون الدولي لوضع معايير وآليات للمساءلة في مجالات الأمن السيبراني. ومع إزدياد مخاطر الحرب السيبرانية، يتعيّن على الحكومات الإستثمار في البنية التحتية والكفاءات لمواكبة التهديدات الناشئة.

تتسم التحدّيات البيئية، ولا سيما تغيُّر المناخ وندرة الموارد، بطابع جيوسياسي، ويتعيّن على الحكومات أن تقود مفاوضات المناخ، وأن تعزّز مساعي الاستدامة، وأن تُدير الموارد العابرة للحدود كالماء والطاقة. وتُعد هذه الجهود حيوية للحفاظ على البيئة، ولمنع النزاعات والنزوح. وعليه، فإنه على حكومات المستقبل أن تتطوّر لتصبح جهات فاعلة مرنة ومتفاعلة عالمياً، قادرة على إدارة التعقيدات في مختلف المجالات. وسيتوقف نجاحها على مدى كفاءتها في دمج الدبلوماسية والتكنولوجيا والحوكمة الشاملة لمعالجة المخاطر الجيوسياسية المتداخلة. في عصر الإضطراب والتشرذم، ستُحدد القدرة على غرس الثقة وتعزيز التعاون والقيادة بمرونة مدى فعّالية الحكومات على الصعيد الدولي.

دور المصارف العربية في دعم حكومات المستقبل

تؤدي المصارف العربية دوراً محورياً في دعم التحوُّل الحكومي في ظل التطوّرات التكنولوجية المتسارعة، والحاجة إلى نمو أكثر شمولاً. ولم يعد دور المصارف مقتصراً على الوساطة المالية التقليدية، إذ إنه على المصارف أن تصبح شريكاً إستراتيجياً في مساعي التنمية الوطنية. فمن خلال حشد رؤوس الأموال، وتعزيز الإبتكار، وضمان الإستقرار المالي، تُشكل المصارف العربية الركيزة الأساسية للحكومات لتنفيذ الإصلاحات وتحقيق الرؤى طويلة الأجل.

يُعدّ تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع العامة من أهمّ المساهمات التي يُمكن أن تُقدّمها المصارف العربية. فكثيراً ما تعتمد الحكومات على المصارف لتوفير التمويل اللازم للمبادرات الكبرى، مثل المدن الذكية والطاقة المتجدّدة والبنية التحتية الرقمية. ومن خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تُسهم المصارف العربية في سدّ الفجوة بين محدودية الميزانيات العامة وحجم الإستثمارات المطلوبة لتحديث الإقتصادات. ويُمكّن هذا الدعم المالي الحكومات من تسريع وتيرة التحوُّل الإقتصادي. وعلى المصارف العربية أن تلعب دوراً حيوياً في دفع عجلة التحوُّل الرقمي. فمن خلال الإستثمار في التكنولوجيا المالية، وأنظمة الدفع الرقمي، ومنصّات الهوية الآمنة، تستطيع المصارف العربية أن تُوفّر الأدوات اللازمة للحكومات لتقديم خدمات فعّالة وشفّافة ومتمحورة حول المواطن. وتنسجم مبادرات مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وأنظمة الدفع الفوري، والسجلّات القائمة على تقنية البلوك تشين، مع أولويات الحكومات في تعزيز الشمولية والثقة. وبذلك، تستطيع المصارف العربية أن تصبح شريكاً مساعداً في الحوكمة الرقمية، بما يضمن حصول المواطنين على الخدمات بسلاسة وأمان.

وعلى المصارف العربية تعزيز المرونة الإقتصادية والشمول المالي من خلال تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع ريادة الأعمال، وضمان حصول الفئات الأكثر ضعفاً على خدمات مالية ميسورة التكلفة مما يساعد حكومات المستقبل في تحقيق أهدافها ومساعيها ويُعزّز الإستقرار الإجتماعي ويتماشى مع أهداف الحكومات في الحدّ من عدم المساواة وبناء إقتصادات مستدامة. وعلى المصارف العربية تقديم خبراتها في إدارة المخاطر والإمتثال لمساعدة الحكومات على تصميم أطر تنظيمية تُوازن بين الإبتكار والإستقرار.

الشيخ أحمد عبد الله الأحمد الصباح، رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت

كما أنه على المصارف العربية أن تساهم في التعاون العالمي من خلال تسهيل التجارة والإستثمار والتدفقات المالية عبر الحدود. وفي عصر يسوده عدم الإستقرار الجيوسياسي، على المصارف العربية تعزيز قدراتها على توفير السيولة وإدارة مخاطر العملات ودعم المشاريع الدولية بحيث تتمكن الحكومات من الإنخراط في الأسواق العالمية. ومن خلال مواءمة الإستراتيجيات المالية مع برامج التحوُّل الوطنية، تصبح المصارف العربية شريكاً رئيسياً في صوغ مستقبل الحوكمة والتنمية الإقتصادية.

خارطة الطريق لحكومات المستقبل

صاغ البيان الختامي والتوصيات الإستراتيجية لقمة الحكومات العالمية 2026 خارطة الطريق لحكومات المستقبل، مع التركيز على الثقة والإبتكار والتعاون العالمي. ففي المرحلة الأولى بين عامي 2026 و2028 يتوجّب على الحكومات أن تُرسّخ أسس المرونة المؤسسية من خلال الإستثمار في البنية التحتية الرقمية، وإطلاق أنظمة الهوية الرقمية الوطنية، وتوسيع نطاق الوصول إلى التقنيات المالية. وتُعطي هذه المرحلة الأولوية للشفافية والحوكمة الأخلاقية وتحديث القطاع العام.

بين عامي 2028 و2030، سيتحوَّل التركيز نحو الإبتكار والحوكمة التي تتمحور حول المواطن. وعلى الحكومات أن تطوّر تقنيات المدن الذكية، وتدمج الذكاء الإصطناعي في التخطيط الحضري، وتقود جهود الإستدامة الإقليمية، لا سيما في مجالي الأمن المائي والدبلوماسية المناخية. ويُعتبر الأمن السيبراني ضرورة إستراتيجية، حيث تعمل الدول على تعزيز قدراتها الرقمية ونشر المعايير الدولية للسلوك السيبراني. كما وأن التنويع الإقتصادي له أهمية كبيرة ويستوجب دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتجارة الرقمية، وسلاسل التوريد المرنة التي تشكل الركيزة الأساسية للنمو الشامل.

وفي المرحلة الممتدة من العام 2030 إلى العام 2035، على الحكومات أن تقوم بدور محوري كجهات فاعلة عالمية مرنة تُشكّل المعايير والأنظمة المستقبلية. وستُمكّن التحليلات التنبُّئية وتصميم السياسات القائمة على الذكاء الإصطناعي من حوكمة آنية، بينما سيُحدّد التعاون العابر للحدود في مجالات المناخ والهجرة والأخلاقيات الرقمية الريادة على الساحة العالمية. وستكون المرونة المؤسسية أساسية، حيث تُعيد الحكومات تصميم نماذجها لتكون أكثر تكيّفاً وإستجابة لإحتياجات المواطنين. وستُصبح إدارة المنافع العامة مثل المياه والصحة والتعليم سمة مميّزة للحكومات الفعّالة.

وتعكس خارطة الطريق لحكومات المستقبل تطوراً إستراتيجياً من الإصلاح الأساسي إلى القيادة العالمية، بما يتماشى مع موضوع قمّة الحكومات العالمية 2026 «صياغة حكومات المستقبل»، وتدعو الدول إلى تبنّي التحوُّل ليس كخيار، بل كضرورة من أجل المرونة والإزدهار والثقة في عصر التغييرات السريعة.

د. سهى معاد

كاتبة ومحلّلة إستراتيجية

المدير المفوض لمصرف المنصور للإستثمار الدكتور وليد عبد النور:
يعمل العراق على تشجيع التحول الرقمي وتوفير الحلول للواقع المصرفي والتعامل بالعملات الرقمية بعيداً عن النقد

يمر القطاع المصرفي العراقي بمرحلة انتقالية حيث بدأت العام الماضي مرحلة مهمة بقيادة البنك المركزي العراقي لاصلاح القطاع المصرفي، وتفعيل دوره وخلق المنتجات الضرورية لدعم الاقتصاد ورفع مكانة القطاع الى مصاف المصارف في البلدان المتقدمة، من خلال التحوّل الرقمي ومعالجة فجوة الثقة وتغيير النمط المصرفي والاقتصادي السائد. ويقوم البنك المركزي العراقي على تفعيل وتوجيه المصارف الى التحول الرقمي اضافة الى تدعيم خطوط الدفاع خصوصاً في ادارة المخاطر، التدقيق، الامتثال والحوكمة.

الدكتور وليد عبد النور المدير المفوض
مصرف المنصور للإستثمار

■ ما هي التحدّيات الجوهرية في التحوُّل الرقمي وجذب الإستثمار الأجنبي؟

تعد إدارة المخاطر في القطاع المصرفي العراقي اليوم عملية معقدة بسبب عدم إستقرار الوضع السياسي والأمني والإرتباط الدولي ولا سيما في المجالات المالية والاقتصادية لذا لا بد أولاً، التشدد وتطبيق الامتثال الصارم للمعايير الدولية وخصوصاً فيما يتعلق بمخاطر غسل الأموال، والتركيز على التدقيق في عمليات التحويل الخارجي، ومصادر الأموال مع ضرورة وأهمية الحفاظ على الإنسيابية العالية لتلبية متطلبات التحويل الخارجي، تقوية وتعزيز وتمتين أقسام الإمتثال والابلاغ والمخاطر وتوسيع دورها، تطوير أعمالها لضمان تحقيق الامتثال العالي للمتطلبات المحلية والدولية، ثانياً، إتباع سياسة ذات مرونة عالية جداً لإدارة السيولة النقدية وفي ذات الوقت الاستعداد لتلبية السحوبات المفاجئة للزبائن تحت أي ظرف خصوصاً في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها المنطقة، مع الإستثمار الأمثل لتلك السيولة لتحقيق العوائد المطلوبة والحفاظ على مركز نقدي آمن وتحوطي لمراكز العملات الأجنبية وتقليل المخاطر الناتجة عن التقلبات في أسعار الصرف مع ضمان توفير متطلبات الزبائن بهذا الشأن، تقوية وتعزيز أدوات الشمول المالي ورفع درجة الثقة والرضا للزبائن مما يساهم في تقليل الضغط الناتج عن الظروف غير الطبيعية وتأثيراتها على حركة وانسيابية الأعمال والسحوبات النقدية واستقطاب ودائع جديدة.

واخيراً، مراجعة أنظمة وأدوات إستمرارية الأعمال وإتخاذ كافة التدابير اللازمة للعمل بمختلف الظروف الصعبة وتفعيل العمل عن بعد.

■ ما هي الإجراءات التي تقومون بها بغية تشجيع التحوّل الرقمي في القطاع المصرفي العراقي؟

يعمل العراق على تشجيع التحول الرقمي وتوفير العديد من الحلول للواقع المصرفي والتعامل بالعملات الرقمية بعيداً عن النقد، كما عملت على خلق حوافز للمستثمرين لتأسيس المصارف الرقمية. ورغم ذلك فهناك العديد من التحديات التي تواجه المصارف العراقية أهمها رغبة المواطن العراقي بالإكتناز النقدي بدلاً من الإيداع لدى المصارف بسبب الأزمات التي حدثت سابقاً والتي ساهمت بشكل فعال وكبير في اضعاف ثقة المواطنين بالمصارف ولاعادة الثقة بدأ البنك المركزي العراقي بمشروع إصلاح القطاع المصرفي و المتوقع الانتهاء منه عام 2028.

- يجب على الدولة الاستمرار بسياسة التوسع في الإعتماد على عمليات الدفع الالكتروني وتثقيف المواطنين والحث على توطين الرواتب وفرض الدفع الالكتروني تدريجياً في القطاعات الحيوية، بالاضافة الى تعزيز التعاون بين البنك المركزي العراقي والمصارف الخاصة لنشر تقنيات (QR payment) والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول بشكل متوازن في جميع المناطق.
- تخفيض العمولات والأجور المستوفاة عن التعاملات الرقمية والبطاقات المصرفية لحث المستخدمين على التعامل به.
- قيام المصارف بحماية أنظمتها من الإختراق والتلاعب بما يحقق عنصر المحافظة على ودائع الجمهور وسمعتها.
- تحقيق عنصر الشفافية والإفصاح في إعداد التقارير المالية الدورية وخصوصاً السنوية والالتزام بمواعيدها وإخضاعها للتدقيق من قبل شركات تدقيق متخصصة عالمية مما يزيد من عنصر الثقة لدى المستثمر الأجنبي.
- إختيار شركاء استراتيجيين بمهنية وعناية فائقة كمساهمين في المصرف والإستفادة من الدعم المقدم من قبلهم وخصوصاً على المستوى العالمي وهو من اهم ركائز مشروع الاصلاح المصرفي.

■ ما هو واقع المصارف العراقية من الـ Fintech والمعايير الدولية؟

بينما يسير العالم بسرعة نحو الذكاء الاصطناعي، يجد العراق نفسه في سباق لتحديث أنظمته التقليدية مع محاولات جادة لمواكبة والتموضع تجاه التكنولوجيا المالية من خلال:

– تطوير أنظمة الدفع الوطنية وقد نجح العراق في إرساء دعائم متينة عبر أنظمة (RTGS) و(ACH)، مما أتاح قاعدة للانطلاق نحو خدمات رقمية أكثر تعقيداً، كما بدأنا العمل على دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات "كشف الاحتيال" و"خدمة العملاء"، مع ظهور جيل جديد من المصارف الرقمية (Digital-only banks) التي تستهدف فئة الشباب.

– لا تزال تجارب الـ Fintech في مراحلها الأولى في العراق، و يتطلب نمواً أسرع في التشريعات لتواكب الابتكار العالمي في مجالات "التكنولوجيا التنظيمية (RegTech).

اما فيما يتعلق بالعلاقة مع المصارف المراسلة والمعايير العالمية:
تعد هذه العلاقة "شريان الحياة" للتجارة الخارجية العراقية
يتجه العراق في مسار اصلاحي للحاق بالركب العالمي مع التركيز على الامتثال كشرط اساسي وتعد الامتثالية، هي المفتاح حيث يفرض البنك المركزي العراقي معايير صارمة لتلبية متطلبات البنوك المراسلة العالمية، واخيراً بدأ العراق بالتحول الى العلاقات المراسلة المباشرة وهو امر يتطلب حوكمة شفافة اضافةً الى الالتزام بالمعايير الدولية (FATAF) للبقاء والمنافسة.

العربية على مستوى العالم

Arabian Worldwide

WWW.ARABIANWORLDWIDE.COM

CEO
National Bank of Iraq

TOP 5 VISIONARY CEOS *to Watch in* 2026

Ayman Omran Abu Dhaim

Leading NBI to Transform Iraq's Banking Landscape
Through Innovation, Inclusion, and Regional Connectivity

المدير المفوض للمصرف الأهلي العراقي (NBI) أيمن أبو دهيم:

أطلقنا أنظمة بنكية متكاملة عبر الإنترنت والتطبيقات الذكية للهواتف والمدفوعات الالكترونية والمحافظ بغية تعزيز الشمول المالي والشفافية وثقة العملاء

المدير المفوض للمصرف الأهلي العراقي (NBI) أيمن أبو دهيم: «تُسارع المصارف العراقية نحو التحوّل الرقمي، وفي هذا السياق تعمل المصارف العراقية للتكامل مع شركات التقنية المالية، واعتماد الذكاء الاصطناعي وسط ضغوط تنظيمية وتنافسية، بينما تتعامل مع متطلبات أكثر صرامة في علاقاتها مع البنوك المراسلة الدولية والأخذ بعين الإعتبار بيئة العمل في مخاطر جيوسياسية وتجنّب العقوبات.

وقد أطلقت المصارف العراقية ومنها المصرف الأهلي العراقي أنظمة بنكية متكاملة عبر الإنترنت والتطبيقات الذكية للهواتف والمدفوعات الالكترونية والمحافظ، مدعومة بالخدمات التي تطبّق المعايير الدولية المصرفية والأمنية، مما يعزّز الشمول المالي والشفافية وثقة العملاء. كما دعم البنك المركزي العراقي تكامل عمليات الدفع الفوري والتقاص من خلال منصّة موحّدة وطنية، مع وجود تطوير لدمج الذكاء الإصطناعي في الخدمات الالكترونية وخدمة العملاء وخدمات الدفع اللاتلامسي بالبطاقات الإفتراضية خلال الفترة المقبلة من 2026-2027».

ورأى أبو دهيم «أن التحديثات الجارية في المصارف العراقية والتي توفّر خدمات رقمية حديثة تضع هذه المصارف في موقع الإزدهار والتكيُّف مع الظروف والإضطرابات، حيث يساعد التحوُّل الرقمي والتكامل مع التقنية المالية والذكاء الإصطناعي في تلبية المعايير العالمية الأكثر صرامة مع الإستفادة من الإقتصاد الرقمي العراقي النامي الذي يسجّل تضاعف للمعاملات الرقمية بأكثر من ثلاث مرات منذ العام 2023».

في ما يلي الحديث مع المدير المفوض للمصرف الأهلي العراقي (NBI) أيمن أبو دهيم:

■ في ظل الأوضاع الجيوسياسية المعقّدة التي تواجهها المنطقة والعراق، كيف تقومون بإدارة المخاطر في هذه الأوضاع الراهنة؟

– في ظل الأوضاع الجيوسياسية المتغيّرة، تعتمد إدارة المخاطر على نهج إستباقي قائم على تحليل السيناريوهات المحتملة وربطها بتأثيرها المباشر على بيئة العمل المصرفي بما يشمل السيولة، الإئتمان، والعمليات التشغيلية، حيث يتم إجراء تقييمات دورية لمحافظ القروض والسيولة، ومتابعة المؤشرات التشغيلية بشكل مستمر، بهدف تحديد نقاط التعرض وإتخاذ إجراءات إستباقية للحدّ من المخاطر بما يضمن الحفاظ على جودة الأصول وإستمرارية الأعمال.
ويتم إصدار تقارير يومية لمراقبة السيولة يشمل أبرز مؤشّرات السيولة الأساسية لضمان الإطّلاع السريع على أيّ تطورات على مستوى البنك. ويتم تعزيز مراقبة المحفظة الإئتمانية بالكامل، مع تتبع دقيق لسلوك السداد، وإتجاهات التأخر، ومؤشّرات الإنذار المبكّر في القطاعات الحساسة وإعطاء الأولوية لمنح الإئتمان نحو القطاعات الإستراتيجية كالمواد الغذائية والأدوية ، مع زيادة التركيز على القطاعات منخفضة الحسّاسية، والحدّ من التعرّض للقطاعات الدورية أو عالية المخاطر.

كما تم تعزيز الجاهزية التشغيلية من خلال إختبار خطط التعافي من الكوارث وتفعيل المواقع البديلة، إلى جانب إعتماد نماذج تشغيل مرنة بما يضمن إستمرارية الخدمات المصرفية حتى في الظروف غير المستقرة. وعلى المستوى الأمني والتشغيلي، يتم إتخاذ إجراءات إحترازية لحماية الفروع والموجودات، مع تعزيز جاهزية البنية التحتية التقنية وضمان توفر البدائل التشغيلية عند الحاجة.

ويتم إدارة المخاطر بشكل متكامل عبر محاور عدة تشمل المخاطر التشغيلية، الإئتمانية، مخاطر السيولة، والمخاطر الأمنية، مع وجود آلية حوكمة فعّالة من خلال فرق إدارة الأزمات التي تتابع المستجدات بشكل مستمر وتتخذ قرارات مرنة تتناسب مع طبيعة المرحلة. علماً أنه يتم التنسيق المستمر مع الجهات الرقابية لضمان الإلتزام بالمتطلبات التنظيمية، مع الحفاظ على مرونة التنفيذ في ظل الظروف الإستثنائية.

■ تشهد المصارف العراقية إستمرار التحوُّل نحو المدفوعات الرقمية وربطها بشكل أوسع بالأنظمة المالية العالمية. ومع ذلك لا تزال التحدّيات كبيرة، إذ لا يُمكن جذب الإستثمارات الأجنبية من دون زيادة ثقة المواطنين في المصارف وتقليل الإعتماد على التداول النقدي، هل يُمكن شرح هذه التحدّيات؟ وكيف يُمكن الخروج منها؟

– إن المصارف العراقية في تسارع نحو التحوُّل الرقمي، وفي هذا السياق تعمل المصارف العراقية للتكامل مع شركات التقنية المالية، وإعتماد الذكاء الإصطناعي وسط ضغوط تنظيمية وتنافسية، بينما تتعامل مع متطلّبات أكثر صرامة في علاقاتها مع البنوك المراسلة الدولية والأخذ في الإعتبار بيئة العمل في مخاطر جيوسياسية وتجنُّب العقوبات.

رغم التقدّم الملحوظ في تطوّر الخدمات المصرفية والخدمات المالية الالكترونية والرقمية في العراق، لا تزال البيئة التشغيلية تشهد تحدّيات تمثل ضعفاً في الثقة لدى المواطنين بسبب التخوّف من سوء الخدمات ومن ضمنها الخدمات الإلكترونية ولا سيما الإحتيال الإلكتروني والسيبراني، مما لا يزال يعزّز الإعتماد على التعاملات النقدية ويُحدّ من الشمول المالي. كما يعاني القطاع المصرفي من وجود بنية تحتية رقمية ضعيفة وخصوصاً في المناطق الأكثر بُعداً عن المراكز الكبرى للمدن، وأيضاً يوجد تحدّي العقبات في الربط بالأنظمة العالمية، بالإضافة إلى ضعف الرقابة الآليه والمباشرة التي قد تُثني بعض المستثمرين الأجانب من بيئة العمل المصرفي والإستثمار. إن هذه العوامل مجتمعة تودي إلى تقليل الشمول المالي وكفاءة المدفوعات المالية والحصول على الخدمات المالية المنظمة وإعاقة النمو الإقتصادي.

إن بعض الخطوات العملية المقترحة لمعالجة مثل هذه التحدّيات هي بناء الثقة والشمول المالي الحقيقي من خلال حملات توعية واسعة والتوسع في التطبيقات المصرفية السهلة والآمنة، مع التوسُّع في صرف الرواتب إلكترونياً وآنياً بشكل موثوق لتقليل الإعتماد على النقد تدريجياً. ويجب تسهيل الحصول على خدمات التمويل للمواطنين

وأصحاب المشاريع الصغيرة ومشاريع تمكين المرأة. كما يجب الإهتمام بتعزيز الربط المالي العالمي للمصارف العراقية بشبكة نظام سويفت وأنظمة أخرى مثل الأسيكودا، وأن يتم ذلك بسلاسة وأتمتة كاملة.

ولا شك في أن الإستثمار في البنية التحتية من خلال إستثمارات إستراتيجية في التقنيات الرقمية والأمن السيبراني مدعومة بشراكات دولية كصندوق النقد الدولي والتعاون مع الدول التي لديها خبرات متقدّمة في هذا المجال، وإشراك القطاعين العام والخاص في الإستثمارات للبُنى التحتية. كما أن جذب الإستثمار الخارجي من خلال إظهار نتائج الإصلاحات الهيكلية وتعزيز ملاءة المصارف وشفافيتها، يؤدي إلى فتح أبواب الإستثمار الأجنبي في التمويل والتجارة والمساهمة في القطاع المالي.

لقد أصبح الإمتثال القوي والرزين الآن يُعتبر عاملاً تنافسياً، حيث إن المصارف ذات الأنظمة المتوافقة مع مجموعة العمل المالي والتدريب الدولي يُمكنها من الحصول على علاقات مراسلة أسهل ومعالجة المدفوعات. ونرى أن هذه الإجراءات والتوصيات إذا تم تنفيذها بكفاءة وشفافية، ستحقّق ربطاً سلساً ومستداماً بالأنظمة العالمية، وتؤدي إلى إنخفاض في الإعتماد على التعامل النقدي وتطوير سريع للبُنى التحتية اللازمة للتحوُّل الرقمي والشمول المالي وجذب الإستثمارات الداخلية والخارجية.

■ من المعروف أن العالم يسير بسرعة نحو التحوّل الرقمي والتكنولوجيا المالية Fintech والذكاء الإصطناعي، أين المصارف العراقية من هذا التطور؟ وكيف تسير الأمور مع المصارف المراسلة التي تتطلّب إلتزام أعلى المعايير العالمية؟

– أطلقت المصارف العراقية ومنها المصرف الأهلي العراقي أنظمة بنكية متكاملة عبر الإنترنت والتطبيقات الذكية للهواتف والمدفوعات الالكترونية والمحافظ، مدعومة بالخدمات التي تطبّق المعايير الدولية المصرفية والأمنية، مما يُعزّز الشمول المالي والشفافية وثقة العملاء. كما يدعم البنك المركزي العراقي تكامل عمليات الدفع الفوري والتقاص من خلال منصّة موحّدة وطنية، مع وجود تطوير لدمج الذكاء الإصطناعي في الخدمات الالكترونية وخدمة العملاء وخدمات الدفع اللاتلامسي بالبطاقات الإفتراضية خلال الفترة المقبلة من 2026–2027.

في نطاق تسريع التحوُّل الرقمي وتكامل التقنية المالية، تحوّلت البنوك العراقية من التجارب المبدئية الحذرة إلى برامج رقمية أكثر جرأة وتقدمية، مدفوعة بتعليمات تنظيم المدفوعات الرقمية رقم 2 لعام 2024 من البنك المركزي العراقي وإستراتيجية الشمول المالي الوطنية (2025–2029)، التي تركز على المدفوعات الإلكترونية والشمول المالي.

كما تشير الدراسات الحديثة إلى معدّلات عالية من إعتماد التقنية المالية في العراق، مع وجود شراكات تكاملية للمصارف مع المحافظ الإلكترونية ومزوّدي خدمات الدفع الالكترونية، والتطبيقات الذكية، ومدفوعات الرمز السريع (QR) وخدمات توفير نقاط البيع وبوابات الدفع للتجارة الإلكترونية لتطوير خدمات الدفع للأفراد وتجار التجزئة وأصحاب الاعمال الصغيرة وتوسيع نطاق الاستخدام ليصبح النهج الرقمي هو السائد.

أما بالنسبة إلى إتجاهات إعتماد الذكاء الإصطناعي، فقد إنتقل الذكاء الإصطناعي من مرحلة الوعود إلى التطبيق العملي داخل بيئة المصارف العراقية، ويتم التركيز على مجالات عالية العائد مثل مراقبة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحسين تقييم المخاطر الإئتمانية وسرعة المنح، وزيادة كفاءة العمليات التشغيلية، مع الإتجاه نحو دمج المصارف لأدوات المراقبة التي تعمل في الوقت الفعلي للعمليات المصرفية للحماية من المعاملات الإحتيالية وتكييف الخدمات لخلق قيمة مضافة لكل عميل على حدة.

وتشمل الأمثلة الرائدة المنصّات والتطبيقات المصرفية الذكية لتوفير الخدمات الإلكترونية الآمنة والسلسة للتحويلات والدفع وإدارة الأموال وتوطين الرواتب لأكبر شرائح المواطنين وتوظيف الذكاء الإصطناعي لكشف الإحتيال الإلكتروني ومكافحة الفساد، والتي أدت إلى زيادة حجم المعاملات وتوفير الوقت والجهد للعملاء وتحسين البيئة المصرفية وخفض التكاليف.

كما أكدت بعض الأبحاث التجريبية أن الذكاء الإصطناعي يحسّن الأداء المالي وجودة الخدمة عند دمجه مع القدرات الإستراتيجية، رغم أن الإعتماد على الذكاء الإصطناعي لا يزال في مراحل مبكرة بسبب ضعف جودة البيانات وفجوات المهارات.

كما أثبتت الدراسات أن إستخدام الذكاء الإصطناعي يساعد المصارف على الإمتثال الكامل لمعايير مجموعة العمل المالي وتقليل التدفقات غير المشروعة.

أما عن كيفية التعامل مع التحدّيات، فإننا نأمل في أن المصارف العراقية يجب أن تتبنّى إستراتيجيات حديثة مستدامة ومعتمدة على التحوُّل الرقمي والتطوُّر التكنولوجي والبشري. وأيضاً على المصارف تبنّي إستراتيجية البنك المركزي العراقي للإصلاح المصرفي الشاملة لعام 2025–2026، وتشمل توقيع وثائق الإصلاح لإعادة الهيكلة من خلال الإندماج أو التخارج لخلق نظام مصرفي متين ومعتمد على المعايير الدولية.

كما أصدر البنك المركزي العراقي لوائح للمصارف الرقمية مع التشديد على تعزيز الأمن السيبراني وزيادة الثقة بالتعاملات المصرفية والرقمية، ويتم التعاون للترويج لتوعية المواطنين بالخدمات الرقمية، والعمل على تحسين الخدمات مثل المدفوعات الفورية وبوّابات الدفع والتجارة الإلكترونية عبر الانترنت، وتطبيق أنظمة رقابة دولية قوية. ونخص بالذكر أيضاً الإعتماد على التوسُّع في إعتماد التوقيع الإلكتروني وتعاون القطاع المصرفي مع القطاعات الحكومية لتكامل الخدمات الوطنية وخدمات الدفع، مع توقعات قوية وحقيقية بنمو الخدمات الرقمية لتلبية توقعات العملاء وجذب الإستثمار.

وتؤمن المصارف العراقية بأن الإستثمار في زيادة الشفافية وإستدامة العمليات المصرفية والأمن السيبراني والتوعية المجتمعية، يُعالج تلك التحدّيات ويعمل على الإقبال على الخدمات الإلكترونية وزيادة الثقة بشكل عام في الخدمات والنظام المصرفي.

إن هذه التحديثات في المصارف العراقية والتي توفر خدمات رقمية حديثة، تضع هذه المصارف في موقع الازدهار والتكيُّف مع الظروف والإضطرابات، حيث يساعد التحوُّل الرقمي والتكامل مع التقنية المالية والذكاء الإصطناعي في تلبية المعايير العالمية الأكثر صرامة، مع الإستفادة من الإقتصاد الرقمي العراقي النامي الذي يسجّل مضاعفة للمعاملات الرقمية بأكثر من ثلاث مرات منذ العام 2023.

الإلتزام مع المصارف المراسلة

إن من تعليمات وتوجيهات الإصلاح المصرفي الشامل (2025–2026) أن يتم ضمان كفاية رأس المال والمخصّصات ونسب التمويل، وأيضاً في سياق الأهمية عينها، التوجُّه نحو التحوُّل الرقمي الشامل وتوفير الخدمات الرقمية الآمنة، والحوكمة الرصينة، بالتعاون مع المؤسسات العالمية وشركات تدقيق دولية، لضمان إستمرارية التعاملات داخلياً ومع المصارف العالمية.

كما لعبت الإضطرابات الجيوسياسية والعقوبات الدولية، وبعض التعليمات من مجموعة العمل المالي للمؤسسات المصرفية دوراً في تشديد علاقات المصارف مع البنوك المراسلة العالمية، حيث تطالب البنوك الأجنبية المراسلة وأجهزة الإستثمار الخارجية بإمتثال قوي لمكافحة غسيل الأموال/التمويل الإرهابي، وإجراء الفحص المعزّز، وتقييد وصول الإستثمار للأطراف غير المتوافقة.

في المحصّلة، تشهد المصارف العراقية تقدُّماً ملحوظاً نحو التحوُّل الرقمي لمواكبة التطوّرات العالمية، لكنها لا تزال في مراحل التطوير مقارنة بالمعايير الدولية. ونرى أن الأمور تسير بشكل إيجابي مع المصارف المراسلة ومن خلال مبادرة البنك المركزي العراقي للإصلاح المصرفي الشامل، حيث هناك إلتزام بالمعايير الدولية مثل: MX SWIFT ومعايير مكافحة غسل الأموال ومعايير المخصّصات IFRS9. ولا تزال المصارف العراقية تعمل لتطبيق وثيقة الإصلاح المصرفي والعمل على زيادة الشفافية والإستدامة ومعايير التعافي من الكوارث.

إدارة المخاطر والتحوُّل الرقمي في المصارف العراقية:
رؤية إستراتيجية

بقلم: صادق المشاط
رئيس مجلس إدارة مصرف المشرق العربي الإسلامي للإستثمار

في ظل الأوضاع الجيوسياسية المعقّدة التي تمر في المنطقة والعراق، أؤمن بأن إدارة المخاطر لم تعد خياراً، بل أصبحت ضرورة إستراتيجية لضمان إستمرارية العمل المصرفي وتحقيق الإستقرار المالي وحماية مصالح المودعين والمستثمرين على حد سواء.

إننا في مصرف المشرق العربي الإسلامي للإستثمار نتبنّى منهجية متكاملة تقوم على الرصد المستمر للتطوّرات السياسية والإقتصادية، وتحليل المخاطر بشكل إستباقي، مع الإعتماد على بيانات دقيقة ومصادر متعددة لبناء رؤية واضحة تدعم اتخاذ القرار.

كما نحرص على إعداد خطط طوارئ وسيناريوهات متعدّدة، تشمل مختلف الإحتمالات، إلى جانب تعزيز المرونة التشغيلية من خلال إعادة توزيع الموارد وتكييف الخطط التشغيلية وفق المتغيّرات. ويواكب ذلك التزام صارم بمعايير الحوكمة والإمتثال، بما يعزّز من قدرة المصرف على التعامل مع الأزمات بثبات وكفاءة.

التحوُّل الرقمي... بين الواقع والطموح

يشهد القطاع المصرفي العراقي تحوُّلاً تدريجياً نحو الرقمنة، إلاّ أن هذا التحوُّل لا يزال يواجه تحدّيات جوهرية، في مقدّمها ضعف ثقة شريحة من المواطنين بالقطاع المصرفي، وإستمرار الإعتماد الكبير على النقد في التعاملات اليومية، وهو ما يحد من سرعة إنتشار الخدمات الرقمية.

ومن هذا المنطلق، أرى أن بناء الثقة هو الأساس الحقيقي لأيّ تحوُّل رقمي ناجح، ويتحقق ذلك من خلال تعزيز الشفافية، وتبسيط الإجراءات، وتقديم خدمات مصرفية سهلة وآمنة، بالإضافة إلى ضمان سرعة وكفاءة العمليات المصرفية بما يلبي توقعات العملاء.

كما أن التحوُّل الرقمي لا يقتصر على تقديم خدمات إلكترونية، بل يمتد ليشمل إعادة تصميم تجربة العميل بالكامل، بحيث تصبح أكثر سلاسة ومرونة، سواء عبر التطبيقات المصرفية أو القنوات الرقمية المختلفة.

خارطة طريق نحو التطوير

إن تجاوز التحدّيات يتطلّب العمل وفق رؤية متكاملة تشمل الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية، وإعتماد أنظمة دفع حديثة، وتوسيع إنتشار نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي، بما يُسهم في تقليل الإعتماد على النقد وتعزيز الشمول المالي.

كما يمثّل الأمن السيبراني أحد أهم ركائز المرحلة الحالية، حيث نعمل على تطوير أنظمة الحماية وتعزيز قدرات الكوادر الفنية لمواجهة التهديدات المتزايدة، إلى جانب تبنّي أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

ولا يقل عن ذلك أهمية نشر الثقافة المالية، من خلال حملات توعوية ومبادرات تستهدف مختلف فئات المجتمع، بهدف تعزيز فهم الخدمات المصرفية وتشجيع إستخدام الحلول الرقمية.

المصارف العراقية في مرحلة انتقالية

أرى أن المصارف العراقية تمر بمرحلة إنتقالية نحو النضج الرقمي، حيث بدأت العديد من المؤسسات بتحديث أنظمتها المصرفية الأساسية(Core Banking) ، وتطوير خدماتها الإلكترونية، رغم التحديات المرتبطة بالبنية التحتية ونقص الكفاءات المتخصّصة في مجال التكنولوجيا المالية.

وفي هذا السياق، يمثل الإستثمار في التكنولوجيا المالية والذكاء الإصطناعي فرصة مهمة لتحسين كفاءة العمليات المصرفية، سواء في إدارة المخاطر أو تحليل البيانات أو تحسين تجربة العملاء، وهو ما نعمل على تعزيزه ضمن خططنا المستقبلية.

تعزيز العلاقات الدولية

إن العلاقة مع المصارف المراسلة تمثّل بوابة رئيسية لاندماج العراق في النظام المالي العالمي، وهي تتطلب إلتزاماً صارماً بمعايير الإمتثال، لا سيما في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب تعزيز الشفافية في العمليات المالية.

وفي هذا الإطار، نعمل على تطوير أنظمة الامتثال، وتطبيق إجراءات "اعرف عميلك (KYC)"، وإستخدام أنظمة متقدّمة لمراقبة العمليات المالية، بما يُسهم في تعزيز الثقة الدولية وتقليل المخاطر المرتبطة بالتعاملات العابرة للحدود.

في المحصّلة، إن المرحلة الحالية تمثل فرصة حقيقية لإعادة بناء القطاع المصرفي في العراق على أسس أكثر قوة واستدامة، من خلال الجمع بين الإدارة الواعية للمخاطر، والتحوُّل الرقمي، وتعزيز الثقة مع العملاء والشركاء.

ونحن في مصرف المشرق العربي الإسلامي للإستثمار نؤمن بأن المستقبل المصرفي يقوم على الإبتكار، والالتزام، والقدرة على التكيُّف مع المتغيّرات، بما يُسهم في دعم الإقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

مصرف البحرين المركزي يعلن عن برنامج لتأجيل القروض وتوفير دعم السيولة بقيمة 7 مليارات دينار بحريني

تنفيذاً لتوجيهات الأمير سلمان بن حمد آل خليفة وليّ العهد رئيس مجلس الوزراء، أعلن مصرف البحرين المركزي عن إطلاق برنامجٍ لتأجيل القروض وتوفير دعم السيولة يشمل مجموعة من الإجراءات لدعم اقتصاد مملكة البحرين والقطاع المالي.

وعليه، ستُقدم البنوك التجارية وشركات التمويل الخيار للعملاء لتأجيل سداد القروض وبطاقات الإئتمان، بما يشمل الأقساط والفوائد لمدة ثلاثة أشهر، حيث يشمل التأجيل كلاً من الأفراد والشركات. كما سيتم منح هذه المؤسسات مرونة في تأجيل إعادة تصنيف القروض للعملاء المتأثرين، موضحاً المصرف المركزي أن قيمة القروض المحلية تبلغ 11.3 مليار دينار بحريني.

كما سيُوفر مصرف البحرين المركزي لمدة ستة أشهر سيولة غير محدودة بالدينار البحريني للبنوك التجارية مقابل الضمانات المؤهلة، والتي تبلغ حالياً نحو 7.0 مليارات دينار بحريني. كذلك سيتم تمديد فترة إستحقاق عمليات إعادة الشراء إلى ثلاثة أشهر، وسيتم خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 5.0% إلى 3.5% وتخفيض الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) من 100% إلى 80%، بما يُساهم في ضخ سيولة إضافية في قطاعات الاقتصاد.

وأكد المصرف المركزي أن القطاع المالي في مملكة البحرين يُواصل أداءه بكفاءة، حيث يحافظ القطاع المصرفي على مستويات قوية من كفاية رأس المال والسيولة، لافتاً إلى إستمرار متابعة التطورات عن كثب مع الإستعداد لإتخاذ المزيد من الإجراءات عند الحاجة للحفاظ على الإستقرار النقدي والمالي وضمان إستمرارية تقديم الخدمات المالية وإستدامتها في مملكة البحرين.

بنوك مركزية عربية تعلن عن إجراءات عاجلة لمواجهة تداعيات الحرب في الخليج لدعم القطاعات الإقتصادية المختلفة وفي مقدّمها القطاع المصرفي

أعلنت بنوك مركزية عربية عدّة عن حزمة من الإجراءات العاجلة لدعم القطاعات الإقتصادية المختلفة وعلى رأسها القطاع المصرفي في مواجهة تداعيات الحرب في إيران. وقد أدّت الحرب إلى إغلاق شبه كامل لمضيق هرمز الذي يمر عبره نحو خمس تجارة النفط والغاز العالمية، ما أدى إلى إرتفاعات قياسية بأسعار الطاقة، وتعطُّل سلاسل الإمداد العالمية، وزيادات بأسعار السلع، بالإضافة إلى توقُّعات بإرتفاعات جديدة لمعدّلات التضخُّم، وعودة البنوك المركزية إلى سياسة التشديد النقدي بعد فترة من خفض معدّلات الفائدة.

وتشمل الإجراءات التي إتخذتها البنوك المركزية خفض معايير السيولة المطبقة على البنوك، وزيادة الحدّ الأقصى للتمويل، وضخ سيولة مالية في القطاع المصرفي، وتوفير تمويلات لشراء السلع الأساسية.

مصرف قطر المركزي

وأعلن مصرف قطر المركزي أنه سيتيح تسهيلات لعمليات إعادة الشراء «الريبو» غير محدودة بالريال القطري، بالإضافة إلى تسهيلات لعمليات إعادة الشراء لليلة واحدة، كما سيطلق المصرف تسهيلات لعمليات إعادة الشراء لأجل تصل مدتها إلى ثلاثة أشهر، وأن هذه الإجراءات تمكّن البنوك من إدارة تدفقاتها بدرجة من اليقين، كما أضاف البنك تدابير لدعم المقترضين، موضحاً أن المركز المالي للبنك في حالة ممتازة، وأن وضع السيولة متين في البلاد، وأن مستويات رأس المال تتجاوز المتطلّبات التنظيمية بشكل ملحوظ.

بنك الكويت المركزي

بدوره، أطلق بنك الكويت المركزي حزمة إجراءات تحفيزية للبنوك المحلية شملت التعليمات الرقابية وأدوات السياسة التحوّطية الكلية في ما يتعلّق بمتطلّبات السيولة الرقابية ومعدّل الكفاية الرأسمالية، بما يضمن زيادة مرونة القطاع المصرفي المحلي لدعم أوجه النشاط الإقتصادي ودعم إستقرار العمل المصرفي، وأن الإجراءات شملت خفض معايير السيولة المطبقة على البنوك مثل معيار تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر ونسبة السيولة الرقابية، إلى جانب رفع الحدود القصوى للفجوات التراكمية في نظام السيولة ورفع الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل.

مصرف الإمارات المركزي

وأوضحت «جيفريز» أن بيانات مصرف الإمارات المركزي أظهرت إستخدام البنوك التجارية أداة تعرف بإسم تسهيلات تأمين السيولة الطارئة أو CLIF وهي آلية تم إطلاقها في العام 2022، تتيح للبنوك السحب من إحتياطات المصرف المركزي مقابل أنواع مختلفة من الضمانات ولفترات اقتراض تمتد إلى شهر أو أكثر. وكان مصرف الإمارات المركزي قد أطلق في وقت سابق من مارس/آذار 2026 حزمة دعم هدفت إلى تعزيز السيولة والقدرة على الإقراض في النظام المالي.

المركزي الأردني

كما أطلق البنك المركزي الأردني حزمة من الإجراءات الإحترازية الإستباقية لدعم الإقتصاد الوطني، وبحجم إجمالي وصل إلى 760 مليون دينار تهدف إلى دعم قطاع السياحة، وتعزيز الأمن الغذائي، وتقوية السيولة المصرفية في ظل التطورات الإقليمية والدولية.

وتتوزّع هذه الحزمة على تعزيز السيولة المصرفية من خلال إعادة ضخ حوالي 700 مليون دينار في السوق النقدية عبر خفض نسبة الإحتياطي الإلزامي بواقع نقطتين مئويتين على ودائع الحسابات الجارية، وتحت الطلب لدى البنوك العاملة في الأردن، لتصبح 5% للبنوك التجارية و4% للبنوك الإسلامية، ما يؤدي إلى توفير سيولة إضافية للبنوك قابلة للإقراض تقدر بنحو 300 مليون دينار.

أكد ريادة المملكة في إستشراف الأزمات وإدارة المخاطر الإستباقية

محافظ «المركزي السعودي» أيمن السياري:

نموذجنا الوطني حصّن الإقتصاد ضد الصدمات

قال محافظ البنك المركزي السعودي (ساما)، أيمن السياري: «إن الإقتصاد السعودي بات اليوم نموذجاً للمرونة والقدرة على مواجهة الأزمات من موقع قوة»، موضحاً «أنَّ التنفيذ المستمر لأجندة «رؤية 2030» قد حصَّن المملكة ضد الصدمات الإقليمية، مدعوماً بنمو صلب وتضخم محتوى، وإدارة حصيفة للسياسة النقدية والمالية».

أضاف السياري: «هذه القوة لم تكن وليدة الصدفة، بل هي نتاج تراكمي لعقود من الإصلاحات الهيكلية والإستثمار الإستراتيجي في البنية التحتية والمؤسسات، مما منح المملكة قدرةً تشغيليةً ومرونةً عالية في إمتصاص الصدمات، لتتحوَّل مقومات القوة الوطنية هذه إلى صمام أمان يُسهم في حفظ ثقة المستثمرين والمستهلكين في الإقتصاد العالمي».

البنية التحتية السعودية

وفي إطار الربط بين الجاهزية الوطنية والأمن الماكرو–إقتصادي العالمي، أبرز السياري، أمام اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، التي يرأسها وزير المالية السعودي محمد الجدعان، دور البنية التحتية المتنوعة للطاقة والتجارة في المملكة بوصفها ركيزةً أساسيةً لاستمرارية الإمدادات تحت الضغط، مشيراً إلى أنَّ الإستثمارات السعودية طويلة الأمد، وفي مقدّمها خط أنابيب «شرق – غرب» الممتد إلى موانئ ينبع، قد أثبتت جدواها بوصفها شريان حياة ليس فقط للصادرات السعودية، بل لإمدادات الطاقة العالمية كلها. هذه القدرة على إعادة توجيه الصادرات والوصول الآمن لموانئ البحر الأحمر والمصدات الإستراتيجية، تعكس قيمة التخطيط طويل الأمد في حماية العالم من إنقطاعات الإمداد، وتؤكد ضرورة معاملة أمن الطاقة بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الإستقرار المالي الدولي، مع تجنُّب أيّ سياسات تهمّش الدور المحوري للوقود الأحفوري في استدامة التجارة والنمو.

المسؤولية الدولية

من هذا المنطلق القوي للمملكة، إنتقل السياري لتشخيص التحدّيات التي تواجه النظام متعدّد الأطراف، محذّراً من

أنَّ الحرب في الشرق الأوسط تضع الإقتصاد العالمي أمام إختبار مادي قد يُعيد للأذهان حقبة «الركود التضخمي» التي سادت في السبعينيات من القرن الماضي.

وشدَّد السياري على أنَّ هذه الخطوة تعدُّ حجر الزاوية لتمكين الصندوق من القيام بمهامه الأساسية في الرقابة والإقراض، ومواكبة التحوُّلات التقنية المعقَّدة مثل الذكاء الإصطناعي والأصول الرقمية، بما يضمن إستقرار النظام النقدي الدولي في مواجهة المخاطر الجيوسياسية الناشئة وشبح «الركود التضخمي» الذي يهدِّد النمو العالمي.

ريادة في تنمية القدرات

وأكد السياري «أنَّ المملكة تترجم نجاحها الإقتصادي إلى دعم ملموس للمجتمع الدولي، وهو ما يتجسَّد في التعهد بمبلغ 279 مليون دولار لدعم تنمية القدرات في صندوق النقد الدولي، وإفتتاح المكتب الإقليمي للرياض الذي يعزّز التعاون مع دول المنطقة وخارجها»، مشيراً إلى منصّات مثل «مؤتمر العلا للاقتصادات الناشئة» بوصفها أدوات سعودية لتبادل الخبرات العملية، وتعزيز الإصلاحات الضرورية؛ لدعم المرونة والنمو طويل الأجل.

A Legacy of National Pride and Progress

For over a century, Banque Misr has stood as a symbol of economic strength, cultural identity, and unwavering commitment to future generations

- As a pioneer in national projects, structured finance, and acquisitions, the bank has been a trusted partner in driving large-scale developments and supporting diverse sectors of the economy
- Banque Misr serves a wide client base with an innovative portfolio of products and services, including a full suite of Shariah-compliant solutions offered through its Islamic banking network, "Kenana"
- Renowned for excellence, the bank has received recognition from leading global institutions for its leadership across various business sectors
- With a strong regional and international presence, Banque Misr operates one of the largest banking branch networks in Egypt and the Middle East
- Banque Misr is a pioneer in sustainability, consistently upholding the highest standards of responsible banking

بنك مصر
BANQUE MISR

19888
www.banquemisr.com

Tax number 200-005-316

بفائدة 20.5% .. عوائد شهادات بنك مصر 2026

فرضت التوترات الجيوسياسية الراهنة حالة من الضبابية على المشهد الإقتصادي العالمي، مما إنعكس بظلاله على إستقرار أسواق المال والمعادن النفيسة التي شهدت تذبذبات حادّة. وفي ظل هذا المشهد، برزت شهادات إدخار بنك مصر 2026 كوجهة إستثمارية رئيسية للمودعين الباحثين عن ملاذ آمن.

شهادات بنك مصر

شهادة إبن مصر ذات العائد الشهري المتناقص

تقدم شهادة «إبن مصر» ذات العائد المتناقص خياراً إستثمارياً يمتد لثلاث سنوات، حيث تمنح المودعين عائداً شهرياً يبدأ بنسبة 20.5% خلال السنة الأولى من عمر الشهادة، وينتقل إلى 16.25% في السنة الثانية، ليصل في السنة الثالثة والأخيرة إلى 12.25 %.

شهادة إبن مصر ذات العائد السنوى المتناقص

تُتيح الشهادة عوائد متدرّجة تبدأ بنسبة 20.5 % في السنة الأولى، وتنخفض إلى 16.25 % في السنة الثانية، وصولاً إلى 13.25% في السنة الثالثة.

شهادة يوماتي

تراجع العائد على شهادة «يوماتي» متغيّرة العائد إلى 19% بدلًا من 20 %، فيما تبلغ مدة الشهادة 3 سنوات، وتُطرح بالجنيه المصري ومخصّصة للأفراد الطبيعيين فقط.

شهادة القمّة

تمنح شهادة القمة الآن عائداً شهرياً ثابتًا بنسبة 16 % بدلًا من 17 % سابقاً.

بفائدة 22 % في السنة الأولى.. تفاصيل الشهادة البلاتينية من البنك الأهلي المصري 2026 بعائد متدرّج سنوي

يُتيح البنك الأهلي المصري الشهادة البلاتينية في حد أدنى للشراء يبلغ 1000 جنيه، وهي شهادة تمتد لثلاث سنوات بعائد متناقص، حيث يمنح البنك العميل فائدة بنسبة 22% خلال السنة الأولى، و17.5% للسنة الثانية، وتصل إلى 13% في السنة الثالثة.

شهادة البنك الأهلي البلاتينية ذات العائد المتدرج السنوي

تمنح الشهادة مالكها الحق في الإقتراض بضمان قيمتها أو إصدار بطاقات إئتمانية متنوّعة، فضلاً عن إمكانية إسترداد القيمة الكاملة للشهادة بعد مرور 6 أشهر فقط من يوم الشراء.

طريقة حساب أرباح 300 ألف جنيه في شهادات البنك الأهلي

بموجب نظام العائد المتناقص، يحقق مبلغ 300 ألف جنيه عوائد تراكمية قدرها 157500 جنيه حيث يمنح البنك العميل 66 ألف جنيه كأرباح للسنة الأولى، تليها 52.5 ألف جنيه للسنة الثانية، و39 ألف جنيه للسنة الثالثة، مع كفالة إسترداد كامل قيمة الإستثمار الأساسية عند الإستحقاق.

أسعار فائدة الشهادات البلاتينية ذات العائد الثابت

يتيح البنك الأهلي المصري الشهادة البلاتينية ذات العائد الثابت بنسبة 16% سنوياً مع صرف العائد بشكل شهري على مدار 3 سنوات كما تتضمّن باقة الأوعية الإدخارية الشهادة الخماسية.

شهادة أمان المصريين

كما يتاح الإستثمار في شهادة «أمان المصريين» بأجل 3 سنوات وعائد ثابت 13%، مع إمكانية تنفيذ عمليات الشراء عبر القنوات الرقمية «الأهلي نت» و«الأهلي موبايل».

شراكة بين «الأهلي المصري» وجهاز تنمية المشروعات

من جهة أخرى، أعلن البنك الأهلي المصري عن توقيع بروتوكول تعاون مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بهدف تعزيز التعاون المشترك لدعم وتنمية قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال في مختلف محافظات الجمهورية، في حضور محمد الأتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري وسهى التركي نائب الرئيس التنفيذي، وباسل رحمي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك بحضور عدد من قيادات الجانبين.

وأكد محمد الإتربي، «أن هذا البروتوكول يأتي امتداداً للدور الوطني الذي يقوم به البنك في دعم الاقتصاد المصري»، مشيراً إلى «أن البنك يضع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على رأس أولوياته باعتباره أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة».

وأضاف الإتربي «أن الشراكة مع جهاز تنمية المشروعات تمثل نموذجاً فعّالاً لتكامل الجهود بين المؤسسات المالية والتنموية، بما يُسهم في توفير بيئة داعمة لنمو هذه المشروعات وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي وخلق فرص عمل مستدامة».

إعداد نشرة إكتتاب بنك القاهرة في خطوة تمهيدية لطرحه في البورصة ضمن برنامج الطروحات الحكومية

أكد الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري، أن البنك المركزي يعمل على استكمال الإجراءات اللازمة في ما يتعلق ببنك القاهرة، متوقعاً أن يتم طرح البنك في النصف الثاني من العام 2026، مؤكداً أن الإتجاه الحالي هو الطرح في البورصة وليس البيع لمستثمر إستراتيجي، وذلك بهدف تعميق سوق رأس المال وزيادة مشاركة المستثمرين المحليين والدوليين.

وأشار الوزير صالح إلى أن صندوق النقد الدولي يراقب تنفيذ برنامج الطروحات كجزء من خطة الإصلاح الاقتصادي، موضحاً أن المهم هو الإلتزام بالاتجاه العام لتعزيز سوق المال، سواء عبر طرح بنك القاهرة أو شركات أخرى، مشدّداً على أن هذه الطروحات تمثل خطوة مهمة في مسار الإصلاح الاقتصادي، وتفتح المجال أمام إستثمارات جديدة بمليارات الجنيهات، بما يساهم في دعم النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل للشباب.

كما أعلن الوزير صالح أن الحكومة المصرية تستعد لطرح شركة «مصر لتأمينات الحياة» في البورصة المصرية خلال حزيران/يونيو 2026، مشيراً إلى أن الإجراءات الخاصة بالقيد وإختيار بنوك الإستثمار أوشكت على الانتهاء، موضحاً أن الطرح يستهدف تعزيز الشفافية والحوكمة داخل الشركات الكبرى، حيث ستلتزم الشركة بإصدار قوائم مالية ربع سنوية وتشكيل مجالس إدارة مستقلة وفق قواعد القيد، وهو ما يُساهم في جذب فئات جديدة من المستثمرين إلى سوق المال المصري.

د. هاشم السيد

وفي السياق عينه، قال الدكتور هاشم السيد هاشم الرئيس التنفيذي لوحدة الشركات المملوكة للدولة في مصر ومساعد رئيس مجلس الوزراء، إنه «تم الإنتهاء من إعداد نشرة إكتتاب بنك القاهرة، في خطوة تمهيدية لطرحه في البورصة ضمن برنامج الطروحات الحكومية»، موضحاً «أن تحديد توقيت الطرح سيخضع لظروف السوق المحلية والعالمية، بما يضمن تحقيق أفضل تقييم ممكن وجذب شريحة واسعة من المستثمرين، في ظل التقلُّبات الحالية التي تشهدها الأسواق المالية».

ولفت هاشم إلى أن «صندوق النقد الدولي أشاد بدور وحدة إدارة شركات الدولة في حوكمة دور الدولة في النشاط الاقتصادي»، مؤكداً «أن قيد الشركات في البورصة جزء من حوكمة ملكية الدولة وليس بيعاً للأصول»، وقال: «حتى تاريخه يتم حصر شركات الدولة ولا يمكن الإعلان عن عدد محدد».

تحديث أسعار الفائدة على شهادات ادخار بنك القاهرة خلال نيسان/أبريل 2026

من جهة أخرى، يُعد بنك القاهرة من أبرز البنوك العاملة في السوق المصري، وتأتي تحديثات أسعار الفائدة على شهادات الإدخار خلال نيسان/أبريل 2026 في ظل متابعة دقيقة من العملاء والمستثمرين، تأثراً بالمتغيّرات الإقتصادية وقرارات البنك المركزي المصري حيال السياسة النقدية.

وتوفر شهادات الإدخار لدى البنك خيارات متنوّعة من حيث مدة الشهادة ودورية صرف العائد، ما يتيح للعملاء إدارة مدخراتهم بشكل مرن.

تفاصيل شهادات إدخار بنك القاهرة

1 – شهادة البريمو ذات العائد المتدرج

- مدة الشهادة 3 سنوات.
- الحد الأدنى لإصدار الشهادة: 50.000 جنيه.
- عائد ثابت طوال مدة الشهادة.
- دورية صرف العائد: شهري.
- إمكانية الإقتراض بضمان الشهادة من أي من فروع البنك.
- إمكانية إسترداد قيمة الشهادة كلياً أو جزئياً من قيمة الشهادة في أي وقت بعد مرور 6 أشهر اعتباراً من يوم العمل التالي ليوم الشراء طبقاً للقيم الاستردادية المحددة بمعرفة البنك.

سعر العائد

– السنة الأولى: 18 %.
– السنة الثانية: 16 %.
– السنة الثالثة: 14 %.

2 – شهادة بريمو Mass الثلاثية

- مدة الشهادة 3 سنوات.
- الحد الأدنى لإصدار الشهادة: 10.000 جنيه.
- عائد ثابت طوال مدة الشهادة.
- دورية صرف العائد: شهري.
- سعر العائد: 15 % سنوياً.
- إمكانية الإقتراض بضمان الشهادة من أي من فروع البنك.
- إمكانية إسترداد قيمة الشهادة كلياً أو جزئياً من قيمة الشهادة في أي وقت بعد مرور 6 أشهر إعتباراً من يوم العمل التالي ليوم الشراء طبقاً للقيم الإستردادية المحدّدة بمعرفة البنك.

3 – شهادة بريمو Plus الثلاثية

- مدة الشهادة 3 سنوات.
- الحد الأدنى لإصدار الشهادة: 100.000 جنيه.
- عائد ثابت طوال مدة الشهادة.
- دورية صرف العائد: شهري، يومي.
- سعر العائد: 15.50 % شهري، 15.25 % يومي.
- إمكانية الاقتراض بضمان الشهادة من أي من فروع البنك.
- إمكانية إسترداد قيمة الشهادة كلياً أو جزئياً من قيمة الشهادة في أي وقت بعد مرور 6 أشهر اعتباراً من يوم العمل التالي ليوم الشراء طبقاً للقيم الإستردادية المحدّدة بمعرفة البنك.

4 – شهادة بريمو Affluent الثلاثية

- مدة الشهادة 3 سنوات.
- الحدّ الأدنى لإصدار الشهادة: 1.000.000 جنيه.
- عائد ثابت طوال مدة الشهادة.
- دورية صرف العائد: شهري.
- سعر العائد: 16 % سنوياً.
- إمكانية الإقتراض بضمان الشهادة من أي من فروع البنك.
- إمكانية إسترداد قيمة الشهادة كلياً أو جزئياً من قيمة الشهادة في أي وقت بعد مرور 6 أشهر اعتباراً من يوم العمل التالي ليوم الشراء طبقاً للقيم الاستردادية المحددة بمعرفة البنك.

5 – شهادة بريمو جولد الثلاثية

- مدة الشهادة 3 سنوات.
- الحدُّ الأدنى لإصدار الشهادة: 10.000 جنيه.
- عائد ثابت طوال مدة الشهادة.
- دورية صرف العائد : ربع سنوي، سنوي.
- سعر العائد: 15.25 % ربع سنوي، 15.50 % سنوي.
- إمكانية الإقتراض بضمان الشهادة من أي من فروع البنك.
- إمكانية استرداد قيمة الشهادة كلياً أو جزئياً من قيمة الشهادة في أي وقت بعد مرور 6 أشهر اعتباراً من يوم العمل التالي ليوم الشراء طبقاً للقيم الاستردادية المحددة بمعرفة البنك.

6 – شهادة البريمو إكسترا

- مدة الشهادة: 3 سنوات.
- الحدُّ الأدنى لربط الشهادة: 10000 جنيه.
- نوع العائد: ثابت طوال مدة الشهادة.
- دورية صرف العائد: شهري، ربع سنوي.
- سعر العائد: شهري: 13.25 % ، ربع سنوي: 13.50 %.
- إمكانية الإسترداد الكامل أو الجزئي لقيمة الشهادة بعد 6 أشهر من تاريخ الإصدار حسب جداول الإسترداد المبكر.

7 – شهادة بريمو ستار الثلاثية

- مدة الشهادة 3 سنوات.
- الحدُّ الأدنى لإصدار الشهادة: 1000 جنيه.
- عائد ثابت طوال مدة الشهادة.

• دورية صرف العائد : شهري، ربع سنوي.
• سعر العائد: 10.25 % شهري، 10.50 % ربع سنوي.
• إمكانية الإقتراض بضمان الشهادة من أي من فروع البنك.
• إمكانية إسترداد قيمة الشهادة كلياً أو جزئياً من قيمة الشهادة في أي وقت بعد مرور 6 أشهر اعتباراً من يوم العمل التالي ليوم الشراء طبقاً للقيم الاستردادية المحدّدة بمعرفة البنك.

8 – شهادة البريمو الخماسية

• مدة الشهادة 5 سنوات.
• الحد الأدنى لإصدار الشهادة: 1000 جنيه.
• عائد ثابت طوال مدة الشهادة.
• دورية صرف العائد : شهري، ربع سنوي.
• سعر العائد: 10.25 % شهري، 10.50 % ربع سنوي.
• امكانية الإقتراض بضمان الشهادة من أي من فروع البنك.
• إمكانية إسترداد قيمة الشهادة كلياً أو جزئياً من قيمة الشهادة في أي وقت بعد مرور 6 أشهر إعتباراً من يوم العمل التالي ليوم الشراء طبقاً للقيم الإستردادية المحددة بمعرفة البنك.

9 – شهادة البريمو الثلاثية المتغيّرة

• مدة الشهادة: 3 سنوات.
• نوع العائد: متغيّرة طوال مدة الشهادة.
• دورية صرف العائد: شهري.
• سعر العائد: 18 %.
• لا يوجد حد أقصى للإصدار.
• الحدُّ الأدنى لشراء الشهادة 1000 جنيه مصري ومضاعفاتها.
• إمكانية الإسترداد الكامل أو الجزئي لقيمة الشهادة بعد 6 أشهر من تاريخ الإصدار حسب جداول الإسترداد المبكر.

10 – شهادة البريمو الخماسية المتغيّرة

• مدة الشهادة: 5 سنوات.
• نوع العائد: متغيّرة طوال مدة الشهادة.
• دورية صرف العائد: ربع سنوي.
• سعر العائد: 18 %.
• لا يوجد حدّ أقصى للإصدار.
• الحدّ الأدنى لشراء الشهادة 1000 جنيه مصري ومضاعفاتها.
• إمكانية الإسترداد الكامل أو الجزئي لقيمة الشهادة بعد 6 أشهر من تاريخ الإصدار حسب جداول الإسترداد المبكر.

11– شهادة أمان المصريين

• تصدر الشهادة للأفراد المصريين من سن 18 سنة وحتى 59 سنة.
• مدة الشهادة: 3 سنوات.
• تصدر الشهادة بفئة 500 جنيه ومضاعفاتها في حد أقصى 2500 جنيه.
• صرف العائد: في نهاية المدّة.
• يتم الإعفاء من كافة المصاريف خلال شراء الشهادة.
• لا يجوز الإقتراض بضمان هذه الشهادات.
• تمنح الشهادة وثيقة تأمين على الحياة.
• سعر العائد: 13 % سنوياً.

KIB
BANK FOR LIFE

Aqari

The First Integrated Banking App for Real Estate Management for Individuals & Corporates

Download App Now

GET IT ON Google Play

Available on the App Store

www.kib.com.kw | 1 866 866 | KIBpage

بنك الكويت الدولي KIB يُحذِّر من مخاطر الإحتيال الإلكتروني كجزء من دعمه المستمر لحملة «لنكن على دراية»

في إطار دعمه المستمر لحملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي وإتحاد مصارف الكويت بالتعاون مع البنوك المحلية، دعا بنك الكويت الدولي (KIB) الجمهور إلى توخّي الحيطة والحذر من الروابط المشبوهة أو الرسائل مجهولة المصدر التي تقوم بالترويج لمعلومات عاجلة أو محتوى مضلّل يهدف إلى إستدراج الأفراد، ما قد يعرِّض بياناتهم الشخصية والمالية لمخاطر الإختراق أو الاحتيال الإلكتروني.

ويأتي هذا التحذير في ظل تنامي أساليب الاحتيال عالمياً، وإعتماد المحتالين على تقنيات أكثر تعقيداً لإستهداف المستخدمين عبر الإنترنت ومنصّات التواصل الإجتماعي.

وشدَّد KIB على أهمية عدم فتح أي روابط واردة من مصادر غير رسمية أو غير معروفة، داعياً الأفراد إلى التأكد من صحة المعلومات قبل التفاعل معها، والإعتماد دائماً على القنوات الرسمية للجهات الحكومية والمؤسسات المعتمدة لمتابعة الأخبار والتحديثات، منوهاً بأن الجهات الرسمية لا تطلب أبداً من العملاء مشاركة معلوماتهم البنكية عبر الرسائل أو الروابط.

وبهذه المناسبة، قال باسل السويدان، المدير العام لإدارة أمن المعلومات والخصوصية ومكافحة الاحتيال: «في ظلّ التطورات الجيوسياسية المتسارعة التي تشهدها المنطقة، وما يُصاحبها من حالة ترقب وقلق لدى الأفراد والمؤسسات، نحذِّر من تصاعدٍ ملحوظ في أنماط الإحتيال الإلكتروني التي تستغل هذه الظروف، مع التأكيد على أهمية رفع

باسل السويدان المدير العام

مستوى الوعي، وإتخاذ التدابير الوقائية اللازمة».

ولفت السويدان إلى «أن الجهات الإحتيالية باتت توظِّف الأحداث الجارية كوسيلة لإستدراج الضحايا عبر أساليب متعددة، حيث تم رصد تزايد في إنشاء مواقع إلكترونية وهمية وحملات رقمية مضللة تستند إلى أخبار النزاعات والحروب، بهدف تنفيذ عمليات إحتيال مالي أو سرقة بيانات المستخدمين».

«فيتش» تؤكد تصنيفات «الكويت الدولي» مع نظرة مستقبلية مستقرة

من جهة أخرى، أكدت وكالة فيتش، تصنيفها الإئتماني لإلتزامات بنك الكويت الدولي؛ طويلة الأجل عند درجة «A»؛ مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وأفاد البنك، في بيان لبورصة الكويت، «إن الوكالة ثبّتت تصنيف قدرته على الوفاء بإلتزاماته قصيرة الأجل عند درجة «F1» وصنّفت القدرة الذاتية للبنك عند درجة –bb، وصنّفت الدعم الحكومي للبنك عند درجة a».

ويعكس تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بإلتزاماته طويلة الأجل إلى توقعات بإنخفاض مخاطر التعثُّر، وتعدّ القدرة على الوفاء بالإلتزامات المالية القوية، ومع ذلك، قد تكون هذه القدرة أكثر عرضة للتأثر بالظروف الاقتصادية أو التشغيلية السلبية مقارنةً بالتصنيفات الأعلى.

ويمثّل تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل عند درجة «F1» أعلى مستوى للجودة الإئتمانية قصيرة الأجل، ويعكس أقوى قدرة ذاتية على الوفاء بالإلتزامات المالية في مواعيدها.

وتشير تصنيفات bb إلى آفاق متوسطة للإستمرارية، حيث تتوافر درجة متوسطة من القوة المالية الأساسية، والتي يجب أن تتأكد قبل أن يضطر البنك للإعتماد على دعم إستثنائي لتجنُّب التعثُّر، ومع ذلك، فإن البنك أكثر عرضة للتأثر بالتغيُّرات السلبية في الظروف الإقتصادية أو التشغيلية بمرور الوقت.

وتصنيف الدعم الحكومي (GSR) عند درجةa يشير إلى إحتمال مرتفع جداً لتوافر دعم خارجي، كما أن الجهة المحتملة المقدّمة للدعم تتمتع بتصنيف إئتماني مرتفع جداً ولديها إستعداد كبير لتقديم الدعم للمؤسسة المالية.

إجراءات إحترازية للحفاظ على إستقرار السوق ودعم السيولة الكافية
مجموعة QNB تُحقق 4.33 مليار ريال أرباحاً في الربع الأول من العام 2026

أعلنت مجموعة QNB، المؤسسة المصرفية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، عن نتائجها المالية للثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار/مارس 2026.

وقد بلغ صافي الأرباح للثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار/مارس 2026 مبلغ 4.33 مليار ريال قطري (1.19 مليار دولار)، بزيادة نسبتها 2 % مقارنة بالعام السابق، مما يعكس متانة النتائج المالية لمجموعة QNB رغم الإضطرابات الإقليمية والتحديات العالمية.

كما إرتفع الدخل التشغيلي بنسبة 10% ليصل إلى 12.08 مليار ريال قطري (3.32 مليار دولار)، مما يعكس نجاح المجموعة في الحفاظ على نمو قوي ومستدام في مختلف مصادر الدخل.

وقد بلغ إجمالي الموجودات مبلغ 1,410 مليار ريال قطري (387 مليار دولار)، بزيادة نسبتها 6% عن الفترة المنتهية في 31 آذار/مارس 2026. وكان المصدر الرئيسي لنمو إجمالي الموجودات هو القروض والسلف التي نمت بنسبة 8% لتصل إلى 1,028 مليار ريال قطري (282 مليار دولار). وقد ساعد تدفق الودائع المتنوعة في ارتفاع ودائع العملاء لتبلغ 974 مليار ريال قطري (267 مليار دولار) بزيادة نسبتها 5% عن الفترة المنتهية في 31 آذار/مارس 2026.

وقد بلغت نسبة الكفاءة (نسبة التكلفة إلى الدخل) 24.1%، وهي واحدة من أفضل النسب بين المؤسسات المالية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وقد بلغ معدّل القروض غير العاملة قياساً بإجمالي محفظة القروض مستوى 2.7 % كما في 31 آذار/مارس 2026، وهو من بين أدنى المعدّلات على نطاق البنوك الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، مما يعكس الجودة العالية لمحفظة القروض وفعّالية سياسة إدارة المخاطر الإئتمانية. وقد بلغت نسبة تغطية القروض غير العاملة مستوى 100%، مما يعكس إستمرار النهج المتحفّظ الذي تتبنّاه المجموعة تجاه القروض المتعثّرة.

وقد إرتفع إجمالي حقوق المساهمين إلى 125 مليار ريال قطري (34 مليار دولار)، بزيادة 10% عن الفترة المنتهية في 31 آذار/مارس 2025. وقد بلغ العائد على السهم 0.44 ريال قطري (0.12 دولار). وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال19.4 % (CAR) كما في 31 آذار/مارس 2026، كما بلغت نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر 147 % و107 % تواليا. وتُعد تلك النسب أعلى من الحدّ الأدنى للمتطلّبات التنظيمية لمصرف قطر المركزي ولجنة بازل الثالثة.

الإضطرابات الجيوسياسية

وكانت قد شهدت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي منذ 28 شباط/فبراير 2026 حالة من عدم الإستقرار الإقليمي، مما أثّر بشكل مباشر على الممرات البحرية المجاورة، وما ترتب على ذلك من آثار على إمدادات الطاقة وخطوط الشحن. ورغم هذه التوترات الإقليمية، حافظت مجموعة QNB على نموذج أعمالها، مدعوماً بنهج تشغيلي متين، وإطار مؤسسي راسخ، وإستثمار في القدرات المصرفية الرقمية، مما يضمن للعملاء وصولاً آمنًا وموثوقًا إلى الخدمات المصرفية المختلفة التي تقدمها المجموعة. ورغم أن الوضع الجيوسياسي قد خلق حالة من عدم اليقين، إلاّ أن النظام المصرفي ظل قوياً ومرناً، وعاد المجتمع إلى الحياة الطبيعية.

ويعتمد QNB إطاراً راسخاً لإدارة إستمرارية الأعمال والأزمات يدعم المرونة التشغيلية للمجموعة في ظل مجموعة واسعة من السيناريوهات الجيوسياسية والتشغيلية. وبفضل متانة البنية التحتية للبنك، والقدرات التشغيلية المتنوعة، والتنسيق الوثيق مع السلطات والهيئات التنظيمية الوطنية، مكّنت هذه الترتيبات المجموعة من الحفاظ على خدماتها من دون إنقطاع والحفاظ على جاهزيتها التشغيلية الكاملة خلال الأسابيع الماضية وفي المستقبل.

كما أعلن مصرف قطر المركزي عن مجموعة من الإجراءات الإحترازية للحفاظ على إستقرار السوق ودعم السيولة الكافية في السوق القطرية، بما في ذلك تسهيلات إعادة الشراء غير المحدودة بالريال القطري، وإتاحة تسهيلات إعادة الشراء لأجل يصل إلى ثلاثة أشهر، وخفض متطلّبات الإحتياطي الإلزامي بمقدار 100 نقطة أساس لضخ سيولة إضافية في النظام المصرفي القطري. وقد سمح المصرف أيضاً للبنوك بتأجيل سداد المدفوعات مؤقتاً للمقترضين المتضرّرين وفق السياسات الداخلية وتوجيهات الجهات الرقابية.

إنتخاب مجلس إدارة جديد لأربع سنوات

الهيئة العامة للبنك العربي تقرّ توزيع 40% أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2025

عقدت الهيئة العامة العادية لمساهمي البنك العربي إجتماعها في 2026/3/26 عبر الإتصال المرئي والإلكتروني، برئاسة صبيح المصري، رئيس مجلس الإدارة، وفي حضور أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام التنفيذي ومساهمين يحملون أسهما «أصالة وإنابة ووكالة» يشكلون حوالي 80.32 % من رأس المال. كما حضر الإجتماع مراقب عام الشركات، الدكتور وائل العرموطي ومندوبو البنك المركزي الأردني.

وأقرّت الهيئة العامة خلال إجتماعها توصية مجلس إدارة البنك العربي (ش. م. ع.)، بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 40% عن العام 2025، إلى جانب إقرارها للبنود المدرجة على جدول أعمالها.

وخلال إجتماع الهيئة العامة، إنتُخب مجلس إدارة جديد للبنك العربي لمدة أربع سنوات إعتباراً من تاريخه يضم كلاً من السادة: صبيح طاهر المصري، والمؤسسة العامة للضمان الإجتماعي ووزارة مالية المملكة العربية السعودية، ووهبة عبدالله تماري، وخالد صبيح المصري، وشهم منيب الور، وشريف مهدي الصيفي، والدكتور نبيل هاني القدومي، وعمر منذر الفاهوم، وماجد قسطندي سفري، ونادیا عبدالرؤوف الروابدة.

وقد إجتمع مجلس الإدارة الجديد وإنتخب صبيح المصري رئيساً لمجلس الإدارة وخالد المصري نائباً للرئيس.

وأشار صبيح المصري، رئيس مجلس إدارة البنك إلى «أن مجموعة البنك العربي قد واصلت مسيرتها الحافلة بالإنجازات خلال العام 2025 رغم الظروف الإستثنائية التي يشهدها العالم والمنطقة، حيث حقّقت المجموعة نتائج متميّزة عكست إستمرار نمو أرباحها التشغيلية في العديد من المناطق التي تعمل بها، إلى جانب تحقيق عوائد مستدامة لمساهميها، مستندة إلى تنوّع أنشطة أعمالها ومنتجاتها، واتساع مصادر التمويل وقاعدة الإيرادات»، موضحاً «أن مجموعة البنك العربي واصلت كذلك تعزيز إنتشارها الجغرافي، حيث باشر المصرف العربي العراق خلال العام 2025 ممارسة أعماله المصرفية في جمهورية العراق من خلال فرعين في بغداد، بالإضافة إلى تعزيز تواجد البنك في سورية في ضوء التطوّرات الإيجابية هناك، بما في ذلك متطلّبات تعزيز وزيادة رؤوس أموال البنوك العاملة فيهما».

وأكد المصري «إلتزام البنك دوره المجتمعي، حيث واصل البنك خلال العام 2025 تركيزه على دمج الإستدامة بمفهومها الشامل ضمن جميع أنشطته، مع إستمراره في تعزيز الدور الريادي للبنك على صعيد المسؤولية المجتمعية في الدول التي يعمل فيها، حيث إستمر البنك في دعم المشاريع والمبادرات ذات الأثر الإيجابي مع التركيز على مجالات الصحّة والتعليم ومحاربة الفقر ورعاية الأيتام والبيئة وتمكين المرأة»، مشيراً إلى «مضي البنك قدماً في

مصرف الجمهورية – ليبيا: خدمة إجراء التحويلات المالية بين الحسابات بالعملة الأجنبية

أطلق مصرف الجمهورية – ليبيا خدمة جديدة عبر تطبيقه الإلكتروني «مصرفي بلس»، تُتيح للزبائن إجراء التحويلات المالية بين الحسابات بالعملة الأجنبية بشكل مباشر، وبسرعة وأمان.

وأكد المصرف «أن هذه الخطوة تأتي في إطار سعيه المستمر لتطوير خدماته الرقمية وتسهيل المعاملات المصرفية لعملائه، بما يعزّز من تجربة الإستخدام ويواكب التطوّرات الحديثة في القطاع المصرفي».

بيع العملة الأجنبية للبنوك التجارية

من جهة أخرى، قرّر مصرف ليبيا المركزي البدء في بيع العملة الأجنبية للمصارف التجارية بدءاً من يوم الأربعاء أول نيسان/أبريل 2026.

وفي هذا السياق، أفاد مصرف الجمهورية الليبي، في بيان، «إن قرار مصرف ليبيا المركزي يأتي بهدف تغطية وبيع قيمة الإعتمادات المستندية وإستمرار منح موافقات جديدة وبيعها»، مشيراً إلى «أن المصرف المركزي يسعى إلى الحفاظ على الإستقرار النقدي والمالي وضمان توفير النقد الأجنبي بصورة منتظمة ومستدامة».

وطالب مصرف الجمهورية العملاء الذين تقدّموا بطلبات حجز وشراء عملة أجنبية عبر منصّة الأغراض الشخصية التابعة له، بضرورة الإسراع في تغذية حساباتهم بالدينار الليبي بما يغطّي قيمة الطلب، مشيراً إلى «أن عدم إستكمال التغطية المالية سيترتب عليه رفض طلب شراء العملة الأجنبية تلقائياً».

الإصدار العاشر لشهادات إيداع المضاربة المطلقة

على صعيد آخر، أعلن مصرف الجمهورية عن فتح باب الإكتتاب في الإصدار رقم (10–2026) لشهادات إيداع المضاربة المطلقة، وذلك إستناداً إلى قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي حيال إطلاق هذا المنتج المالي الجديد. علماً أن الدعوة موجّهة إلى الأفراد الطبيعيين وشركات القطاع الخاص، في إطار جهود المصرف لتوسيع قاعدة الإستثمار وتوفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وأكد المصرف «أن العقود ونماذج الإكتتاب تمّت مراجعتها وإعتمادها من قبل هيئة الرقابة الشرعية، بما يضمن الإلتزام الكامل بالضوابط الشرعية وسلامة الإجراءات. علماً أن هذا الإصدار يُعد خطوة جديدة نحو تعزيز الثقة في النظام المصرفي المحلي، وتوفير خيارات إستثمارية آمنة للمواطنين والشركات على حد سواء».

تعزيز الدور الريادي لمؤسسة عبد الحميد شومان في دعم البحث العلمي والتنوير الثقافي».

ولفت المصري إلى أنه «مع إنطلاق مرحلة جديدة في مسيرة البنك العربي، سيواصل البنك تنفيذ توجُّهاته الإستراتيجية بعيدة المدى، والمستندة إلى رؤية مستقبلية واضحة وطموحة تضع النمو المستدام وتعزيز القيمة في صميم أولوياتها، حيث سيستمر البنك في التركيز على تحقيق توازن مدروس بين النمو وتحسين القيمة المقدمة لعملائه، عبر الإستفادة من الفرص التي تتيحها المتغيّرات الإقتصادية وتعزيز حضوره في الأسواق ذات الإمكانات الواعدة، مع إتباع سياسات متحوّطة تأخذ في الإعتبار التحدّيات والظروف المستجدّة التي تشهدها المنطقة والعالم».

وأكد المصري «أن البنك سيستمر في تعزيز قطاعات أعماله الأساسية، ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية من خلال تسريع وتيرة التحول الرقمي، وتكثيف الإستثمارات في مجالات الذكاء الإصطناعي وتحليلات البيانات، إلى جانب تطوير خدمات إدارة الثروات ومواصلة توسيع شبكة البنك الإقليمية، بما يُسهم في بناء ميزة تنافسية مستدامة ودعم تحقيق الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل».

وفي موازاة ذلك، أشار المصري إلى «أن البنك سيُواصل الإستثمار في رأس المال البشري والذي يشكل الركيزة الأساسية لنجاح هذه التوجهات، من خلال تنمية قدرات كوادر البنك وإستقطاب الكفاءات النوعية وتزويد فرق العمل بالمهارات اللازمة لمواكبة متطلّبات المرحلة المقبلة»، متوجّهاً بالشكر والتقدير للبنك المركزي الأردني على دوره المحوري في الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي الأردني وتعزيز نموه، ومعرباً عن إمتنانه لمساهمي وعملاء البنك على ثقتهم الغالية، ولأسرة البنك العربي وموظفيه في كافة المناطق على تفانيهم وجهودهم الدؤوبة التي تظل الركيزة الأساسية لكل نجاحات البنك وإنجازاته.

بدورها أشارت الآنسة رندة الصادق، المدير العام التنفيذي للبنك العربي الى «أن مجموعة البنك العربي قد حققت خلال العام 2025 أداءً مالياً متميّزاً ونمواً في مختلف قطاعات الأعمال في ظل بيئة تشغيلية إتسمت بإستمرار التحدّيات الإقتصادية والمالية على المستويين الإقليمي والعالمي»، ذاكرة «أن أرباح المجموعة بعد الضرائب والمخصّصات بلغت 1130.4 مليون دولار مقارنة بـ 1007.1 مليون دولار للعام 2024، وبنسبة نمو بلغت 12 %، كما حافظت المجموعة على صلابة مركزها المالي لتصل حقوق الملكية الى 13.2 مليار دولار».

وأوضحت الصادق «أن مجموعة البنك العربي واصلت النمو خلال العام 2025 مرتكزة على قوة ومتانة المركز المالي للمجموعة وشبكة فروعها المنتشرة في العديد من الدول، حيث إرتفعت أصول المجموعة كما في نهاية العام 2025 بنسبة 10% لتصل الى 78.2 مليار دولار، في حين إرتفع إجمالي الدخل بنسبة 6 % ليصل إلى ما يقارب 3.6 مليار دولار، وإرتفع إجمالي محفظة التسهيلات بنسبة 8 % ليصل الى 41.2 مليار دولار، وإرتفعت ودائع العملاء بنسبة 10 % لتصل إلى57.2 مليار دولار»، مؤكدة «أن النتائج القوية التي حقّقتها مجموعة البنك العربي خلال العام 2025 جاءت مدفوعة بالنمو الملحوظ في مصادر الدخل المتنوّعة من مختلف القطاعات وأسواق عملها الرئيسية، بالإضافة الى النهج المنضبط في إدارة التكاليف والمخاطر، حيث حقّقت المجموعة نمواً جيداً في صافي الأرباح التشغيلية مدفوعاً بنمو صافي الفوائد والعمولات نتيجة تحسين مستويات الإقراض وكفاءة إدارة السيولة ومصادر التمويل والإستفادة من إنتشار المجموعة في العديد من الاسواق».

ولفتت الصادق إلى «أن البنك إستمر في تسجيل مؤشّرات أداء جيدة، بالإضافة إلى التحسُّن في جودة محفظته الإئتمانية ونسبة تغطية المخصّصات للديون غير العاملة والتي تفوق الـ 100% من دون إحتساب قيمة الضمانات»، مشيرة إلى «أن المجموعة حافظت على مستويات سيولة، جيدة حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع 72%، بالإضافة إلى قاعدة رأسمال قوية يتركّز معظمها ضمن رأس المال الأساسي، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 17% حسب تعليمات «بازل 3»، وهي أعلى من الحدّ الأدنى المطلوب حسب تعليمات البنك المركزي الأردني»، مؤكدة أنه على «إمتداد العمليات التشغيلية للمجموعة، واصلت قطاعات الأعمال تحقيق إنجازات نوعية عكست عمق التحوُّل والتطوُّر في مختلف المجالات، إذ في قطاع الشركات، تم تعزيز المنظومة الرقمية من خلال إطلاق حلول متقدمة لتمويل سلاسل التوريد وخدمات إدارة النقد. وعلى مستوى قطاع الأفراد وإدارة الثروات، شهد العام إطلاق الخدمات المصرفية الخاصة في الأردن وطرح منتجات استثمارية مبتكرة، بالتزامن مع إستكمال اندماج (بنك غونيه)، المملوك من البنك العربي، سويسرا مع بنك (ONE) السويسري، وذلك ضمن إستراتيجية البنك في تعزيز إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة، وهو ما أسهم في رفع الأصول المُدارة لصالح عملاء مجموعة البنك العربي، سويسرا. كما باشرت المجموعة أعمالها في السوق العراقية من خلال المصرف العربي العراق، في خطوة إستراتيجية تدعم إنتشارها الإقليمي، كما وأنها تقوم بإعادة تفعيل نشاطها في سوريا».

الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري محمد أبو السعود
قيادة مصرفية راسخة تجمع بين الخبرة والدور التنموي

يُمثل محمد أبو السعود الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري قيادة مصرفية قوية للبنك الزراعي المصري، تجمع بين الخبرة الطويلة والرؤية الطموحة التي تدعم الدور التنموي للبنك في خدمة الزراعة والريف المصري، وتعزيز الأمن الغذائي والنمو الإقتصادي المستدام.

ويشغل أبو السعود منصب الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري منذ العام 2025، مع خبرة مصرفية تمتد لنحو 28 عاماً في بنوك مصرية كبرى عدة، مما يجعله من أبرز القيادات في القطاع المصرفي المصري.

مسيرة مهنية مميّزة

قبل توليه قيادة البنك الزراعي، شغل أبو السعود مناصب تنفيذية في بنوك بارزة مثل بنك مصر، المصرف المتحد، والبنك المصري لتنمية الصادرات، حيث أثبت مهاراته في إدارة المخاطر، الإئتمان، والعمليات المصرفية، إضافة إلى دوره في تطوير قطاعات الأعمال المختلفة.

رؤية تطويرية

يركّز أبو السعود على تعزيز التحوُّل الرقمي، تحديث خدمات البنك، وتوسيع قاعدة التمويلات للخدمات الزراعية والتنموية، بما يتماشى مع توجيهات الدولة في دعم الإنتاج الزراعي والريفي.

مشاركة قيادية في إتحاد البنوك

إنتخب أبو السعود كعضو في مجلس إدارة إتحاد بنوك مصر لعام 2025، إلى جانب رؤساء تنفيذيين للبنوك الكبرى، ما يعكس تقدير القطاع لمكانته القيادية ومساهمته المهنية.

دور في دعم الزراعة والريف

تحت قيادته، يُسهم البنك الزراعي في تمويل آلاف المزارعين عبر برامج رائدة لتطوير الزراعة وتمويل الأنشطة الإنتاجية، ضمن دور البنك التنموي الحيوي في الإقتصاد المصري.

تعزيز الإبتكار والخدمات الرقمية

ويركز محمد أبو السعود على تطوير البنية التكنولوجية للبنك، مع إطلاق منتجات وخدمات رقمية جديدة تسهّل التعاملات على العملاء، مثل تطبيقات الهاتف المحمول للتحويلات ودفع

الفواتير، وحلول التمويل الإلكتروني للمزارعين. هذا النهج ساهم في زيادة معدلات الشمول المالي وجعل البنك أقرب لشرائح أوسع من العملاء في الريف والحضر على حد سواء.

تقدير وإعتراف بالإنجازات

تحت قيادته، حاز البنك على جوائز عدة محلية ودولية، من بينها أفضل بنك تنموي في دعم القطاع الزراعي، تقديراً للجهود المبذولة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الإنتاج الزراعي، وتحقيق نمو مستدام في محفظة القروض، ما يعكس نجاح إستراتيجيته وفعّالية قيادته التنفيذية.

«First Bank» يُفصح عن قائمة أكبر 100 بنك عربي في الودائع في نهاية العام 2025

تصدُّر بنك قطر الوطني للقائمة بمحفظة ودائع سجلت 261.40 مليار دولار

كشف تصنيف «First Bank» لأكبر 100 بنك عربي في حجم الودائع في نهاية العام 2025، عن تصدّر بنك قطر الوطني للقائمة بمحفظة ودائع سجلت 261.40 مليار دولار، وقد حصد بنك أبوظبي الأول المركز الثاني بمحفظة ودائع سجلت 228.92 مليار دولار، وجاء بنك الإمارات دبي الوطني في المركز الثالث بمحفظة ودائع بلغت 214.01 مليار دولار.

وإعتمد التصنيف على ترتيب البنوك وفق حجم ودائع العملاء المُعلن في نهاية العام 2025 والمقوّم بالدولار، بما يُوفر أداة مقارنة موحّدة بين المؤسّسات المصرفية المختلفة، كما إستثنى التصنيف البنوك التي لا تتوفر عنها بيانات رسمية، لضمان دقة النتائج وموثوقية المنهجية المعتمدة.

وتضمن التصنيف المجموعات المصرفية الأم في مختلف البلدان العربية ولم يشمل البنوك الخارجية التابعة لها.

القطاع المصرفي الخليجي يتصدّر القائمة بـ57 بنكا

كشفت قائمة أكبر 100 بنك عربي في الودائع، عن سيطرة واضحة للبنوك الخليجية، بعدما إستحوذت على 57 مركزاً من أصل 100، بإجمالي ودائع يُقدّر بنحو 2.47 تريليون دولار في نهاية العام 2025، بما يعادل نحو 79% من إجمالي ودائع القائمة.

وقد تصدّرت البنوك الإماراتية المشهد المصرفي العربي بحصولها على 19 مقعدًا، بإجمالي ودائع بلغ 939.89 مليار دولار في نهاية العام 2025، ما يمثل حوالي 30% من إجمالي ودائع البنوك المائة ضمن التصنيف.

ورسّخت البنوك السعودية حضورها ضمن التصنيف عبر 10 مقاعد، بإجمالي ودائع بلغ 786.01 مليار دولار في نهاية العام ذاته، لتستحوذ بذلك على حوالي 25% من إجمالي ودائع القائمة.

وحصدت البنوك الكويتية 9 مقاعد ضمن التصنيف، بإجمالي ودائع بلغ نحو 256.29 مليار دولار في نهاية العام 2025.

فيما حجزت قطر والبحرين 7 مقاعد لكل منهما، ولكن الفجوة برزت في حجم الودائع بينهما، حيث تفوّقت البنوك القطرية بإجمالي ودائع بلغ نحو 323.22 مليار دولار في نهاية العام 2025، مقابل حوالي 95.25 مليار دولار للبنوك البحرينية في نهاية العام 2025.

وفي السياق ذاته، استحوذت بنوك سلطنة عُمان على 5 مقاعد ضمن القائمة، بإجمالي ودائع بلغ 74.13 مليار دولار في نهاية العام 2025.

بنوك شمال أفريقيا تسيطر على 28 مقعداً ضمن القائمة

أظهر التصنيف سيطرة بنوك شمال أفريقيا على 28 مقعداً من أصل 100، بإجمالي ودائع بلغ نحو 490.50 مليار دولار في نهاية العام 2025، بما يمثل قرابة 16% من إجمالي ودائع القائمة، حيث حجزت البنوك المصرية 12 مركزاً ضمن القائمة، بإجمالي ودائع بلغ 255.42 مليار دولار في نهاية العام 2025.

تلتها البنوك المغربية التي حصدت 8 مقاعد بإجمالي ودائع قدرها 181.97 مليار دولار في نهاية العام ذاته.

وفي المقابل، شارك القطاع المصرفي التونسي بـ6 بنوك بإجمالي ودائع بلغ 24.39 مليار دولار في نهاية العام 2025، بينما شاركت الجزائر ببنكين فقط ضمن القائمة، بإجمالي ودائع بلغ 28.68 مليار دولار، لتتفوّق بذلك على البنوك التونسية من حيث حجم الودائع رغم تمثيلها بعدد أقل من البنوك.

دول المشرق العربي تشارك بـ15 بنكاً في التصنيف

وعلى صعيد بنوك المشرق العربي، فقد إستحوذت على 15 مقعدًا ضمن القائمة، بإجمالي ودائع بلغ 147.99 مليار دولار في نهاية العام 2025، ما يمثل نحو 5% من إجمالي ودائع القائمة، حيث حجزت البنوك الأردنية 11 مركزاً ضمن التصنيف، محققة إجمالي ودائع قدره 107.27 مليار دولار في نهاية العام 2025، ما يمثل نحو 72% من إجمالي ودائع بنوك دول المشرق العربي.

وإقتصر تمثيل القطاع المصرفي اللبناني على مقعدين فقط، بإجمالي ودائع بلغ 28.91 مليار دولار، بينما شاركت فلسطين ببنك واحد بودائع قدرها 8.77 مليار دولار، إلى جانب العراق بمقعد وحيد بحجم ودائع بلغ 3.03 مليار دولار في نهاية العام ذاته.

البنوك المصرية تحجز 12 مقعداً.. وتسيطر على 52% من ودائع بنوك شمال أفريقيا

أظهرت القائمة حضوراً قوياً للبنوك المصرية، بعدما إستحوذت على 12 مركزاً، بإجمالي ودائع بلغ نحو 255.42 مليار دولار في نهاية العام 2025، بما يمثل قرابة 52% من إجمالي ودائع بنوك شمال أفريقيا.

وعلى مستوى أداء البنوك المصرية ضمن القائمة، جاء البنك الأهلي المصري في المركز السابع بإجمالي ودائع بلغ 121.57 مليار دولار في نهاية العام 2025.

وإنتزع بنك مصر المركز الثالث عشر بحجم ودائع بلغ 63.49 مليار دولار في نهاية العام 2025.

وإقتنص البنك التجاري الدولي – مصر المركز الـ33، حيث بلغت محفظته من الودائع نحو 23.17 مليار دولار في نهاية العام 2025.

وحل البنك العربي الأفريقي الدولي في المركز الـ43 بحجم ودائع بلغ 14.40 مليار دولار في نهاية العام ذاته.

وشغل بنك القاهرة المركز الـ62 بمحفظة ودائع سجلت 8.41 مليار دولار في نهاية كانون الأول/ ديسمبر الماضي.

وسيطر بنك قناة السويس على المركز الـ76 بحجم ودائع سجل 4.38 مليار دولار في نهاية العام 2025.

وجاء بنك فيصل الإسلامي في المركز الـ80 بحجم ودائع بلغ 4.10 مليار دولار في نهاية العام ذاته.

وحصد بنك الإسكندرية المركز الـ82 بحجم ودائع بلغ 3.89 مليار دولار في نهاية العام 2025.

وإقتنص بنك التعمير والإسكان المركز الـ83 بعدما سجلت ودائعه حوالي 3.76 مليار دولار في نهاية العام 2025.

وإحتل البنك المصري لتنمية الصادرات «EBank» المركز الـ89 بإجمالي ودائع بلغ 3.06 مليار دولار في نهاية العام 2025.

وشغل بنك الشركة المصرفية العربية الدولية «saib» المركز الـ91 بحجم ودائع بلغ 2.95 مليار دولار في نهاية العام 2025.

أما عن المركز الـ96 ضمن التصنيف، فكان من نصيب البنك المصري الخليجي «EGBANK»، بحجم ودائع سجل 2.24 مليار دولار في نهاية العام 2025.

عبدالكريم محمد الزكري قائماً بأعمال الرئيس التنفيذي في «خليجي بنك» الإسلامي في مملكة البحرين

أعلن خليجي بنك، أحد البنوك الإسلامية الرائدة في مملكة البحرين، تعيين عبدالكريم محمد الزكري في منصب القائم بأعمال الرئيس التنفيذي، في خطوة تعكس ثقة مجلس الإدارة بقدراته القيادية وخبراته المصرفية العميقة، وذلك في إطار حرص البنك على ضمان إستمرارية الأداء المؤسسي وتعزيز مسيرة النمو والتطوير.

ويتمتع الزكري بمسيرة مهنية تمتد لنحو 20 عاماً في القطاع المصرفي، مع تركيز تخصُّصي في إدارة المخاطر والمالية والإئتمان في الصيرفة الإسلامية، حيث إنضم إلى خليجي بنك في العام 2020، وتدرّج في عدد من المناصب القيادية، كان آخرها منصب الرئيس المالي للبنك، حيث أسهم الزكري في توجيه القرارات المالية الكبرى للبنك بكفاءة وإحترافية، معزّزاً من فعّالية إدارة الموارد المالية وتحقيق مستويات متقدمة من الربحية، مع الحفاظ على متانة المركز المالي وضمان الإستقرار على المدى الطويل.

كما لعب الزكري دوراً رئيسياً في دعم مبادرات النمو وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة من خلال تبنّي نهج مالي متوازن ومستدام. وإلى جانب الدور المحوري الذي قام به في تطوير الإستراتيجيات المالية والتشغيلية، أشرف الزكري على عدد من القطاعات الحيوية، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية وتطوير الأعمال والإستراتيجية.

وخلال فترة تولّيه منصب رئيس المخاطر، أسهم الزكري في قيادة تحوُّلات نوعية عزّزت من كفاءة الأداء المؤسسي ورفعت من مستويات الحوكمة وإدارة المخاطر داخل البنك، مستنداً إلى خبرته العميقة في إدارة المخاطر وقدرته على مواءمة الأهداف الإستراتيجية مع أعلى معايير الحوكمة والاستقرار المالي.

إتحاد بنوك مصر يُعيّن أحمد فؤاد رئيساً للجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وافق مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر برئاسة محمد الإتربي ورئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، على تعيين أحمد فؤاد رئيساً للجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في خطوة تعكس توجُّه الإتحاد نحو تعزيز كفاءة اللجان النوعية وتحديث قياداتها بشكل مستمر.

ويأتي هذا القرار في إطار استكمال مسيرة النجاحات التي حققتها اللجنة خلال السنوات الماضية، بما يدعم دور القطاع المصرفي في تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بإعتبارها أحد المحركات الرئيسية للنمو الإقتصادي وخلق فرص العمل.

ويشغل أحمد فؤاد منصب رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بنك قطر الوطني QNB مصر، ويُعد من الكفاءات المصرفية البارزة في السوق المصرية، حيث يمتلك خبرة تمتد لأكثر من 23 عامًا في مجالات الائتمان وتمويل الشركات.

وخلال مسيرته المهنية، تدرّج في العديد من المناصب القيادية، ونجح في تطوير وإدارة محافظ إئتمانية متنوعة، ما أكسبه خبرات متقدمة في إدارة المخاطر وتنمية الأعمال المصرفية.

ويُعرف فؤاد بدوره الفعّال في دعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث كان من أوائل القيادات المصرفية التي نجحت

في تحقيق مستهدفات البنك المركزي المصري في هذا المجال، بما يُعزز من مساهمة هذا القطاع الحيوي في الإقتصاد الوطني.

كما يتمتع بخبرة مؤسسية داخل اتحاد بنوك مصر، إذ شغل عضوية الأمانة الفنية للجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأكثر من أربع سنوات، وأسهم خلالها في دعم الحوار المصرفي وتبادل الخبرات وتطوير السياسات المرتبطة بالقطاع على مستوى الصناعة المصرفية.

مصر والمغرب تبحثان عن الفرص الإستثمارية في أفريقيا

دراسة إمكانية الربط بين البورصة المصرية ونظيرتها المغربية

البورصة المصرية
The Egyptian Exchange

طرحت الحكومة المصرية مقترحاً للتعاون بين الصناديق السيادية في مصر والمغرب للتوسُّع في الإستثمارات داخل القارة الأفريقية، ضمن خطة لدعم العلاقات الإقتصادية بين البلدين.

وعقد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري، محمد فريد صالح، إجتماعاً مع كريم زيدان، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالإستثمار والتقانية وتقييم السياسات العمومية المغربي، لبحث ملفات التعاون وترفيع العلاقات بين البلدين إلى شركات إقتصادية إستثمارية مميّزة.

وقد جاء هذا الإجتماع على هامش الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الوزراء المغربي إلى مصر، على رأس وفد حكومي رفيع المستوى، للمشاركة في أعمال الدورة الأولى للجنة التنسيق والمتابعة المصرية – المغربية.

وأشار فريد إلى ضرورة ترفيع العلاقات الثنائية بين مصر والمغرب لمستويات إقتصادية وتعظيم الإستفادة من الفرص الإقتصادية المتاحة في البلدين، عارضاً رؤية متكاملة لتعزيز التعاون الثنائي، حيث طرح عدداً من الملفات الحيوية التي تمثل ركائز أساسية لدفع العلاقات الإقتصادية إلى مستويات أكثر تكاملاً وفاعلية، مؤكداً أن المرحلة الحالية تتطلّب الإنتقال من إطار التعاون التقليدي إلى شراكات إستراتيجية قائمة على التكامل وتبادل المنافع.

وقال فريد: «يمكن دراسة التعاون بين وكالات ضمان الصادرات في مصر والمغرب، من خلال التنسيق بين هذه الجهات بما يُسهم في دعم حركة التجارة الخارجية، وتقليل مخاطر التصدير، وتشجيع الشركات في البلدين على التوسع في الأسواق الإقليمية والدولية، وخصوصاً في القارة الأفريقية التي تمثل سوقاً واعدة لكلا الجانبين».

كما طرح فريد مقترحاً للتعاون بين الصناديق السيادية في البلدين، مشيراً إلى أن مصر تمتلك خطة طموحة للتوسُّع في الإستثمارات داخل القارة الأفريقية، وهو ما يفتح المجال أمام شراكات محتملة مع الجانب المغربي، سواء من خلال تبادل الخبرات أو الدخول في إستثمارات مشتركة تستهدف قطاعات إستراتيجية، بما يعظم العائد الإقتصادي ويعزّز التواجد المشترك في الأسواق الأفريقية.

البورصة المصرية ونظيرتها المغربية

وفي سياق دعم التكامل بين البلدين، إقترح فريد دراسة إمكانية الربط بين البورصة المصرية ونظيرتها المغربية، بما يحقّق نوعاً من التكامل بين هيكل المستثمرين في السوقين، حيث تتمتع السوق المغربية بنسبة كبيرة من المستثمرين من المؤسسات، في حين تتميّز السوق المصرية بقاعدة واسعة من المستثمرين الأفراد، حيث تُسهم في تعزيز السيولة وتوسيع قاعدة المستثمرين في كلا السوقين.

وأكد فريد أهمية العمل على تنظيم ورش عمل مشتركة بين الجانبين، تستهدف التعريف بالمزايا الإستثمارية والحوافز والإعفاءات المتاحة في كل من مصر والمغرب، بما يوفر صورة واضحة للمستثمرين عن فرص الإستثمار الخارجي، ويشجع الشركات المصرية والمغربية على التوسُّع خارج الحدود الوطنية، واستكشاف مجالات جديدة للتعاون.

وقال الوزير المغربي: إن المقترحات التي طرحها وزير الإستثمار المصري تمثل أساساً قوياً لبناء تعاون اقتصادي مثمر ومستدام بين مصر والمغرب، بما يتناسب مع الإمكانات الكبيرة التي يمتلكها البلدان وطموحات شعبيهما نحو تحقيق التنمية والازدهار، مؤكداً أهمية العمل المشترك خلال المرحلة المقبلة من أجل جني ثمار هذا التعاون، في إطار «سياسة رابح رابح» أو ما يعني شراكات إقتصادية يستفيد منها الطرفان بالتساوي، إلى جانب وضع الأطر القانونية والمؤسسية التي تترجم العلاقات المتميّزة بين البلدين إلى شراكات اقتصادية حقيقية تحقق المنفعة المتبادلة.

الإسكوا: النزاع قد يُفاقم إنعدام الأمن الغذائي ليطال 0 ملايين شخص إضافي في البلدان العربية

قد يتسبّب إرتفاع أسعار الغذاء العالمية بنسبة 20% بوقوع خمسة ملايين شخص إضافي في دائرة إنعدام الأمن الغذائي في مختلف البلدان العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل. هذا ما تحذّر منه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في دراسة جديدة تشدّد فيها على أن الخطر مباشر ومتنامٍ، خصوصاً بالنسبة إلى البلدان الهشّة والمتأثرة بالنزاعات، ذات الحيّز المالي المحدود والمعتمدة على الواردات الغذائية.

وفي الدراسة التي تحمل عنوان «الصراع وتداعياته: تفاقم الآثار والمخاطر على نُظُم الطاقة والمياه والغذاء في المنطقة العربية»، تُنذر الإسكوا من أن النزاع المتصاعد في المنطقة يسبّب صدمات شديدة ومترابطة في نظم الطاقة والمياه والغذاء التي قد تكون عواقبها مدمّرة على الأمن البشري والإستقرار الإقتصادي.

وتسلّط الدراسة الضوء على ما واجهته تجارة الطاقة من تعطيل فوري على صعيد الإقتصاد الكلّي، حيث أصبحت أسواق النفط تحت إجهاد حادّ، فيما تراجعت صادرات النفط الخام من الخليج بنسبة تُراوح بين 75% و90% منذ بدء الحرب، وإرتفعت أسعار النفط إلى ما يزيد عن 112 دولاراً للبرميل الواحد نتيجة الإغلاق شبه التام لمضيق هرمز. وتؤدي هذه العراقيل إلى زيادة التضخُّم وتوسيع العجز المالي وإرتفاع تكاليف النقل والتأمين بشكل هائل في المنطقة.

كذلك تبرز مخاطر مقلقة على الأمن المائي، حيث تشير الدراسة إلى إعتماد نحو 40 مليون شخص في دول مجلس التعاون الخليجي على مياه التحلية المستخرجة من الخليج، مما يجعلهم أكثر عرضة لأيّ ضرر قد يصيب البنية التحتية للطاقة أو التحلية، فضلاً عن مخاطر تلوث مياه البحر الناجم عن النزاع. وقد يؤدي استمرار هذه الإضطرابات إلى تدهور الوضع بسرعة وتحوُّله إلى أزمة إنسانية، في ظل عدم قدرة الأسر على تخزين المياه للحالات الطارئة.

في هذا السياق، قال الأمين التنفيذي للإسكوا بالإنابة مراد وهبه:

«تستدعي هذه الأرقام تعاوناً عاجلاً ومنسقاً لحماية سلاسل الإمداد الأساسية، بما يشمل اعتماد أنظمة الإنذار المبكّر، وتخزين إحتياطات إستراتيجية، وتنويع مسارات التجارة، وتسريع الإستثمار في نظم بديلة ومرنة للطاقة والمياه والغذاء».

وبحسب الدراسة، تواجه النظم الغذائية ضغوطًا متزايدة. فالمنطقة العربية تستورد معظم إحتياجاتها من الحبوب، فيما تظل المخزونات محدودة، ولا تكفي لأكثر من ثلاثة أشهر. كذلك، يُتوقع أن يؤدي الإرتفاع في أسعار النفط وتعطل طرق الشحن وزيادة تكاليف الأسمدة إلى تفاقم أسعار المواد الغذائية وتكاليف إنتاجها أكثر فأكثر، ما يؤثر سلباً على الأسر ذات الدخل المحدود والفئات الأكثر عرضة للمخاطر.

وعليه، شدّد وهبه أنّه «من دون تدخل سريع، قد تؤدي الآثار المتراكمة للنزاع إلى تعميق هوّة الفقر والتسبب باضطرابات اجتماعية في البلدان الهشّة، وتقويض التقدّم المحرز في مجال التنمية المستدامة في المنطقة العربية».

تأتي هذه الدراسة ضمن سلسلة تقارير تصدرها الإسكوا حول تداعيات الصراع، وقد قدّرت الدراسة الأولى خسائر الناتج الإقتصادي العربي بنحو 150 مليار دولار خلال شهر واحد.

خدمة الصراف الآلي ATM خدمة نقاط البيع P.O.S

خدمة الرسائل 16016 المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الإدارة العامة . شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

بريد إلكتروني: E-mail: jum@jbank.ly
الموقع الالكتروني: Website: www.jbank.ly
السجل التجاري 429 Commercial Register

هاتف: Phone: +218 21 3334031/35, +218 21 4442541/45
فاكس: Fax: +218 21 3332505, +218 21 4442476
سويفت: Swift code: jamblyltxxx , ص.ب: P.O Box: 685-3224

قصة بدايات لا تنتهي منذ ١٩٣٠

الوصول بداية

arabbank.com